ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

السودان

بعد عام من التغيير السياسي

www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

السـودان
بعد عام من التغيير السياسي

تحرير
د. أحمد أمل

إخراج فني
أحمد حسني

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

السـودان بعد عام
من التغيير السياسي

الفهـرس

تقاسم السلطة في السودان:
إشكاليات النموذج وصعوبات التطبيق — 5

السلام الصعب في السودان:
بين الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا — 15

التحديات الأمنية في السودان
بين التوترات الداخلية والاضطرابات الإقليمية — 26

أزمة السودان الاقتصادية:
مشكلات متعددة وسياسات محدودة الأثر — 35

السياسة الخارجية في المرحلة الانتقالية:
مسارات كسر عزلة السودان الدولية — 46

دور بعثات الأمم المتحدة في السودان:
من حفظ السلام إلى دعم المسار الانتقالي — 53

رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب:
الأسباب والتداعيات المستقبلية — 59

كلمة المركز

واكب العام الأول لتأسيس المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، مرور السودان بأوضاع استثنائية أدت إلى نهاية حكم نظام الإنقاذ بعد ثلاثة عقود، ودخول البلاد في مرحلة انتقالية شهدت العديد من التعقيدات. هذا التحول المهم ساهم في احتلال قضايا التحول السياسي في السودان مرتبة متقدمة على قائمة أولويات المركز، وهو ما جاء نتيجة لعاملين أساسيين. فمن الناحية الواقعية، يفرض الجوار الجغرافي والتداخل البشري والثقافي على مصر الاهتمام بالتحولات الكبرى في السودان، على اعتبار أن استقرار الأوضاع في السودان يلعب دورًا أساسيًّا في ضمان الاستقرار في مصر. ومن الناحية المنهجية، تشكل الحالة السودانية حالة فريدة من حيث طبيعة الفاعلين الرئيسيين المنخرطين في التغيير، ومن حيث المسار المعقد الذي تسير فيه العملية الانتقالية، وهو ما يجعل من الحالة السودانية حالة بالغة الأهمية للمهتمين بظاهرة الانتقال السياسي.

ويسعى هذا الإصدار لمعالجة التحولات المختلفة التي شهدتها الساحة السودانية منذ تولي الحكومة الانتقالية السلطة في سبتمبر 2019، وذلك من خلال عددٍ من الأوراق المتنوعة التي تناقش قضايا تقاسم السلطة في السودان بين مختلف الأطراف العسكرية والسياسية، وقضايا السلام عبر المسار المطول للمفاوضات بين الحكومة الانتقالية والفصائل المسلحة والتي استغرقت قرابة عام كامل، بجانب تحليل التحديات الأمنية متعددة المصادر التي تواجه السودان في هذه اللحظة الاستثنائية. كما أَوْلَى الإصدار اهتمامًا بارزًا بتحليل الأوضاع الاقتصادية وما فرضته المرحلة الانتقالية من تحديات كبيرة اتخذت الحكومة الانتقالية سياسات متعددة في مواجهتها. ولأن المشهد الانتقالي السوداني منفتح منذ يومه الأول على أدوار بارزة للفاعلين الخارجيين؛ اهتم الإصدار برصد أبرز مظاهر التغير في السياسة الخارجية للسودان على المستويين الإقليمي والدولي، بجانب رصد وتحليل مظاهر تغير دور الأمم المتحدة في السودان خلال العام الماضي بعد أن اتسع دورها ليشمل مهامًا ذات طبيعة مزدوجة أمنية وسياسية.

على هذا النحو، يقدم الإصدار معالجة شاملة للأوضاع في المرحلة الانتقالية من مختلف زواياها، وذلك سعيًا للوصول لفهم أدق وأعمق لما مرّ به السودان من تحولات خلال العام الأول من المرحلة الانتقالية، من أجل استشراف مستقبل السودان في السنوات الثلاث المتبقية منها، قبل الانتقال إلى وضع سياسي مستقر يسمح بانطلاق السودان سريعًا في مسار التنمية والازدهار.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تقاسم السلطة في السودان:
إشكاليات النموذج وصعوبات التطبيق

* د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الإفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بعد مسار طويل ومعقّد اتخذته الأزمة السياسية في السودان، بدأت ملامح المرحلة الانتقالية في التشكل بعد توقيع الاتفاق السياسي بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير في أواسط يوليو 2019، قبل أن يحرز الطرفان تقدمًا إضافيًّا في الرابع من أغسطس بالتوقيع بالأحرف الأولى على الوثيقة الدستورية المنظِّمة لكافة خطوات الانتقال السياسي.

وقد شهدت الشهور الأربعة الفاصلة بين سقوط "البشير" والتوقيع على الوثيقة الدستورية طرح تصورات متباينة لطبيعة المرحلة الانتقالية في السودان، والقوى المشاركة في الحكم خلالها، ومدتها، وجدول أعمالها. فقد تمثل الطرح الأوّلي للمجلس العسكري الانتقالي في محاكاة الخبرات السودانية السابقة في الفترات الانتقالية، وذلك من خلال توليه منفردًا السلطة السيادية لمدة لا تتجاوز عامين، يتم خلالها إدارة شئون البلاد عبر حكومة واسعة الصلاحيات تتكون من أصحاب الخبرة من غير السياسيين، تهيئ البلاد لعقد انتخابات عامة، والتي تتولى بدورها معالجة القضايا المعقدة العالقة، كالسلام، والإصلاح الاقتصادي وغيرها. وفي المقابل، تمثل الطرح الأولي للمعارضة (بشقيها السياسي والمسلح) في نقل السلطة كاملة بمختلف هيئاتها إلى المدنيين الذين تمثلهم حصرًا القوى الموقِّعة على إعلان الحرية والتغيير، على أن تتولى إدارة البلاد لفترة انتقالية تمتد لأربع سنوات تعالج فيها عددًا كبيرًا من القضايا معالجة جذرية.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وفي ظل التنافر الحاد بين تصور المجلس العسكري الانتقالي وتصور قوى الحرية والتغيير، كادت الأوضاع في السودان أن تنزلق للعنف كما حدث في أحداث فض اعتصام القيادة العامة في الثالث من يونيو 2019، أو ترتد بعودة نظام الإنقاذ على النحو الذي كشفت عنه المحاولات الانقلابية المتكررة من قيادات المؤسسة العسكرية. وعلى الرغم من تباعد المسافة بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، أدت الوساطات الإقليمية والدولية إلى التوصل لتسوية لكن بمنطق مغاير هو منطق تقاسم السلطة الذي لا ينتصر لأحد التصورين على الآخر بقدر ما يجعل من الطرفين شركاء في إدارة المرحلة الانتقالية، وهو خيار لم يكن مطروحًا لأي منهما وقت سقوط "البشير". وفي ظل هذا الوضع، جاء اتفاق تقاسم السلطة في السودان استجابة لضرورات آنية ملحة؛ إلا أنه فرض بدوره عددًا من التحديات الجسيمة التي سيتعين على الشركاء السودانيين الجدد مواجهتها معًا.

فبعد مرور عام كامل من تولي أجهزة الحكم الانتقالي السلطة في البلاد، لا تزال العديد من المشكلات المعقدة تعوق مسار السودان نحو المستقبل، وهي المشكلات التي أعاقت استكمال هذه المؤسسات مع استمرار تعثر تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، كما اضطرت الحكومة لإجراء تعديل وزاري مهم شمل عددًا من الوزارات السيادية في يوليو 2020، أي قبل إتمام الحكومة الانتقالية عامها الأول. هذا بجانب إعادة النظر في عددٍ من المحددات الأساسية لطبيعة المرحلة الانتقالية ذاتها بعد التوقيع على اتفاق السلام مع الحركات والفصائل المسلحة في نهاية أغسطس 2020، وهو ما سيقتضي تعديل تشكيل مؤسسات الحكم الانتقالي وإطالة المرحلة الانتقالية بواقع عام كامل. وتفرض هذه التغييرات المتلاحقة أهمية كبرى لتقييم تجربة تقاسم السلطة في السودان على مستوى الأسس النظرية التي قامت عليها، وعلى مستوى أداء مؤسسات الحكم الانتقالي على أرض الواقع في تجربة امتدت لعام كامل.

أولًا: إشكاليات نموذج تقاسم السلطةالسودان:

منذ تعرض الدول الأقل تقدمًا للموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، تكررت حالات اللجوء لاتفاقات تقاسم السلطة التي كان العدد الأكبر منها في دول القارة الإفريقية. وتشير العديد من التجارب إلى حقيقة أن اتفاقات تقاسم السلطة تتسم بطبيعة غير مستقرة؛ إذ لا تتجاوز نتائجها الإيجابية المدى القصير بحيث تقتصر على تحقيق "فض اشتباك" بالمعنى الحرفي في حالة الحروب الأهلية، والمعنى المجازي في حالة الأزمات السياسية المعقدة. أما على المدى المتوسط والطويل، فقد أثبتت اتفاقات تقاسم السلطة أنها غير قابلة للاستدامة والنجاح بدرجة كبيرة، فغالبًا ما تعجز هذه الاتفاقات عن تجاوز الأوضاع الانتقالية المؤقتة إلى أوضاع مستدامة ومستقرة. على هذا النحو، يبدو الرصيد السلبي لاتفاقات تقاسم السلطة نتاجًا مباشرًا لعيوب هيكلية على مستوى النظرية قبل أن تكون على مستوى التطبيق بتباياناته من حالة لأخرى.

وبقدر ما تتعدد الأسباب المرجحة لصيغة تقاسم السلطة كتسوية فعالة للأزمات السياسية، كشفت التجارب العالمية والإفريقية على وجه الخصوص عن العديد من المشكلات التي تعتري هذا النموذج، وتجعل من استدامته أمرًا عسيرًا ومحل شك. وفيما يلي أبرز هذه المشكلات:

- ارتباط الأحزاب والفصائل السياسية بجماعات ومكونات اجتماعية بعينها بصورة شبه حصرية، الأمر الذي عادةً ما يؤثّر على جدول أعمالها والذي تتأخر فيه المصالح الوطنية لمراتب دنيا لصالح الأولويات التي تفرضها الانتماءات الضيقة.
- ضعف الالتزام المتبادل بين الشركاء السياسيين الموقّعين على اتفاق تقاسم السلطة بحصر الأدوات المستخدمة حال

وقوع خلاف على التفاوض ووسائل الضغط السياسي. إذ عادة ما تستدعي الخلافات بين هؤلاء الشركاء أدوات إضافية تشمل التصعيد الاحتجاجي، وصولًا إلى إعلان العصيان المدني الكامل، فضلًا عن الأداة العسكرية التي عادة ما يتم توظيفها لتحقيق مكاسب سياسية.

- غياب التناظر بين الأطراف المشاركة في اتفاق تقاسم السلطة، ما يؤدي إلى غياب التجانس بين هذه الأطراف كشركاء في مؤسسات الحكم الجديدة التي تضم في عضويتها ممثلين عن المؤسسات الرسمية الممسكة بالسلطة أصلًا، والأحزاب السياسية المعارضة، والحركات المدنية الاحتجاجية، والمجموعات المسلحة والمتمردة. ويؤدي غياب التجانس بدوره إلى تضارب في أولويات هؤلاء الشركاء بعد تقاسم السلطة، واختلاف تصوراتهم للمسار الواجب اتباعه مستقبلًا.

- سيولة التوازنات السياسية المؤسسة لاتفاق تقاسم السلطة وقابليتها للتغير الحاد في وقت قصير في ظل الأوضاع الانتقالية والاستثنائية، الأمر الذي يعني أن الأطراف المتضمنة في اتفاق تقاسم السلطة قد تفقد قوتها النسبية لصالح أطراف أخرى غير متضمنة في الاتفاق، وهو ما يُسفر سريعًا عن انهيار شرعية الاتفاق ذاته، وطرح اتفاق جديد يضم القوى الصاعدة.

- تغليب اعتبارات شمول اتفاق تقاسم السلطة وتمثيله أكبر عدد من الأطراف المؤثرة في الحياة السياسية على اعتبارات الفاعلية والكفاءة، وهو ما يقلل من فرص الحكومة الناتجة عن الاتفاق في أن تكتسب الحد الأدنى من المؤسسية اللازمة لكي تتمكن من القيام بمهامها الأساسية. ومع فقدان المؤسسية تتصاعد نزعة التسييس لدى هذه الحكومة والتي غالبًا ما تأتي قراراتها نتاج حسابات سياسية لا نتاج اعتبارات موضوعية.

- الطبيعة غير الحاسمة لاتفاقات تقاسم السلطة والتي لا تُمكّن طرفًا من إقصاء الطرف الآخر بصورة نهائية، الأمر الذي يخلق شعورًا متناميًا بالغبن والتعرض للاستغلال لدى جميع الأطراف المشاركة. فمع مرور الوقت، يسود اعتقاد لدى كل طرف بأن الاتفاق لم يكن عادلًا بحقه، وأنه يسمح للطرف الآخر بأن يستخدم الاتفاق كأداة للحصول على مكاسب إضافية.

- التعجل المحيط بعملية الصياغة الفنية لاتفاق تقاسم السلطة والذي يأتي على حساب عمليات بناء الثقة بين الأطراف المشاركة والتي تدخل المرحلة الجديدة بذات التوجس والشكوك المتبادلة التي تعيق أي تعاون سياسي حقيقي في الحكومة الجديدة، كما تعيق أي فرصة حقيقية لتجاوز الانقسامات الأصلية وتكوين تحالفات سياسية جديدة عابرة لهذه الانقسامات.

ثانيًا- ملامح اتفاق تقاسم السلطة في السودان (أغسطس 2019):

عكست الوثيقة الدستورية التي "تسربت" بعد التوقيع عليها بالأحرف الأولى مباشرة لوسائل الإعلام عددًا من الملامح البارزة التي يمكن الوقوف عندها بالقراءة والتحليل، لما تكشف عنه من طبيعة للعملية التفاوضية، وما ارتبط بها من توازنات بين القوى المختلفة. فقد قام الاتفاق على إقرار فترة انتقالية مطولة تمتد إلى تسعة وثلاثين شهرًا، يقوم الحكم فيها من خلال ثلاث مؤسسات انتقالية، هي: المجلس السيادي، ومجلس الوزراء، والمجلس التشريعي، والتي يشهد كل منها تقاسمًا لشغل المناصب أو اختيار شاغليها بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير. وتنحاز الوثيقة الدستورية في توزيعها للاختصاصات بين هذه المؤسسات إلى مجلس الوزراء الانتقالي في ترتيب يشابه ذلك المعمول به في النظم البرلمانية.

ويُعد المجلس السيادي رأس الدولة ورمز وحدتها وسيادتها، ويتشكل من أحد عشر عضوًا، يمثل خمسة أعضاء منهم المجلس العسكري الانتقالي، ويمثل الخمسة الآخرون قوى الحرية والتغيير، بجانب عضو مدني مرجح يتم اختياره بالتوافق بين الجانبين. أما مجلس الوزراء فيتكون من رئيس للوزراء تختاره قوى الحرية والتغيير، والذي يتولى تشكيل حكومة لا يتجاوز عدد وزرائها العشرين وزيرًا من خلال اختيار اسم من الأسماء الثلاثة التي تقترحها قوى الحرية والتغيير في كل منصب وزاري، باستثناء وزيري الدفاع والداخلية اللذين سيختارهما الأعضاء العسكريون بالمجلس السيادي. وفيما يتعلق بالمجلس التشريعي، فقد تم التوافق على أن يضم عددًا من الأعضاء لا يتجاوز ثلاثمائة عضو ممثلين لكافة المكونات السياسية والمجتمعية في السودان، على أن تحدد قوى الحرية والتغيير 67% من أسماء هؤلاء الأعضاء من داخل الأحزاب والحركات الموقِّعة على إعلان الحرية والتغيير، مقابل 33% من المقاعد للقوى السياسية من خارج الحرية والتغيير يتولى الأعضاء العسكريون في المجلس السيادي الحق في اختيارهم.

وقد حددت الوثيقة الدستورية عددًا من المهام لمؤسسات الحكم الانتقالي بلغ ست عشرة مهمة تنقسم بين مهام تحقيق السلام التي منحت أولوية، والتي تشمل: إنهاء الحرب، وتحقيق السلام العادل والشامل، وتتضمن معالجة الأسباب الجذرية لمشكلات الحرب، مع إقرار اتخاذ تدابير "تفضيلية مؤقتة" للمناطق المتأثرة بالحرب والأقل نموًّا والمجموعات الأكثر تضررًا. بجانب عدد من المهام التشريعية والقضائية التي تضمنت سن التشريعات المنظِّمة لأداء مهام الفترة الانتقالية، مع إنشاء آليات للإعداد لوضع دستور دائم، مع عقد المؤتمر القومي الدستوري قبل نهاية الفترة الانتقالية، وإلغاء القوانين التمييزية والمقيدة للحريات، ومحاسبة منتسبي نظام "البشير" على جرائمهم بحق الشعب السوداني، وكذلك الإصلاح القانوني وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية، وتشكيل لجنة تحقيق وطنية مستقلة بدعم إفريقي عند الاقتضاء وفق تقدير اللجنة الوطنية لإجراء تحقيق في الانتهاكات التي وقعت في الثالث من يونيو وغيرها من الوقائع المشابهة التالية على الإطاحة بالبشير. وعلى الجانب الاقتصادي، حددت الوثيقة عددًا من المهام هي: معالجة الأزمة الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة عبر برنامج اقتصادي واجتماعي ومالي عاجل، بجانب وضع برامج لإصلاح أجهزة الدولة، مع إسناد مهمة إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية. وكذلك القيام بدور فاعل في الرعاية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية. فضلًا عن المهام المتعلقة بعلاقات السودان الخارجية والمتمثلة في: وضع سياسة خارجية متوازنة تحقق مصالح السودان وتبني العلاقات الخارجية على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة.

ثالثًا: التطور المؤسسي خلال عام من الحكم الانتقالي

خلال عام كامل شهدت الأوضاع في السودان قدرًا ملموسًا من التطور المؤسسي الذي تمثل بالأساس في العمل على تنفيذ شروط اتفاق تقاسم السلطة المتعلقة بتشكيل مؤسسات الحكم الانتقالي، والتي جاءت أهم تطوراتها على النحو التالي:

1.تشكيل مجلس السيادة الانتقالي:

وهو المجلس الذي يضم 11 عضوًا من بينهم خمسة عسكريين اختارتهم المؤسسة العسكرية، وخمسة مدنيين اختارتهم قوى الحرية والتغيير، ومدني سادس يتم اختياره بالتوافق بين الجانبين. ومنذ تشكيل المجلس يبرز دور الأعضاء العسكريين خاصة الرئيس عبدالفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو بصورة أكبر مقارنة بالأعضاء المدنيين، وهو الأمر الذي ساهم فيه ثلاثة عوامل، أولها تغليب قوى الحرية والتغيير العامل التمثيلي في اختيار ممثليها في المجلس حيث تم اختيار الأعضاء المدنيين وفق منطق التمثيل المزدوج، ليعبروا عن التنوع في مكونات قوى الحرية والتغيير من ناحية، فضلًا عن تعبيرهم عن التنوع الإقليمي في السودان من ناحية أخرى. وثانيها تركيز القوى الرئيسية داخل الحرية والتغيير على الحصول على مقاعد في مجلس الوزراء الانتقالي أكثر من حرصها على الحصول على مقاعد في مجلس السيادة على اعتبار أن الوثيقة الدستورية منحت الأول غالبية الصلاحيات التنفيذية المؤثرة. وثالثها إحجام العديد من الأسماء المهمة من قوى الحرية والتغيير عن عضوية مجلس السيادة نظرًا لما نصت عليه الوثيقة الدستورية من حرمان أي من المشاركين في مؤسسات الحكم الانتقالي من الحق في الترشح في الانتخابات الأولى التي ستجرى في نهاية المرحلة الانتقالية.

2. تشكيل مجلس الوزراء برئاسة عبدالله حمدوك:

كان ترشيح عبدالله حمدوك لمنصب رئيس مجلس الوزراء الانتقالي محلًا لإجماع قوى الحرية والتغيير، كما حظي بدعم مبكر من العديد من القوى الدولية المعنية بالشأن السوداني. لكن منذ البداية، كشف تشكيل الحكومة عن خلافات سياسية عميقة داخل قوى الحرية والتغيير، الأمر الذي تسبب في أول خرق للوثيقة الدستورية والتي نصت على أن تؤدي الحكومة اليمين الدستورية في الثامن والعشرين من أغسطس 2019، وهو ما تأخر حتى الثامن من سبتمبر بسبب الخلافات الداخلية، كما تم الإعلان عن تأجيل حسم شاغلي منصبي وزير البنية التحتية ووزير الثروة الحيوانية والسمكية نتيجة استمرار الخلاف. ومع ضعف أداء الكثير من وزراء حكومة حمدوك، ومع تصاعد الضغوط الشعبية، استبق رئيس الوزراء الدعوة لتظاهرات الثلاثين من يونيو 2020 بالإعلان في اليوم السابق عن اعتزامه إجراء تعديل وزاري استجابة للمطالب الشعبية، ومن هذا الإعلان تجددت الخلافات داخل قوى الحرية والتغيير، فضلًا عن محاولته استمالة الفصائل المسلحة بإفساح مجال لتمثيلها في الحكومة الجديدة للتعجيل بإتمام مفاوضات السلام. هذا القرار أدى لتقديم الحكومة استقالتها، ليقبل حمدوك في التاسع من يوليو استقالة وزراء الخارجية والمالية والطاقة والزراعة والنقل والثروة الحيوانية، فضلًا عن إعفائه وزير الصحة على خلفية أداء الوزارة الهزيل خلال أزمة كورونا. ومع استمرار الخلافات بشأن الوزارة داخل الحرية والتغيير وبين الفصائل المسلحة لم يتم تعيين أي من الوزراء الجدد رسميًا، حيث أقر حمدوك قيام بعض المرشحين الجدد بتصريف أعمال الوزارات الشاغرة، لحين إتمام الاتفاق مع الحركات المسلحة وتشكيل حكومة جديدة تضم ممثلي هذه الحركات في مناصب وزارية.

3. تعطل عملية تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي:

مع استمرار تعثر مفاوضات السلام مع الحركات المسلحة لأكثر من عشرة أشهر، ومع تزايد الانشقاقات داخل قوى الحرية والتغيير، لم يتم تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي حتى الآن، وذلك على الرغم من نص الفصل السابع من الوثيقة الدستورية على ضرورة تشكيله في مدة لا تتجاوز تسعين يومًا من تاريخ توقيع الوثيقة وهي المدة التي انتهت في أواسط نوفمبر 2019، ولتستمر الصلاحيات التشريعية تمارس بصورة مشتركة من جانب مجلسي السيادة والوزراء. وبجانب الخلل المؤسسي الذي يتسبب فيه غياب المجلس التشريعي، يفتح هذا التأخر الباب أمام النظر في تمديد المرحلة الانتقالية، ذلك أن المجلس ينتظر أن يضطلع بمهام الإصلاح التشريعي الجذري والعميق بداية من صياغة مسودة لدستور جديد وصولًا لتعديل كافة التشريعات والقوانين التي صيغت خلال حكم الإنقاذ لتعزيز سياسة التمكين، وهو ما يمكن أن يتسبب في تعطل كبير للمسار الانتقالي الذي يفترض أن ينتهي بانتخابات عامة.

4. تشكيل المجلس الأعلى للسلام ومفوضية السلام:

ففي الثاني عشر من أكتوبر من عام 2019 أصدر مجلس السيادة السوداني مرسومًا بتشكيل مجلس أعلى ومفوضية للسلام تنفيذًا لما اتفق عليه في الوثيقة الدستورية وقبل يوم واحد من انطلاق جولة من جولات المحادثات مع الجبهة الثورية في جوبا. وقد نص المرسوم على أن يتولى الفريق عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة رئاسة المجلس الأعلى للسلام، وبعضوية أعضاء مجلس السيادة ورئيس مجلس الوزراء وزراء العدل والحكم الاتحادي وشئون مجلس الوزراء بجانب ثلاثة خبراء. كما تقرر أن يتولى سليمان محمد الدبيلو رئاسة مفوضية السلام. والملاحظ أن دور المفوضية في مباحثات السلام هو دور هامشي، في ظل الانخراط الكبير لأعضاء مجلس السيادة من العسكريين تحديدًا في إدارة الملف بحكم التخصص، وبصورة خاصة الفريق أول محمد حمدان دقلو الذي يعد الشخصية المحورية في هذا الملف. لكن في المقابل تحظى المفوضية ورئيسها باعتراف دولي واسع تتعدد مظاهره التي كان آخرها استقبال رئيس المفوضية وفد البعثة الأممية الجديدة للسودان يونيتامس في الثالث من أغسطس، والذي قام بهذه الزيارة لبحث كيفية دعم البعثة الأممية مفوضية السلام في السودان.

رابعًا: التطورات على مستوى القضايا الرئيسية

عانت مؤسسات الحكم الانتقالي في السودان منذ اليوم الأول من مشكلات متعددة، بعضها موروث من سنوات حكم البشير، والبعض الآخر جاء نتاج التغيير السياسي الحاد الذي شهدته البلاد والذي استتبع تغيرات اقتصادية واجتماعية لم تقل عنها حدة. وتتمثل أهم التطورات التي ظهرت في السودان خلال عام من الحكم الانتقالي في:

1. تفاقم المشكلات الأمنية في مناطق متعددة:

مع السيولة الأمنية المصاحبة للأوضاع السياسية غير المستقرة، انفجرت العديد من الصراعات الأهلية في عدد من مناطق السودان، ففي شرق البلاد شهدت مدينة بورتسودان موجات متجددة من الاقتتال بين قبيلتي النوبة والبني عامر، بدأت في يونيو 2019، ثم في أغسطس من العام نفسه، قبل أن تتجدد في يناير من عام 2020، لتظهر موجة جديدة في أغسطس. كما شهدت مدينة كسلا كذلك موجات متعاقبة من العنف بلغت ذروتها في مايو 2020. وفي غرب البلاد شهد إقليم دافور بدوره موجات متعاقبة من أعمال العنف في أكتوبر من عام 2019، ثم في ديسمبر من العام نفسه، قبل أن تشهد مدينة الجنينة القريبة من الحدود مع تشاد تفجر موجة كبيرة للعنف في يوليو 2020. ولم تسلم العاصمة الخرطوم من تفشي أعمال العنف خاصة على يد المجموعات المعروفة باسم "عصابات النيقرز" التي هاجم أكثر من 500 من مسلحيها سوق أم درمان في العاصمة الخرطوم. هذا التفلت الأمني واسع النطاق ينذر حال تفاقمه بتقويض العملية الانتقالية برمتها، خاصة مع ظهور مؤشرات على مخاطر حقيقية لتعرض السودان لخطر الإرهاب بعد تكرار إلقاء القبض على خلايا إرهابية بحوزتها كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات.

2. تفاقم المشكلات الاقتصادية:

يشهد حجم الناتج المحلي الإجمالي للسودان انخفاضًا متواليًا منذ عام 2015، حيث حقق معدل نمو الناتج المحلي في السودان قيمًا سالبة بلغت 2.2%- و2.5%- على الترتيب. هذا التراجع أدى لموجة كبيرة من التضخم بلغت وفق تقديرات عام 2020 أكثر من 80%. وقد ساهم الوضع المتردي في فقدان الحكومة السيطرة على السوق خاصة فيما يخص أسعار الصرف، مما أدى لاتساع حجم السوق الموازي الذي يشهد فيه الجنيه السوداني تراجعًا مطردًا. حيث اقترب سعر صرف الدولار الأمريكي من 250 جنيهًا سودانيًا. هذا الوضع اضطر الحكومة السودانية في الحادي عشر من أغسطس إلى تمرير ميزانية معدلة للشهور الأربعة المتبقية من عام 2020 قيمت فيها الدولار الأمريكي بـ120 جنيهًا سودانيًا، مع رفع الدولار الجمركي بواقع 30%، وهو ما يدل بوضوح على اقتراب موعد تنفيذ زيادات متسارعة في أسعار الوقود ورسوم الكهرباء على وجه الخصوص.

وقد حملت هذه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة انعكاسات سياسية مهمة، فمن ناحية فرضت هذه الأوضاع على الحكومة الانتقالية الشروع في خطة إصلاحية شاملة للاقتصاد السوداني تستهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية التي من خلال خفض دعم المحروقات والخبز وغيرها من الإجراءات الصعبة. ومن ناحية أخرى، ساهمت هذه الأوضاع في خفض مستوى التأييد الشعبي والسياسي لسياسات حكومة عبدالله حمدوك، خاصة في شقها الاقتصادي، الأمر الذي أسفر عن إقالة وزير المالية في حكومته الأولى إبراهيم أحمد البدوي والذي صرح بعد ذلك بعدم تمتعه بالصلاحيات الكافية لتطبيق البرنامج الإصلاحي في إشارة لتغليب عبدالله حمدوك الاعتبارات السياسية والاجتماعية على الاعتبارات الاقتصادية في العديد من القرارات.

3. التقدم البطيء في ملف تفكيك نظام الإنقاذ:

فعلى الرغم من كون تفكيك نظام الإنقاذ أحد المهام الرئيسية لأجهزة الحكم الانتقالي، جاءت الخطوات المتخذة في هذا المجال تدريجية وبطيئة إلى حد بعيد، حيث تمت على مراحل تمثل أولها في الإطاحة بعدد من القيادات العسكرية والأمنية مثل وزير الدفاع الفريق أول عوض بن عوف، ورئيس الأركان كمال عبدالمعروف، وآخر مديري جهاز المخابرات والأمن الوطني في عهد البشير صلاح عبدالله (قوش). أما المرحلة الثانية فتضمنت إلقاء القبض على دفعة أولى من قيادات نظام الإنقاذ من أعضاء المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية وتقديمهم للمحاكمة، وفي مقدمتهم الرئيس البشير نفسه، وعلي عثمان طه، ونافع علي نافع، وعوض أحمد الجاز، وعلي الحاج، وإبراهيم السنوسي. وعلى الرغم من توقف حملات إلقاء القبض على أقطاب نظام الإنقاذ لعدة أشهر، تجددت الحملة في مارس من عام 2020 بإلقاء القبض على وزير الخارجية الأسبق علي كرتي، ثم على إبراهيم غندور الذي تولى تسيير أعمال الحزب في نهاية يونيو من العام نفسه. وقامت المرحلة الثالثة على تفكيك القواعد المؤسسية لنظام الإنقاذ، حيث أصدر مجلسا السيادة والوزراء قانونًا في الثلاثين من نوفمبر 2019 يقضي بحل المؤتمر الوطني وحجز كافة أصوله وممتلكاته وأرصدته في العاصمة والولايات، وهو القرار الذي جاء تاليًا لقرارات سباقة بتفكيك الوحدات شبه العسكرية التابعة للحزب مثل الدفاع الشعبي والشرطة الشعبية ومنسقية الخدمة الوطنية والكيانات الاقتصادية المرتبطة بها مثل منظمة الشهيد والهيئة الخيرية لدعم القوات المسلحة وشركة زادنا العالمية. وبمرور الوقت اتخذت هذه الجهود طابعًا أكثر تنظيمًا، ففي ديسمبر من عام 2019 أعلن رئيس المجلس السيادي عن تشكيل "لجنة إزالة آثار التمكين" المعنية بتفكيك نظام الإنقاذ في مستوياته العميقة ومحاربة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة برئاسة عضو مجلس السيادة الفريق أول ياسر العطا، والتي بدأت في إنهاء خدمة المنتسبين لنظام الإنقاذ من المؤسسات العامة، فضلًا عن حصر ومصادرة الممتلكات المنهوبة في الداخل. وعلى الرغم من هذه الجهود المتواصلة إلا أن قطاعًا كبيرًا من الشارع السوداني المؤيد للحراك منذ نهاية عام 2018 لا يزال يرى أن هذه الإجراءات لا ترقى لمستوى تطلعاته، خاصة مع محدودية العائد منها، خاصة في ظل اتهام قواعد نظام الإنقاذ بتأجيج الأزمات الأمنية والاقتصادية في العديد من مناطق السودان.

4. تعقد مفاوضات السلام:

وفق ما نصت عليه الوثيقة الدستورية، وما أكدت عليه مرارًا العديد من القوى الدولية المعنية بالشأن السوداني وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، مثلت قضية التوصل لاتفاق سلام شامل ونهائي مع الفصائل المسلحة أولوية للحكومة الانتقالية، حيث كان من المفترض أن "تتفرغ" أجهزة الحكم الانتقالي في شهورها الستة الأولى لإنجاز هذه المهمة في مدة لا تتجاوز منتصف فبراير من عام 2020. لكن الواقع يشير إلى تعثر مستمر تعاني منه عملية السلام على الرغم من الوقت والجهد المكرس لإنجازها. حيث وقعت الحكومة السودانية اتفاقًا مع عدد من القوى المنتمية لشمال السودان وآخر مع قوى شرق السودان في يناير ثم فبراير من عام 2020، وهي جبهات هادئة أصلًا، ليستمر التعثر الكبير في مسارين رئيسيين للمفاوضات، أحدهما يتعلق بالتفاوض مع قوى إقليم دارفور، والآخر يتعلق بالتفاوض مع قوى جبال النوبة والنيل الأزرق وجنوب كردفان. وتشكل قضيتا **تمثيل الحركات المسلحة** في أجهزة الحكم الانفصالي، والترتيبات الأمنية، العقبتين الأكبر أمام إنجاز السلام الشامل الذي يبدو أنه لم يكتمل بعد. فعلى الرغم من التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام في الحادي والثلاثين من أغسطس، والذي سيتم التوقيع عليه نهائيًا في جوبا في الثالث من أكتوبر 2020،

إلا أن هذا الاتفاق عابه عدم شموله اثنين من أهم الفصائل المسلحة هما فصيلا عبدالعزيز الحلو وعبدالواحد نور، الأمر الذي يعني تحقيق قدر من التقدم، لكن مع استمرار الحاجة لجولات جديدة من التفاوض بشأن السلام في السودان.

خامسًا: تحديات الاستدامة

إذا كانت اتفاقات تقاسم السلطة تتضمن عيوبًا هيكلية في التصميم تطرح تحديات مستقبلية كبيرة، فإن الأوضاع في السودان جاءت لتفاقم من هذه التحديات بعد عام كامل من انطلاق المرحلة الانتقالية، وهو الأمر الذي يطرح عددًا من الأسئلة الصعبة على مؤسسات الحكم الانتقالي إذا ما كان لدى القائمين عليها الالتزام الكافي لإنهاء المرحلة الانتقالية في ظل صعوبتها وطولها. وسيكون لثلاثة تحديات رئيسية الدور الأبرز في صياغة مستقبل العملية السياسية في السودان، خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها، والتي يمكن حصرها في:

1 - تغليب الاعتبارات التمثيلية:

جاء ذلك من خلال التوسع في استحداث مناصب في مؤسسات الحكم الانتقالي بحيث تكون كافية للجميع، كتعويض لكل الأطراف المشاركة من المؤسسة العسكرية إلى الأحزاب السياسية والقوى المدنية وصولًا إلى الحركات والفصائل المسلحة. فعلى سبيل المثال، أقر ضرورة مراعاة تكوين المجلس التشريعي تمثيل مكونات المجتمع السوداني بما فيها القوى السياسية والمدنية والمهنية والطرق الصوفية والإدارة الأهلية والحركات المسلحة الموقِّعة على إعلان الحرية والتغيير وغير الموقِّعة عليه. ولا يُستثنى من عضوية المجلس التشريعي سوى أعضاء المؤتمر الوطني والقوى السياسية التي شاركت في النظام البائد حتى سقوطه، وهي القائمة التي لن تشمل الكثير من الأحزاب التي شاركت في الحوار الوطني منذ عام 2014 وفي مؤسسات الحكم الناتجة عنه لكنها انفضت عن نظام "البشير" في شهوره الأخيرة. وبينما قد يكون من المهم لتدعيم اتفاق تقاسم السلطة أن تشمل مؤسسات الحكم الانتقالي أكبر عدد من الأشخاص الممثلين لمختلف

القوى الفاعلة؛ إلا أن الكبر النسبي في حجم المؤسسات الانتقالية، خاصة مجلس الوزراء الانتقالي والمجلس التشريعي الانتقالي، قد يؤثر سلبًا على فاعلية هذه المؤسسات التي قد تتحول إلى ساحة للتنافس بين القوى المختلفة.

2 - المحاصصات السياسية والإقليمية:

على العكس مما جرى التعبير عنه مرارًا من أن توزيع المناصب في هيئات الحكم الانتقالي لم يقم على المحاصصة السياسية وإنما على اعتبارات الكفاءة؛ اقتضت الضرورة أن يسود منطق المحاصصة في اختيار شاغلي العديد من هذه المناصب. ففي دولة مثل السودان تتعدد أشكال الانقسام بين الانقسامات الأولية لعسكريين وسياسيين ونقابيين وأعضاء فصائل مسلحة، والانقسامات الأيديولوجية لأحزاب وقوى تشغل المساحة الممتدة من أقصى اليمين لأقصى اليسار، والانقسامات الجهوية التي تميز بين مركز وهوامش متعددة، والانقسامات الإثنية بقراءاتها التي تختلف تبعًا لتوظيفها السياسي، فضلًا عن الانقسامات الطبيعية النوعية والجيلية. ومع تعدد هذه الاعتبارات الحاكمة لم تعد معايير الكفاءة وحدها تتحكم في اختيار شاغلي هذه المناصب المهمة. وإذا كان هذا المنطق في الاختيار قد يوفر شعورًا قويًّا بالتضامن بين مختلف المكونات المجتمعية والسياسية في السودان؛ إلا أنه قد يثير توترات بشأن حصة كلٍّ من هذه المكونات من المناصب.

3 - الانقسامات الداخلية:

يشير الواقع إلى تعدد مظاهر الانقسامات الداخلية لدى مختلف اللاعبين الرئيسيين في المشهد السوداني، وبقدر ما يبدو هذا الوضع طبيعيًا في ظل الظرف السياسي الاستثنائي القائم، إلا أنه يشكل تحديًا رئيسيًا لمستقبل المرحلة الانتقالية. فداخل قوى الحرية والتغيير ظهرت الكثير من المواقف المتباينة، على رأسها الخلاف بين اثنين من أهم مكونات قوى الحرية والتغيير هما: حزب الأمة القومي، والحزب الشيوعي، فضلًا عن الانشقاق الذي تعرض له تجمع المهنيين السودانيين والذي خرج للعلن في يونيو 2020 مؤديًا لانقسام حاد داخل التجمع. كما يظهر موقف فصيلي عبدالعزيز الحلو وعبدالواحد نور من مفاوضات السلام ليشكل صدعًا رئيسيًا في موقف الفصائل المسلحة التي قدمت نفسها كطرف متماسك ينضوي تحت راية الجبهة الثورية إحدى مكونات تحالف نداء السودان الذي يعد أحد أربعة ائتلافات موسعة شاركت في تأسيس قوى الحرية والتغيير منذ يومها الأول. وبالمثل عانت المؤسسات العسكرية والأمنية من انقسامات خطيرة كان أبرزها المحاولة الانقلابية التي قادها الفريق هاشم عبدالمطلب رئيس أركان القوات المسلحة في يوليو 2019، ثم التمرد المسلح الذي انخرط فيه ضباط هيئة العمليات التابعة للمخابرات السودانية في يناير 2020. هذه الانقسامات قد تسمح بإعادة تشكيل خريطة التحالفات في السودان من جديد، وبما يهدد المرحلة الانتقالية، ويتيح الفرصة لتسلل عناصر من نظام الإنقاذ من جديد.

وأخيراً وبالرغم من كل هذه التحديات الصعبة التي فرضها تقاسم السلطة في السودان، لا يبدو هذا الخيار خيارًا سيئًا كان من الأفضل تجنبه، حيث يظل تقاسم السلطة هو الحل الذي أنهى فترة طويلة من الغموض والاضطراب في مستقبل السودان، وهي الشهور الأربعة بين أبريل وأغسطس 2019، والتي لا تنتمي لعهد "البشير" ولا تنتمي للمرحلة الانتقالية كذلك. فقد كان تقاسم السلطة بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير أفضل البدائل الممكنة في ظل المخاطر الكبيرة المحيطة بالحلول الأحادية التي تُغلّب أحد الأطراف على الطرف الآخر، وفي ظل حسابات القوة على الأرض التي لم تسمح بمثل هذا التغلب. لكن يظل على جميع القوى المشاركة في حكم السودان في المرحلة الانتقالية إعادة ترميم علاقاتها بما يتجاوز الانقسامات المتكررة التي ظهرت خلال العام الماضي، وبما يعزز من فرص إكمال المسار الانتقالي بنجاح.

السلام الصعب في السودان:
بين الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا

* نسرين الصباحي
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُعد السلام هدفًا حاسمًا ومن أولويات المرحلة الانتقالية في السودان لإنهاء الحروب وإنعاش اقتصاد البلاد المُثقل بالديون من خلال خفض الإنفاق العسكري، الذي يشغل جزءًا كبيرًا من الميزانية الوطنية في ظل التزام الحكومة الانتقالية بأن لا تُجرَى انتخابات عامة، وعدم عَقد أي مؤتمر دستوري قبل تحقيق اتفاق السلام، وبذلك تضمنت الوثيقة الدستورية إشارة لملف السلام كأولوية.

وتتفاوض الحكومة الانتقالية السودانية منذ أشهر مع الحركات المُسلحة في جوبا (عاصمة جنوب السودان) وفق خمسة مسارات: دارفور، جنوب كردفان والنيل الأزرق، وسط السودان، وشمال وشرق السودان، حيث تناول كل مسار قضايا إقليم معين، وذلك حصرًا للمشكلة في إطارها المكاني وللسيطرة عليها عبر دراستها وبحث ومُناقشة أسبابها الجذرية. وهذه المسارات ليست منفصلة، لكنها سارت في خمسة اتجاهات فرعية لكي تعالج القضايا الإقليمية في كل منطقة بما لها من خصوصية.

أولًا- أبرز الحركات المُسلحة داخل السودان:

اندلعت الحرب في إقليم دارفور عام 2003، ونَتج عن القتال في دارفور حوالي 300 ألف قتيل، وحدثت إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية بالإقليم، كما اندلع الصراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق على طول الحدود مع جنوب السودان عام 2011، في أعقاب استقلال جنوب السودان، لاستئناف الحرب التي اندلعت خلال الفترة (1983 – 2005)، وعانت الحركات المُسلحة التي كانت تقاتل نظام "البشير" في مناطق الصراع في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وحدثت انقسامات كثيرة، أدت إلى ظهور عشرات الفصائل الصغيرة، بعضها ليس لديه أي قوات على الأرض.

1. الحركة الشعبية لتحرير السودان -شمال- فصيل «عبدالعزيز الحلو»:

نشأت عام 2011، تقاتل الحركة الشعبية قطاع شمال في جنوب كردفان «جبال النوبة» والنيل الأزرق ضد الحكومة السودانية، وتعرضت للانقسام عام 2017 بعد أن جرى عزل قادتها «ياسر عرمان» و«مالك عقار»، وتم تعيين «عبدالعزيز الحلو» رئيسًا للحركة.

2. الحركة الشعبية لتحرير السودان -قطاع الشمال- فصيل «مالك عقار»:

كانت الحركة تقاتل إلى جانب جنوب السودان قبل الانفصال في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ويُعد «ياسر عرمان» نائب الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان -شمال- فصيل «مالك عقار»، وتم اعتقاله عام 2009، وعاد إلى الخرطوم بعد غياب ثماني سنوات في السادس والعشرين من مايو 2019، ولم يتعرض للاعتقال على الرغم من حكم الإعدام الصادر ضده عام 2014، وتم اعتقاله في الخامس من يونيو 2019 عَقب أحداث العصيان المدني الشامل، وبعد توسط «آبي أحمد» رئيس وزراء إثيوبيا تم الإفراج عنه.

3. حركة تحرير السودان - فصيل «عبدالواحد نور»:

تأسست حركة تحرير السودان عام 2002 في دارفور ضد الظلم والتهميش من قِبل الحكومة المركزية في الخرطوم، وهدفها الرئيسي تحرير كل السودان من سيطرة السلطة المركزية في عهد «البشير»، وعُرفت بحركة تحرير دارفور سابقًا، وانشقت في عام 2004 إلى قسمين؛ أحدهما برئاسة «عبدالواحد نور»، والآخر برئاسة «مني أركو مناوى».

4. حركة تحرير السودان - فصيل «ميني أركو مناوي»:

تولى «ميني أركو مناوي» منصب الأمين العام لحركة تحرير السودان، وتَضُم هذه الحركة أفرادًا من قبائل الزغاوة والفور والمساليت في دارفور. وفي عام 2003 قامت الحركة بأشهر عملياتها العسكرية بمُهاجمة الفاشر أكبر مدن إقليم دارفور. في 2006 وقع انشقاق داخل الحركة، حيث رفض «عبدالواحد نور» التفاوض. بينما انخرط «ميني أركو مناوي» في العملية التفاوضية مع الحكومة، ووقّع اتفاق السلام في أبوجا عاصمة نيجيريا، وأصبح مساعدًا «للبشير».

5. حركة العدل والمساواة بقيادة «جبريل إبراهيم»:

قام «خليل إبراهيم» بتأسيس الحركة بعد الانشقاق عن حركة تحرير السودان عام 2001، وينتمي إلى الحركة الإسلامية التي ساندت «البشير» في انقلاب عام 1989، وكان «إبراهيم» وزيرًا خلال حكم «البشير»، وتَضُم الحركة أفرادًا من قبيلة الزغاوة، وتألفت من متطوعين من قادة قوات الدفاع

الشعبي وقاتلت إلى جانب الجيش أثناء الحرب بين شمال السودان وجنوبه قبل الانفصال. بالإضافة إلى كونها الذراع العسكري لحزب المؤتمر الشعبي. وكانت نتيجة تهميش إقليم دارفور سياسيًّا واقتصاديًّا، وهاجمت الحركة العاصمة السودانية في حادث هو الأول من نوعه في تاريخ السودان، حيث لم يسبق أن قطعت حركة مُسلحة المسافة من إقليم دافور حتى العاصمة. وفي ديسمبر 2011، قتل زعيمها «خليل إبراهيم» في غارة جوية للجيش السوداني، واختارت الحركة عام 2012 شقيقه «جبريل إبراهيم» ليقود الحركة.

6. حركة القوى الثورية المُتحدة:

تأسست الحركة عام 2005 بعد الثورة في دارفور بقيادة «حافظ عبدالرحمن» من أبناء القبائل في الحركات المُسلحة، ونشأت نتيجة الاستقطاب لأبناء القبائل العربية من قِبل النظام، وتضم قبائل الزغاوة والفور والمساليت، ومن ضمن أهدافها الاستراتيجية التوزيع العادل للسلطة والثروة وتوازن التنمية في إقليم دارفور، حيث بدأت مرحلة التحالفات مع حركة تحرير السودان فصيل «عبدالواحد نور» من خلال السماح بوجود معسكرات في شرق «جبل مرة»، وتطوير العمل السياسي والعسكري المُشترك. والاعتراف بالحركة ككيان سياسي وعسكري على الأرض، ودعوتها من قِبل الوساطة المشتركة (الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي) في مفاوضات «سرت» 2007 كأول مُشاركة للحركة في عملية تفاوض تخص إقليم دارفور. كما شاركت الحركة في مؤتمر توجيه الحركات المُسلحة بجوبا في العام نفسه.

7. المجلس الثوري الانتقالي:

تشكّل المجلس الثوري الانتقالي عام 2012 بقيادة «الهادي إدريس»، وكان «إدريس» عضوًا في حركة تحرير السودان – فصيل «عبدالواحد نور»، وانشق عنه وأسس المجلس الثوري الانتقالي، وضمّ المجلس مجموعة من المنشقين عن حركات دارفور الرئيسية.

8. حركة التحرير والعدالة:

تأسست عام 2010 بزعامة «تيجاني سيسي» وتُضم تحالفًا من عشر حركات تمرد، وتحولت إلى حزب سياسي، كما وقعت الحركة اتفاقية وقف إطلاق النار مع الحكومة السودانية ووافقت على إجراء محادثات تهدف إلى اتفاق سلام، وشاركت الحركة في مؤتمر الدوحة ديسمبر 2010 ويناير 2011، ووافقت على الاقتراحات المُقدمة لصياغة اتفاق السلام الشامل.

9. جبهة الشرق:

تتكون جبهة الشرق من «مؤتمر البجا» بقيادة موسى محمد أحمد، و«الأسود الحرة» بقيادة «مبروك مبارك سليم»، تعرضت الجبهة للانشقاق بتكوين جبهة شرق السودان بقيادة «سليمان أونور»، وقعت الجبهة اتفاق سلام مع «البشير» عام 2006، والذي عُرف باتفاق أسمرا أو اتفاق شرق السودان، عقب أحداث 29 يناير 2005. وأنهى الاتفاق 13 عامًا من التوترات في شرق السودان.

10. حركة تحرير كُوش:

حركة نوبية تضم قبائل الحلفاويين والمحس والدناقلة ونشطت مع بداية فكرة بناء «سدّ كجبار» في إحدى قرى النوبة السودانية في منتصف التسعينيات، وتتكون من 3 فصائل أشهرها: كوش للتنمية والديمقراطية، وحركة تحرير أرض كوش.

ثانيًا - مرحلة المفاوضات المبكرة:

بدأ فك الاشتباك المُباشر من خلال إعادة تقييم ملف الترتيبات الأمنية بين المجلس العسكري والحركات المُسلحة، وتحديد الجدول الزمني للمفاوضات مع الحركات المُسلحة، في الرابع والعشرين من يونيو 2019 حين تم إنشاء لجنة التواصل مع الحركات المُسلحة فيما يتعلق بقضايا الحرب والسلام، مع تأكيد ضرورة التوصل إلى رؤى وتفاهمات مُشتركة بما يحقق السلام، لذا كان من ضمن الوفد المُشكل من خَمسة عشر عضوًا للتفاوض مع المجلس العسكري ثلاثة أعضاء يمثلون الحركات المُسلحة.

وعليه، قدمت حركة اللجان الثورية بقيادة "محمود عابدين" المُنسق العام للحركة، دعمها لهذه المبادرة الخاصة بالتواصل مع الحركات المُسلحة من قِبل المجلس العسكري. فيما شجع تجمع نداء السودان الذي يضم أحزابًا سياسية وحركات مسلحة على الانضمام إلى التفاوض. كما قدمت حركة الخلاص والتحرير رؤيتها في هذا الصدد. بالإضافة إلى ترحيب حركة العدل والمساواة باعتبارها خطوة هامة لإحلال السلام بالسودان وإطلاق سراح جميع الأسرى. ولكن استمر وجود تخوفات بشأن رفض بعض هذه الحركات التفاوض خاصةً الحركة الشعبية - قطاع الشمال بعد استبعادها من التفاوض.

بعد انسحاب "عبدالعزيز الحلو" من المفاوضات، بقي فصيل "مالك عقار" في العملية التفاوضية، وتم الاتفاق بين الحركة والحكومة الانتقالية على مجموعة من القضايا، من أهمها الإفراج عن مُعتقلي الحركة الشعبية لتحرير السودان (قطاع شمال) فصيل "مالك عقار"، وإسقاط أحكام الإعدام ضد قادة الحركة، وفتح المسارات لوصول المساعدات الإنسانية لمتضرري الحرب في مناطق النزاعات.

في الثاني من يوليو 2019 كانت زيارة الفريق أول "محمد حمدان دقلو" (حميدتي) قائد قوات الدعم السريع إلى إريتريا بعد دعوة الرئيس "أسياس أفورقي" ونتج عنها إصدار "البرهان" رئيس المجلس العسكري الانتقالي آنذاك القرار رقم (230) لعام 2019 بالعفو العام عن أسرى حركة تحرير السودان - فصيل "ميني أركو مناوي"، ووصل العدد إلى 235 أسيرًا، لإظهار مبدأ حسن النية تجاه الحركات المُسلحة للوصول إلى السلام الشامل في السودان.

لكن في الخامس من يوليو 2019 أعلنت حركة تحرير السودان - فصيل "عبدالواحد نور"، رفضها الاتفاق السياسي الذي وقعته قوى إعلان الحرية والتغيير مع المجلس العسكري الانتقالي باعتباره خيانة للثورة ودماء الشهداء.

التزمت الحركة الشعبية لتحرير السودان -قطاع شمال- فصيل "عبدالعزيز الحلو" الصمت، ولم تعلق على عدم إشراكها في المفاوضات التي جرت في الخرطوم بين العسكريين والمدنيين بشأن نقل السلطة إلى حكومة مدنية، وفي السابع والعشرين من يوليو 2019 جاءت زيارة "حميدتي" إلى جوبا مع وفد من قوى الحرية والتغيير بصحبة "شمس الدين كباشي" المتحدث باسم المجلس العسكري و"ياسر العطا" عضو اللجنة السياسية بالمجلس العسكري، من أجل التفاوض مع بعض الحركات المتمردة في دارفور ولقاء "الحلو" زعيم الحركة، وجاءت تلك الزيارة بدعوة من قِبل رئيس جنوب السودان "سيلفاكير" من أجل تحقيق السلام وإيقاف الحرب في السودان.

وسرعان ما باشرت لجنة التواصل مع الحركات المُسلحة أعمالها بلقاء رئيس حركة تحرير السودان - فصيل "ميني أركو مناوي" ووفد من حركة العدل والمساواة بوساطة الرئيس التشادي "إدريس ديبي" و"حميدتي" نائب رئيس المجلس العسكري بعاصمة تشاد إنجامينا، حيث تم التفاهم بشكل مبدئي، وخرج اللقاء بالاتفاق على تجديد وقف العدائيات، والإسراع للتفاوُض من خلال خطوات إجرائية بجانب دعوة الحركات الأخرى للانضمام إلى التفاوض بهدف التوصل إلى تقرير المصير.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ثالثًا- مسارات التفاوض الخمسة:

في الحادي عشر من سبتمبر 2019 وقّعت الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع شمال، على إعلان جوبا للسلام، باعتباره اتفاقًا إطاريًا لتهيئة مناخ المباحثات الفعلية، حيث ألغى الإعلان التهم الجنائية، ورفع حظر السفر الذي فرضه "البشير" ضد عدد من قادة الجماعات المُسلحة. كما ألزم الموقعين بوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى. ووافقت الجماعات المُسلحة على إنشاء "ممر إنساني" لتوزيع المساعدات على سكان مناطق الصراع.

وفي أكتوبر 2019 طالبت الجبهة الثورية بدمج عدة ملفات إضافية في وثيقة الإعلان الدستوري فيما عُرف بوثيقة السلام، والتي وضعت الخطوط العامة المرتبطة بمُخاطبة جذور المشكلة ومُعالجة آثارها، وذلك لإثبات صدق نوايا الحكومة الانتقالية في المعالجة الجذرية لتلك المسألة، وتم الاتفاق على بدء المفاوضات في منتصف شهر أكتوبر 2019 لمدة ثلاثين يومًا، ووقف شامل لإطلاق النار من جانب الأطراف، وإلغاء أحكام الإعدام التي تواجهها قادة الحركات المُسلحة والإفراج عن أسرى الحرب.

وبدأت مفاوضات السلام بين الحكومة الانتقالية والحركات المُسلحة في جوبا برعاية "سلفا كير ميارديت" رئيس جنوب السودان وبحضور حكومات إقليمية وممثلي المنظمات الدولية في الرابع عشر من أكتوبر 2019، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع الحركات المُسلحة خلال شهرين. وتمثلت قضايا التفاوض في: القضايا السياسية، والإنسانية، والترتيبات الأمنية، وانقسمت محادثات جوبا للسلام إلى خمسة مسارات (دارفور، وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وشرق السودان، وشمال السودان ووسط السودان)

منذ الحادي عشر من سبتمبر 2019، تعهدت الحكومة الانتقالية والحركات المُسلحة بإنهاء المفاوضات قبل الرابع عشر من ديسمبر 2019 قبل أن يتم تمديدها لمدة شهرين حتى الرابع عشر من فبراير 2020 وتم تحديد الموعد النهائي لمدة ثلاثة أسابيع حتى السابع من مارس 2020. وفي الخامس والعشرين من مارس 2020 أدت وفاة وزير الدفاع السوداني الفريق "جمال الدين عمر"، الذي توفي بنوبة قلبية في جوبا، إلى تمديد إضافي حتى التاسع من أبريل 2020 لحسم العديد من القضايا محل النقاش. ومع تزايد العقبات المرتبطة بجائحة "كورونا" تأخرت المفاوضات لوقت أطول، واتفقت الحكومة السودانية والجماعات المتمردة في أبريل 2020 على موعد 9 مايو 2020 لاختتام مُحادثات السلام في منتصف مايو 2020، وتم تمديد الموعد النهائي إلى 20 يونيو 2020 للتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق.

وقد اتُّفق على أن تتفاوض الحكومة حول مسار دارفور مع حركة تحرير السودان بقيادة "مينى أركو مناوي" وحركة العدل والمساواة بقيادة "جبريل إبراهيم"، وحركات أخرى تقاتل في إقليم دارفور. أما مسار الشرق فتتفاوض الحكومة فيه مع الجبهة الشعبية المتحدة بقيادة "الأمين داؤود"، ومؤتمر البجا بقيادة "أسامة سعيد". وتتفاوض الحكومة في مسار الشمال مع "محمد سيد أحمد الجاكومي" رئيس كيان الشمال، وحركة كُوش بقيادة "محمد داؤود"، فضلًا عن مسار وسط السودان ويتفاوض حوله المتحدث باسم الجبهة الثورية "التوم هجو". وفي المسار الأصعب الخاص بمنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان فاوضت الحكومة فصيلي "عبدالعزيز الحلو" و"مالك عقار" بصورة مستقلة.

1. مسار دارفور:

يتكون مسار دارفور من حركات دارفور (العدل والمساواة، تحرير السودان، وتجمع قوى تحرير السودان)، بينما غيب عنه

حركة "عبدالواحد نور". لكن بسبب أحداث عنف شهدتها مدينة الجنينة في ولاية غرب دارفور، أعلن مسار دارفور في الجبهة الثورية السودانية، تعليق مفاوضات السلام مع الحكومة السودانية في جوبا قبل أن يشهد المسار تقدمًا في المرحلة التالية بعد استئناف التفاوض.

ويتميز مسار دارفور باتفاق مكوناته على رؤية واضحة للتفاوض، فيما دفع هذا التوافق الكبير بين مكونات حركات دارفور إلى تحفيزها لتقديم رؤية شاملة لتسوية النزاع تتضمن قضايا النازحين واللاجئين، والقضايا التاريخية مثل الحدود والأراضي وحيازات الأراضي وفق النظام التقليدي المعروف باسم "الحواكير". بالإضافة إلى قضايا أخرى؛ مثل: الهُوية، الحريات العامة وحقوق الإنسان، قضية استغلال الدين في مؤسسات الدولة، وصناعة الدستور ونظام الحكم، وإعادة هيكلة الخدمة المدنية والأجهزة النظامية، واستقلال القضاء، وتقسيم الثروة، والمشاركة في السلطة الانتقالية.

وقد اتفق وفدا الحكومة السودانية ومسار دارفور خلال مفاوضات السلام في جوبا، على تكوين لجنة مُشتركة لمُعالجة قضايا الخدمة المدنية في ولايات دارفور، ومعرفة العدد المشارك كمًّا وكيفًا في المؤسسات الاتحادية، ومعيار الاختيار، وهل الأمر يختص بأبناء دارفور في الإقليم فقط أم كل ولايات السودان، في حين ظل ملف الترتيبات الأمنية وتقاسم الثروة من أهم القضايا العالقة في مسار دارفور، ومن ضمن القضايا المُتفق عليها آليات العدالة والإنصاف بما في ذلك إنشاء محكمة خاصة بالانتهاكات التي ارتكبها النظام السابق في دارفور.

2. مسار المنطقتين (النيل الأزرق، وجنوب كردفان):

وهو من أكثر المسارات صعوبة بسبب تداخل القضايا العالقة في هذا المسار مع ملف توزيع السلطة والثروة، فنتيجة خلافات داخلية حيث دخلت الحركة الشعبية - شمال - فصيل "مالك عقار" وفصيل "عبدالعزيز الحلو" التفاوض بوفدين مختلفين يمثلان المنطقتين لمُناقشة قضايا المنطقتين، وهو ما زاد المفاوضات تعقيدًا.

وقد اشتملت رؤية فصيل "مالك عقار" على خيار الحكم الذاتي للمنطقتين، وأهمية إنهاء الحرب على أساس العدالة وعدم التمييز وبناء دولة جديدة، كما دعا إلى أهمية التنسيق المُشترك مع فصيل الحركة المناوئة بقيادة "الحلو". وقد أحرز تفاوض الحكومة مع جناح "عقار" تقدمًا في القضايا المطروحة على أجندة التفاوض، وتبقى ملف الترتيبات الأمنية وهياكل الحكم لمواصلة مرحلة التفاوض. وفي التاسع من يناير 2020 لاقت زيارة رئيس مجلس الوزراء الانتقالي "عبدالله حمدوك" إلى مدينة كاودا تجاوبًا كبيرًا من جانب زعيم الحركة الشعبية – شمال - "عبدالعزيز الحلو"، والتي شهدت تأكيد الجانبين ضرورة التوصل إلى اتفاق سلام مُستدام.

وفي الرابع والعشرين من يناير 2020 قامت حكومة السودان وقيادات من الحركة الشعبية – شمال - فصيل "مالك عقار "بالتوقيع على جميع بنود الاتفاق الإطاري، بما في ذلك البنود الخاصة بنظام الحكم والترتيبات الأمنية، وقد تم التوقيع في القصر الرئاسي بجوبا.

3. مسار الشمال:

شهد مسار الشمال خلافات حادة بين حركة "كوش" المُوقعة على إعلان جوبا للسلام وكيان الشمال برئاسة "محمد الجاكومي"، الأمر الذي دفع بالجبهة الثورية إلى التوسط بين الطرفين حيث نجحت الوساطة وتم احتواء الخلاف ودخل المسار التفاوض.

وفي السادس والعشرين من يناير 2020 وقعت الحكومة الانتقالية بتمثيل من "شمس الدين كباشى" عضو مجلس السيادة الانتقالي ومسار الشمال، وحركة كُوش بقيادة "دهب إبراهيم دهب" كبير مفاوضي الحركة وبوساطة رسمية من رئاسة جنوب السودان بتمثيل من "توت قلواك" مستشار رئيس جنوب السودان للشئون الأمنية، على اتفاق نهائي لإحلال السلام في البلاد. حيث يضم الاتفاق عددًا من القضايا؛ قضايا الأراضي والتنمية ومتضرري السدود وقضايا المهجرين.

4. مسار الشرق:

ناقش مسار الشرق قضايا ولايات شرق السودان الثلاث: "القضارف، كسلا، والبحر الأحمر"، لتحقيق السلام الحقيقي في الشرق عن طريق تحقيق صلح في شرق السودان، ومن أهم مطالبه: وصف دقيق لأزمة الشرق باعتبارها أزمة تهميش سياسي واقتصادي واجتماعي، وإقامة صندوق تنمية للشرق، يصاحبه بنك الشرق بتمويل محلي وإقليمي ودولي. وفي العاشر من فبراير 2020 عقد وفد من الحكومة الانتقالية وقيادات من مسار الشرق لقاء، مُعربين عن قطع شوط كبير في التوصل إلى اتفاق سلام.

5. مسار الوسط:

يرأس المسار نائب رئيس الجبهة الثورية "التوم هجو"، ويُعد من أول المسارات التي وقعت على الاتفاق الإطاري في الرابع والعشرين من ديسمبر 2019، حيث اشتمل الاتفاق على مُخاطبة القضايا الأساسية المُتعلقة بالتنمية وقضايا المزارعين وقضية مشروع الجزيرة والأراضي، بجانب التوزيع العادل للثروة والحياة الكريمة للسودانيين، وبالاتفاق على الترتيبات الأمنية، يمكن احتواء ودمج عناصر الحركات المُسلحة في المنظومة الأمنية وإنهاء مُعضلة تعددية الجيوش التي تعتبر أكبر تهديد أمني للبلاد.

رابعًا- اتفاق «جوبا» للسلام وأبرز مُخرجاته:

في 31 أغسطس 2020، تم التوقيع رسميًا على اتفاق السلام بين الحكومة السودانية وأربع حركات مُسلحة بعد عشرة أشهر من مفاوضات شاقة بوساطة من حكومة جنوب السودان، بحضور كلٍ من الفريق أول "عبدالفتاح البرهان" رئيس مجلس السيادة الانتقالي، ورئيس الوزراء "عبدالله حمدوك"، ووفد من الجبهة الثورية السودانية، ورئيس جنوب السودان "سلفاكير ميارديت"، والعديد من الوفود الأجنبية، وعدد من وزراء خارجية دول منظمة "الإيجاد"، ومسئولين من الدول الصديقة للسودان (مصر، والسعودية، والإمارات، وتشاد)، ورؤساء البعثات الأجنبية، ورئيس بعثة "اليوناميد"، ورئيس بعثة الاتحاد الإفريقي.

وقد شملت قائمة الحركات المُسلحة التي وقعت على الاتفاق كلًا من: حركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان - فصيل "يمني أركو مناوي"، والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع شمال - فصيل "مالك عقار"، والحركات المُجتمعة تحت راية تحالف الجبهة الثورية السودانية، بينما لم تنضم حركتان إلى اتفاق السلام؛ الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع شمال - فصيل "عبدالعزيز الحلو" في جنوب كردفان وأجزاء من ولاية النيل الأزرق، وحركة تحرير السودان - فصيل "عبدالواحد نور".

وقد شمل الاتفاق بالبروتوكولات الثمانية التي تضمنها تفاهمات تفصيلية حول قضايا تقسيم السلطة، والترتيبات الأمنية، وتعويض ضحايا الحرب، والأمن وقضية الأرض "الحواكير"، والعدالة الانتقالية، والتعويضات، وجبر الضرر، وتنمية قطاع الرعاة، وتقسيم الثروة، وتقاسم السلطة، وقضية النازحين واللاجئين، ووقف الحرب، واحترام التعدد الديني والثقافي، والتمييز الإيجابي لمناطق الحرب في دارفور والنيل

الأزرق وجنوب كردفان. وتمثلت أهم بنود الاتفاق فيما يلي:

الفترة الانتقالية: تمديد الفترة الانتقالية 39 شهرًا إضافيًا تبدأ من تاريخ توقيع الاتفاق من أول سبتمبر 2020، من أجل عملية الدمج والتسريح المُتعلقة بمقاتلي الحركات المُسلحة، مع تشكيل قوات مُشتركة من الجيش السوداني والشرطة والدعم السريع لحفظ الأمن في ولاية دارفور والمنطقتين تمثل فيها قوات الحركات المُسلحة بنسب تصل إلى 30%.

تقاسم السلطة: تمثيل الحركات المُسلحة بثلاثة أعضاء في مجلس السيادة الانتقالي، وأربعة وزراء في الحكومة التنفيذية، وخمسة وسبعين مقعدًا في المجلس التشريعي البالغ عدده ثلاثمائة عضو، ومنح 25% من مقاعد مجلس الوزراء والمجلس التشريعي و3 في مجلس السيادة الانتقالي للجبهة الثورية، وتمكين المناطق المتضررة من الاستفادة الكاملة بنسبة 40% من عوائد الضرائب والموارد والثروات المحلية، و60% للخزينة المركزية.

الترتيبات الأمنية: إنهاء عمليات دمج وتسريح القوات التابعة للحركات المُسلحة من خلال تفكيك الحركات المُسلحة وانضمام مقاتليها إلى الجيش النظامي الذي سُيعاد تنظيمه ليكون مُمثلًا لجميع مكونات الشعب السوداني ليعكس التنوع في البلاد. وتفكيك قوات المتمردين ودمج مقاتليها في الجيش الوطني.

مسار المنطقتين (النيل الأزرق وجنوب كردفان): إعطاء الحكم الذاتي لأول مرة في تاريخ السودان والتشريع والحريات الدينية للمنطقتين بتحديد اختصاصات السلطات المحلية والفيدرالية، بما في ذلك سن القوانين والتشريعات وفقًا لدستور 1973، وتقسيم موارد المنطقتين بنسبة 60% للسلطة الفيدرالية و40% للسلطة المحلية، بما في ذلك نفط غرب كردفان، وتشكيل مفوضية للحريات الدينية، وسيدفع صندوق جديد 750 مليون دولار سنويًّا لمدة 10 سنوات للمناطق الجنوبية والغربية الفقيرة.

مسار دارفور: تشكيل قوة مُشتركة لحماية المدنيين في إقليم دارفور، ومنح الحركات المُسلحة 40% من الحكم في إقليم دارفور و10% في الولايات الشمالية (الجزيرة، نهر النيل، الشمالية، النيل الأبيض).

مسار الشمال: الاتفاق على قضايا النوبة في الشمال، وإعادة تأهيل هذه المناطق.

مسار الوسط: مُخاطبة القضايا المُتعلقة بالتنمية وقضايا المزارعين وقضية مشروع الجزيرة، بجانب التوزيع العادل للثروة والحياة الكريمة، والإجراءات التي تتسم بالعامل الاقتصادي، وتقديم كافة الخدمات لهذا المسار.

مسار الشرق: وصف دقيق لأزمة ولايات الشرق الثلاث (القضارف، كسلا، وبورتسودان) باعتبارها أزمة تهميش سياسي واقتصادي واجتماعي، وإتاحة الفرصة للتنمية عن طريق وإقامة صندوق تنمية للشرق، يصاحبه بنك الشرق بتمويل محلي وإقليمي ودولي.

خامسًا- الأدوار الخارجية في عملية السلام:

تم الترحيب باتفاق جوبا للسلام باعتباره نجاحًا كبيرًا في إحلال السلام في السودان، وحظي بإشادة عالية من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة، ويُدلل ذلك على حرص المجتمع الدولي على دعم المرحلة الانتقالية، وإعادة دمج وانخراط السودان مرةً أخرى على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد تنوعت الأدوار الخارجية في مفاوضات السلام بين أدوار فاعلين من دول ذات العلاقات المباشرة ذات الصلة بالحركات المُسلحة (جنوب السودان، تشاد، إريتريا)، وأدوار دول حريصة على الاستقرار في السودان لتجنب تصديره مشكلاته الأمنية للخارج (مصر، إثيوبيا)، وقوى إقليمية ذات علاقات وثيقة بالسودان (الإمارات، السعودية، قطر)، فضلًا عن قوى دولية انخرطت منذ عقود في عملية السلام في السودان (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي).

- **جنوب السودان:** تَعهد "سيلفاكير ميارديت" رئيس جنوب السودان برعاية المفاوضات بين الحركات المُسلحة والحكومة الانتقالية، وشكل "سليفاكير" لجنة الوساطة ومنبر جوبا، واستضافت جوبا جولات المفاوضات لمدة 10 أشهر. ويأتي ذلك من القواسم والأهداف المشتركة بين الحركات المُسلحة المختلفة، وقرب حكومة جنوب السودان من معظم تلك الحركات.

- **تشاد:** استقبلت لاجئي دارفور طيلة فترات الحرب، وشاركت في فريق الوساطة بين الحكومة الانتقالية والحركات المُسلحة من أجل تحقيق الاستقرار في السودان.

- **إريتريا:** توسط "أفورقي" -رئيس دولة إريتريا- بين المجلس العسكري والحركات المُسلحة في شرق السودان، نظرًا لقرب الحركات المُسلحة في شرق السودان من إريتريا.

- **مصر:** بذلت مصر مساعي حميدة لتوحيد الجبهة الثورية، وظلت تتابع عملية التفاوض وتدعم مسيرتها إلى الأمام، ودعا السفير "أسامة شلتوت" مساعد وزير الخارجية لشئون السودان وجنوب السودان، كافة الأطراف غير المُنضوية في الاتفاق للانضمام، حيث بادرت مصر بدعم السلام، ومهدت لذلك بعقد اجتماعات، وقامت بزيارات متعددة لمنبر جوبا، مؤكدًا أن مصر ستظل داعمة للجهود الرامية للاستقرار والسلام في السودان بالتنسيق مع مختلف الشركاء الإقليميين والدوليين.

- **إثيوبيا:** تبني رئيس الوزراء "آبي أحمد" دور المصالحة الوطنية بين الحكومة السودانية والحركات المُسلحة، ويأتي ذلك في ظل التقارب الجغرافي، والحرص على استقرار الداخل السوداني. وتَمثل الدور الإثيوبي في استضافة أديس أبابا ورش عمل تحضيرية لدعم عملية السلام.

- **الإمارات العربية المُتحدة:** لعبت الإمارات دورًا في تحقيق اتفاق السلام، بدأت بجهود وساطة لأول مرة بين المجلس العسكري السوداني والحركات المُسلحة التي تقاتل في ولايات دارفور، ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وفي ضوء ذلك فقد استضافت دبي منتصف أبريل 2020 اجتماعًا لقادة الحركات المُسلحة: الحركة الشعبية – شمال - فصيل "مالك عقار"، وحركة تحرير السودان فصيل "ميني أركو مناوي"، بهدف إقرار السلام، ونتيجة لذلك بدأت اتصالات بين المجلس العسكري وحاملي السلاح بمنطقتي النيل الأزرق ودارفور.

- **المملكة العربية السعودية:** أكد سفير السعودية في الخرطوم دعم بلاده تنفيذ الاتفاق، وأشار إلى أن مؤتمر شركاء السودان الذي انعقد في الرياض في 12 أغسطس 2020 بمثابة رسالة من المجتمع الدولي لحث الأطراف للتوصل لاتفاق السلام.

- **قطر:** في الحادي عشر من أكتوبر 2019 دعت قطر قادة السلطة الانتقالية لزيارة الدوحة بعد تجديد استعدادها لدعم السلام والتنمية في السودان بعد الإطاحة بنظام "البشير"، حيث سبق وأن دعمت قطر عملية السلام التي استمرت عامين لإنهاء نزاع دارفور والتي اختتمت بالتوقيع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور عام 2011.

- **الاتحاد الأوروبي:** وجاء ذلك عبر الزيارات المختلفة التي قام بها المفوض الأعلى للشئون الخارجية والسياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي "جوزيف بوريل"، والتي جاء آخرها في الرابع والعشرين من يونيو 2020. وفي الثالث والعشرين من يناير 2020 استقبل كل من السفير البريطاني لدى دولة جنوب السودان، والقائم بالأعمال الفرنسي في جوبا، "جبريل إبراهيم" رئيس حركة العدل والمساواة من خلال الاطلاع على مجريات العملية التفاوضية، ودعم الأطراف للوصول إلى سلام دائم.

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** في ظل حرص الولايات المتحدة على عدم تحول السودان إلى مصدر تهديد إقليمي، تمثلت إحدى المهام الرئيسية لـ"دونالد بوث" المبعوث الأمريكي في السودان في دعم التفاوض مع الحركات المُسلحة في دارفور ومنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، من أجل ضمان مُشاركة هذه الحركات في العملية السياسية.

سادسًا- مستقبل السلام في السودان.. فرص وتحديات:

في ظل الوضع الداخلي والإقليمي بالغ التعقيد لا يمكن التنبؤ الكامل بمستقبل السلام في السودان، لكن يمكن استشراف ما يتمتع به من فرص، وما قد يواجهه من تحديات.

1.الفرص:

- **تراكم زخم قوي لإتمام عملية السلام:** اكتملت المهمة الأولى بنجاح في توقيع الوثيقة الدستورية في أغسطس 2019، حيث كان من المأمول الوصول إلى اتفاق سلام خلال ٦ أشهر، وما أُنجز من اتفاق سلام عمل إيجابي وخطوة متقدمة في اتجاه السلام الشامل، وتضمن قضايا مُرتبطة بالمشروع الوطني لم تُعالج من قبل لتحقيق دولة المواطنة والوصول إلى سودان جديد. وعلى الرغم من التعثر، جاء توقيع اتفاق جوبا بعد نحو عام ليؤكد تراكم زخم كبير لتنفيذ ما اتفق عليه على أرض الواقع.

- **تقديم حلول غير مُسبوقة لقضايا المنطقتين:** أعطى اتفاق جوبا للمنطقتين "النيل الأزرق وجنوب كردفان"، حق الحكم الذاتي والتشريع والحريات الدينية، وستُمنح 40% من الثروة المُنتجة بما في ذلك نفط غرب كردفان لمدة عشر سنوات. فضلًا عن التفاهمات التي جرت في أديس أبابا بعد توقيع اتفاق جوبا بين "عبدالله جمدوك" و"عبدالعزيز الحلو" بشأن اعتراف الدولة بمطلب الأخير الخاص بإقرار مبدأ فصل الدين عن الدولة، وهو ما يشير لإمكانية التوصل لاتفاق شامل للسلام قريبًا.

- **توسيع قاعدة المشاركة للقوى المدنية:** يساهم اتفاق جوبا في إصلاح وتطوير وتحديث القطاع الأمني من خلال الاستفادة من كافة الموارد البشرية للحركات المُسلحة وبناء جيش بعقيدة عسكرية جديدة. هذا بجانب معالجته لقضايا

الخدمة المدنية من أجل تحرير الوظيفة العامة في السودان من الاعتبارات السياسية والجهوية، وبما يضمن تمثيل كل الأطراف في بنية المؤسسات الحكومية.

- **تعزيز أداء الحكومة في السلطة الانتقالية:** سيعمل اتفاق جوبا على تعزيز برامج التحول الديمقراطي المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية، والإعلان السياسي، وتقوية الشراكة بين القوى المدنية والعسكرية.

- **إنهاء الحروب والاقتتال وتحقيق الاستقرار:** باعتبار أن الحركات المُوقّعة على الاتفاق موجودة في دارفور والنيل الأزرق ومنطقة جبال النوبة حتى تستطيع الحكومة الانتقالية تحقيق الاستقرار من خلال عودة النازحين واللاجئين.

2.التحديات:

- **التكلفة المالية المرتفعة:** لا يزال توفير الدعم المالي يشكل العائق الأساسي لتنفيذ اتفاق السلام، حيث تعاني الحكومة الانتقالية من أزمة مالية قد تعيق تنفيذها لبعض البنود، مثل عودة ملايين النازحين وتحقيق التنمية الإقليمية، كما يظل من المطلوب توفير موارد كبيرة لمُعالجة قضايا التعويضات وإعادة التوطين والتسريح وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الأساسية.

- **طول الجدول الزمني للتنفيذ الكامل للاتفاق:** لا تزال هناك مشكلات مُتعلقة بالجدول الزمني لتنفيذ الاتفاق، وضرورة التأكد من تنفيذ الأطراف للاتفاقية، حيث كان تحقيق السلام مع المتمردين حجر الزاوية في الحكومة الانتقالية، لكن لا يزال هناك جدول زمني طويل قد يعطل من عملية التنفيذ السريع للاتفاق.

- **مطالب الحركات غير المُوقعة على اتفاق السلام:** لا يزال هناك فصيلان من أكثر الفصائل المؤثرة على أرض الواقع غير مشمولة بالاتفاق، وهما فصيلا "عبدالعزيز الحلو" و"عبدالواحد نور"، وهو الأمر الذي يشير إلى قابلية كبيرة للانتكاس ما لم يتم احتواء مطالب الفصيلين في أقرب وقت ممكن.

وختامًا، تُمثل هذه المرحلة من اتفاق السلام بداية حسم ملف الصراعات الداخلية من أجل تيسير انفتاح السودان وتطبيع علاقاته مع المجتمع الدولي للمُساعدة في التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية، وإزالة كافة آثار الحروب والصراعات في البلاد، وإعادة ترتيب المشهد السياسي الداخلي في السودان. ولذا، ينبغي على الحكومة السودانية أن تستخدم اتفاق جوبا للسلام كفرصة لإنهاء جميع النزاعات المُسلحة في السودان، ومن ثم التوصل إلى السلام الشامل.

التحديات الأمنية في السودان
بين التوترات الداخلية والاضطرابات الإقليمية

* أسماء عادل
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

اعتري الدولة السودانية ضعف ومشكلات أمنية، وتعاني الحكومة الانتقالية السودانية بقيادة رئيس الوزراء "عبدالله حمدوك" معاناة كبرى، حيث تعمل قوى الثورة المضادة جاهدةً على كل الجبهات من أجل شل عمل الحكومة الانتقالية، ووضع العراقيل في طريقها، التي كان أخطرها تصعيد التهديدات الأمنية. وتحاول هذه الورقة خلال خمسة محاور، أن تقدم عرضًا تحليليًا للمهددات التي يتعرض لها السودان خلال المرحلة الانتقالية؛ فالمحور الأول سيتناول ظاهرة الصراعات القبلية، فالتوترات القبلية هي ميراث سيئ للبشير الذي استغل الورقة القبلية لحساباته للبقاء في السلطة. والمحور الثاني سيتناول التحديات الداخلية في المؤسستين العسكرية والأمنية في السودان في مرحلة ما بعد "البشير". وسيتم في المحور الثالث تناول نشاط الجماعات الإجرامية التي تزايد نشاطها خلال المرحلة الانتقالية. ويخصص التقرير المحور الرابع لتحليل التوترات التي شهدها السودان على حدوده. أما المحور الخامس فيرصد مساعي الجماعات الإرهابية إلى إعادة تموضع في الخارطة السياسية الجديدة للسودان.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

أولًا- الصراعات القبلية:

ظاهرة الصراعات القبلية في السودان ليست حديثة العهد، فهي موجودة منذ عهود حيث تشتعل الخلافات حول الموارد الشحيحة، والتي فاقمتها سياسات نظام حكم الرئيس السوداني السابق "عمر البشير" التي ارتكزت طيلة ثلاثة عقود على إذكاء التنافس بين القبائل لضمان استمراره في السلطة.

ولم تنتهِ ظاهرة الصراع القبلي بسقوط نظام "عمر البشير" في شهر أبريل 2019 في أعقاب الثورة الشعبية، فقد عملت المجموعات المنتمية للنظام السابق التي تضررت مصالحها بسقوط النظام على وضع العراقيل أمام الحكومة الانتقالية بإشعال نيران الصراع القبلي في العديد من الولايات بشكل متزامن. وقد ازدادت وتيرة الصراعات القبلية في السودان في الآونة الأخيرة، بما يُشكل عائقًا أمام الحكومة الانتقالية التي تواجه العديد من المشكلات الموروثة من عهد "البشير"، ويمكن تقسيم الصراعات القبلية وفقًا للمنطقة الجغرافية على النحو التالي:

أ- الصراعات القبلية في شرق السودان:

يشهد شرق السودان منذ العام الماضي صراعات قبلية متكررة. ويضم إقليم شرق السودان ثلاث ولايات هي: القضارف، وكسلا، والبحر الأحمر. فقد اندلعت الصراعات القبلية بولايات الشرق الثلاث، تارة بين بني عامر والنوبة، وأخرى بين الهدندوة وبني عامر. وساعدت حالة الانفلات الأمني التي أعقبت سقوط الرئيس "عمر البشير"، في 11 أبريل 2019، على انتشار التوتر القبلي، فقد سرت اضطرابات بين قبيلتي بني عامر والنوبة في ولايات شرق السودان الثلاث خلال عام 2019، لتتحول إلى أحداث دامية راح ضحيتها نحو مئة قتيل في مدينة بورتسودان على البحر الأحمر حيث الميناء الرئيسي للبلاد.

ففي مايو 2019، اندلعت اشتباكات في مدينة القضارف شرق البلاد بين بني عامر والنوبة قتل فيها 7 أشخاص، وجرح 22 إثر مشادة بين امرأة من النوبة وبائع مياه من بني عامر، سرعان ما تطورت وتدخل فيها أطراف مسلحون. ونجحت السلطات الرسمية والوساطات الشعبية في فضّ الاشتباكات وتهدئة الأوضاع في المدينة، على الرغم من اتهامات لأجهزة الأمن في الولاية بالتقصير والتأخر في التدخل، غير أن هذه الواقعة أثارت موجة من الاشتباكات وقعت في مدينة خشم القربة بولاية كسلا، قبل أن تنتقل مجددًا إلى بورتسودان عاصمة ولاية البحر الأحمر في بداية يونيو 2019 راح ضحيتها 40 من بني عامر، و12 من النوبة.

ولم يصمد الصلح الذي عُقد وقتها طويلًا مع اندلاع الاشتباكات مجددًا في 25 أغسطس 2019، وقد بلغ عدد القتلى 17 قتيلًا، وقد أصدرت السلطات السودانية قرارًا بإقالة والي البحر الأحمر المكلف اللواء الركن "عصام عبدالفراج"، على خلفية الاشتباكات، كما تم تفعيل حالة الطوارئ بالولاية واتخاذ إجراءات لحفظ الأمن والسلم الاجتماعي، ومنع انتقال الصراع القبلي إلى أنحاء أخرى من البلاد، كما تم إرسال تعزيزات شرطية من الاحتياطي المركزي للفصل ما بين قبيلتي بني عامر والنوبة.

وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها السلطات السودانية، فقد تجددت المواجهات القبلية بين قبيلتي بني عامر والأمرار في 18 نوفمبر 2019، بعد حالة احتقان أعقبت وصول الأمين داؤود رئيس الجبهة الشعبية المتحدة إلى المدينة، مما أدى إلى سقوط قتيلين من الطرفين رغم الانتشار الكبير لقوات الجيش والشرطة والدعم السريع، التي لم تفلح في صد الحشود.

وقد عاد الصراع القبلي في بورتسودان إلى واجهة الأحداث خلال عام 2020، فقد شهدت ولاية البحر الأحمر في مطلع شهر أغسطس 2020، صراعًا قبليًّا دمويًّا بين قبيلتَي النوبة وبني عامر، وقد أعلنت السلطات السودانية أن عدد ضحايا الاقتتال القبلي بمدينة بورتسودان شرقي البلاد بلغ 33 قتيلًا، وإصابة 100 آخرين، وقد ألقت القوات الأمنية القبض على 85 متهمًا، انتهت بتوقيع صلح يبدو أنه فشل في الصمود لفترة طويلة.

ويعود سبب الاقتتال في عام 2020 إلى صدور قائمة تعيينات الولاة الجدد، التي ضمّت 18 واليًا لولايات السودان، في 22 يوليو 2020، وشملت تعيين القيادي بقوى الحرية والتغيير، صالح محمد صالح، لولاية كسلا بشرق السودان، وأثار اختيار صالح موجة من الاحتجاجات بين قبيلتي بني عامر والنوبة في الولاية، لأن الوالي المكلف ينتمي إلى قبيلة بنى عامر، فيما تتحالف قبائل البجا، والهدندوة، والهوسا، مع قبيلة النوبة في رفضه، وتذهب باتجاه التصعيد السياسي ضد الحكومة لإصرارها على بقائه في منصبه.

وترى القبائل الرافضة لتعيين الوالي الجديد أنه لا يمتلك المؤهلات التي تمكنه من القيام بمهامه، بينما تطالب قوى الحرية والتغيير بأن يأخذ فرصته أولًا قبل تقييم أدائه، وأنه يمكن إزاحته في حال الفشل في القيام بمهمته. وقد قامت السلطات السودانية بفرض حظر تجوال في مدينة بورتسودان لاحتواء الاشتباكات بين مؤيدين ومعارضين لتعيين الوالي الجديد لمدينة كسلا، وإرسال قوات أمنية إلى الولاية للعمل على فرض هيبة الدولة، وقد ساهمت هذه الإجراءات في استقرار الأوضاع نسبيًّا، مع استمرار فرص تجدد الاشتباكات في المستقبل.

ب- الصراع القبلي في دارفور:

بالتزامن مع اندلاع الثورة السودانية في شهر ديسمبر 2018، حدثت توترات في إقليم دارفور، حيث حمل محتجون بولاية شمال دارفور جثث ذويهم الذين قتلوا في نزاع بين مسلحين رعاة ومزارعين وتركوها أمام منزل والي الولاية، مطالبين بالعدالة وفرض الأمن وهيبة الدولة وحكم القانون. كما أعلنت البعثة الأممية، في 29 ديسمبر 2019، أن مئات الأشخاص من السكان المحليين، فضلًا عن أفراد يرتدون زي القوات النظامية، اقتحموا في 27 من الشهر ذاته المقر السابق لرئاسة القطاع الجنوبي لـ"اليوناميد" في نيالا جنوب دارفور وذلك باختراق السياج الخارجي للمعسكر، موضحة أنهم نهبوا أصولًا مملوكة لبعثة الأمم المتحدة كما تم تخريب منشآت المعسكر. وكانت الأصول التي كانت في المقر تقدر قيمتها بأكثر من 100 مليون دولار، بينها أكثر من مائتي سيارة علاوة على معدات كهربائية وأثاث قيم.

وقد اندلعت اشتباكات بين قبيلتي الرزيقات والفلاتة في ولاية جنوب دارفور جنوب غربي البلاد، وأعلنت الحكومة السودانية -في 7 مايو -2020 مقتل 30 شخصًا في الاشتباكات التي اندلعت بين القبيلتين. كما وقعت اشتباكات بين شباب من قبيلة المساليت وآخرين من القبائل العربية في 20 يوليو 2020، بمدينة الجنينة - دارفور، أدت لسقوط حوالي 7 أشخاص قتلى وعشرات الجرحى، كما شهدت المدينة حالات سلب ونهب لممتلكات المواطنين.

ونجد أن ظاهرة الصراع القبلي في إقليم دارفور قد تفجرت في عهد الرئيس السوداني السابق "عمر البشير"، فقد اندلعت حرب أهلية في الإقليم في 2003 أدت إلى مقتل عشرات الآلاف، ونزوح ما يقارب مليوني نسمة، وأدى القتال الدائر بين حكومة السودان والميليشيات ومجموعات المتمردين الأخرى إلى ارتكاب انتهاكات على نطاق واسع، وقد صدرت مذكرة في مارس 2009 من قبل محكمة الجنايات الدولية باعتقال الرئيس السوداني "عمر البشير" بتهم ارتكاب جرائم حرب في دارفور.

ونجد أن أزمة دارفور قد أثارت اهتمام المجتمع الدولي منذ 2003، فقد أعلنت الأمم المتحدة في عام 2004 أن منطقة دارفور تمر بأسوأ كارثة إنسانية في العالم؛ وقد طالبت الأمم المتحدة حكومة الخرطوم بتحمل مسئولياتها

تجاه ما يحدث في دارفور في ظل توافد منظمات إغاثية عدة على المنطقة تابعة للأمم المتحدة وغير تابعة لها بعد ازدياد الهجمات المسلحة هناك والتي أدت إلى تشريد ما يزيد على مليوني شخص وقتل أكثر من ربع مليون.

وقد بُذلت جهود دولية لإنشاء البعثة المشتركة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لعمليات السلام في دارفور، والتي تعرف اختصارًا باسم "يوناميد"، رسميًّا من قبل مجلس الأمن في 31 يوليو 2007، وتسلمت بعثة "يوناميد" مقاليد الأمور من "أميس" رسميًا في 31 ديسمبر 2007، ويجدد التفويض سنويًا. وكانت مهمة البعثة الأساسية حماية المدنيين، لكنها وُكلت كذلك بالمساهمة في تأمين المساعدات الإنسانية، ومراقبة وتأكيد تفعيل الاتفاقيات، ومساعدة العملية السياسية المُتَضَّمنَة، والمساهمة في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومراقبة وإعطاء التقارير عن الوضع على طول الحدود بين تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى.

وبعد عزل نظام "عمر البشير"، زادت الصراعات القبلية في دارفور، والتي أدت إلى مقتل عشرات المدنيين العزل، وتشريد الآلاف من مناطق سكنهم، ليعتمد مجلس الأمن الدولي في يونيو 2020 بالإجماع قرارين بشأن السودان، ينص أولهما على تشكيل بعثة سياسية في الخرطوم مهمتها دعم المرحلة الانتقالية في البلاد، وتهدف إلى مساعدة الانتقال السياسي والتقدم نحو الحكم الديمقراطي وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والسلام المستدام، وستعمل على دعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاقياته المستقبلية وحماية المدنيين ودعم سيادة القانون وحشد المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنساني، بينما يمدد الثاني ولاية بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي المشتركة في دارفور (يوناميد) حتى نهاية عام 2020. وكانت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي قد دعوا في تقرير مشترك خلال مارس الماضي إلى أن تحل بعثة سياسية محل قوة حفظ السلام في دارفور مع نهاية أكتوبر القادم، بعد انسحاب تدريجي للجنود حتى ذلك الموعد.

ثانيًا- التوترات داخل المؤسسات الأمنية:

تشهد المؤسسات الأمنية السودانية عددًا من التحديات، ويتضح ذلك على النحو التالي:

أ- المحاولات الانقلابية:

أعلن المجلس العسكري في السودان، إحباط عدد من المحاولات الانقلابية منذ سقوط نظام "عمر البشير" في أبريل الماضي، وتهدف المحاولات الانقلابية لعودة نظام المؤتمر الوطني البائد للحكم، وقطع الطريق أمام الانتقال السلمي للسلطة وتأسيس الدولة المدنية التي يحلم بها الشعب السوداني.

وتبرهن المحاولات الانقلابية الفاشلة التي خطط وحضَّر لها مجموعة من الضبّاط وضبّاط الصفّ بالخدمة والمعاش بالقوّات المسلّحة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، على استمرار العناصر الموالية للنظام السابق في الجيش في العمل على زعزعة استقرار المؤسسة، وفيما يلي عدد من المحاولات الانقلابية التي تم إحباطها عقب الإطاحة بالبشير:

- دُبرت محاولة انقلابية في 18 مايو 2019 بواسطة ضباط تمت إحالتهم إلى التقاعد من الجيش والشرطة بعد نجاح الثورة السودانية. وأتى هذا الإعلان في أعقاب تعليق المجلس العسكري مباحثاته مع "قوى الحرية والتغيير" في أعقاب إطلاق نار في محيط اعتصام المتظاهرين أمام القيادة العامة للجيش في الخرطوم.
- أعلنت المؤسسة العسكرية، في 12 يونيو 2019، عن إحباط محاولة انقلابية نسبتها لمجموعة من الضباط الموالين للرئيس "عمر البشير"، وأعلنت عن القبض على 68 ضابطًا، من دون أن تعلن هوية الضباط القائمين بالانقلاب.

- أعلنت المؤسسة العسكرية السودانية عن إحباط مخطط انقلابي، في 12 يوليو 2019، وذلك عشية الاتفاق بين العسكر وقوى الحرية والتغيير على مرحلة انتقالية لإنهاء الأزمة.

- كما أعلن في السودان عن انقلاب 24 يوليو 2019 الذي قاده رئيس أركان الجيش الفريق أول "هاشم عبدالمطلب أحمد"، بحسب ما أعلنه الجيش السوداني، وجرى على إثره اعتقال عدد من ضباط القوات المسلحة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، وأعلن الجيش السوداني أن هذه المحاولة هدفت إلى إعادة نظام "البشير".

- وقد تداولت أنباء في 12 يونيو 2020، وقوع محاولة انقلاب فاشلة وأنهُ تم على إثرها توقيف 68 ضابطًا وأنهم إسلاميون موالون للنظام السابق، فيما نفت مصادر عسكرية وقتها صحة هذه الأنباء، وأن توقيف الضباط تم ضمن إجراءات أمنية احترازية.

ب- تمرد داخل جهاز المخابرات السوداني:

شهدت عدة مناطق في السودان، في 14 يناير 2020، توترًا أمنيًا وصل ذروته عندما شرعت قوات هيئة العمليات التابعة لجهاز المخابرات السوداني في إطلاق النيران بكثافة في الهواء، وقد أعلن الجيش السوداني عن "تمرد" لمجموعة عناصر من جهاز الأمن في الخرطوم، بينما أغلقت السلطات المجال الجوي فوق العاصمة بعد إطلاق نار في قاعدة قرب مطار المدينة.

فقد قامت عناصر من هيئة العمليات التابعة لجهاز المخابرات برفض تسليم المقرّات التابعة لجهاز المخابرات الوطني السوداني في منطقة كافوري، شرقي الخرطوم، ومنطقة الرياض وسوبا، جنوبي العاصمة، احتجاجًا على عدم حسم مصير الهيئة وأفرادها بعد القرار الذي اتخذه المجلس العسكري، بإعادة هيكلة الجهاز وحصر مهامه في جمع وتحليل المعلومات فقط، من دون المشاركة في عمليات عسكرية، أو فض التظاهرات أو اعتقال المعارضين.

ونجد أن البعض وصف تلك الأحداث بأنها محاولة تمرد وإشاعة الذعر والفوضى للقيام بانقلاب عسكري تقوده عناصر نظام الإنقاذ السابق، بينما البعض الآخر يُقلل من شأن ما حدث ويصفه بأنه مجرد احتقان واحتجاج من هذه القوات بسبب تأخر صرف استحقاقاتها المالية.

كما أعلن "عبدالفتاح البرهان" رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، أن "أبا بكر مصطفى" مدير المخابرات العامة تقدم باستقالته بعدما تصدى الجيش لحركة تمرد قام بها عناصر في الجهاز رفضًا لخطة إعادة هيكلته، وتعتقد السلطات الانتقالية أن "صلاح قوش" المدير السابق للجهاز هو من يقف وراء حركة التمرد التي تم إحباطها.

ثالثًا- الانفلات الأمني ونشاط الجماعات الإجرامية:

انتشرت ظاهرة العصابات المسلحة المعروفة باسم عصابات "النيقرز" في السودان خلال السنوات الأخيرة، وتمثل هاجسًا أمنيًا للسلطات السودانية والقبائل في عموم السودان، ومصدر إزعاج للأسر والمجتمعات المحلية، وقد تورطت العصابات التي تتشكل من مراهقين من الجنسين، في أعمال قتل ونهب وتخريب واضطرابات أمنية، تنتهي بمحاكمتهم والزج بهم في السجون، أو قتلهم في الاشتباكات.

ونجد أن المجتمع السوداني يعانى من ظاهرة عصابات النيقرز التي ظهرت بصورة واضحة للعيان وفي وضح النهار بعد أن كان نشاطها في السابق في ظلمة الليل، وقد ظهرت منذ عام 2003 في أطراف العاصمة وبعض الولايات التي تشهد صراعات مسلحة، وعملت على شنّ الهجمات المنظمة على المواطنين في الطرقات والأماكن العامة. وقد عملت الأجهزة الأمنية السودانية على الحد من هذه الظاهرة وكادت أن تختفي، إلا أنها عاودت الظهور عندما اندلعت الاحتجاجات الشعبية في العاصمة الخرطوم في نهاية عام 2018.

فقد استغلت هذه العصابات اندلاع الثورة السودانية لزيادة نشاطها، وشمل ظهورها كل مدن العاصمة وأحيائها، وقد عادت العصابات للظهور بصورة مزعجة ومقلقة، حيث إنها ظهرت بصورة كبيرة في كل أنحاء العاصمة في الشوارع والطرقات والمحال التجارية والأماكن العامة تمارس النهب والسلب والترويع، وقد سجلت محاضر الشرطة عددًا من البلاغات الجنائية، وقد تم إلقاء القبض على الكثير منهم. وتعتبر ظاهرة انتشار عصابات النيقرز من أكبر المهددات الأمنية التي تواجه الأجهزة الأمنية خلال المرحلة الانتقالية التي يمر بها السودان، وذلك بسبب الجرائم وأعمال الفوضى التي يقومون بها، ويتضح ذلك على النحو التالي:

- ارتكبت عصابات النيقرز، في 26 مارس 2020، جرائم النهب الجماعي والترويع، خصوصًا في أعقاب إخلاء السجون من محكومي ومداني الحق العام في قضايا جنائية بسبب فيروس كورونا، وفي إطار الإجراءات والاحترازات الحكومية لمجابهة الوباء، الذي اجتاح وأرعب العالم، مما فرض على السلطات السودانية تخفيف الازدحام في السجون.
- وقوع هجوم جماعي بالسلاح الأبيض على المجمع الأشهر لبيع الذهب الخام والمشغول بقلب الخرطوم، الأمر الذي أثار الرعب، وزعزع استقرار المنطقة، وأدى إلى إغلاق السوق بالكامل، وتطويقه من قبل قوات الشرطة. وتتمثل الخطورة والمخاوف من أن عددًا من الذين شملهم الإفراج محكومون في قضايا جنائية، ويُشكلون خليطًا من معتادي السرقة والإجرام والنهب، وبينهم الكثير من الأعضاء في عصابات "النيقرز".
- انتشرت صور لمدنيين، في 15 يونيو 2020، وهم يعتقلون عشرات الأشخاص بوسط الخرطوم، ينحدر معظمهم من مناطق مهمشة، وقد وقعت الحادثة بعدما حدث هجوم مسلح بأسلحة بيضاء في منطقة بري وسط الخرطوم بغرض النهب والسرقة، وقد تم التصدي لهم، كما أعلنت الشرطة السودانية في الثامن من يوليو 2020، أنها حرّرت 8 رهائن أجانب، 7 فتيات وشاب، من قبضة عصابة متخصّصة في الاتجار بالبشر، وطلبت 5 آلاف دولار، مقابل إطلاق سراح كلّ واحد منهم.

رابعًا- مهدِّدات أمن الحدود:

تمثل المناطق الحدودية شرقًا وغربًا مصدرًا إضافيًّا للتهديدات الأمنية في السودان في المرحلة الانتقالية، وذلك على النحو التالي:

أ- التوترات الحدودية مع إثيوبيا:

وقع توتّر حدودي بين السودان وإثيوبيا حول منطقة الفشقة الحدودية التابعة لولاية القضارف السودانية خلال شهر أبريل 2020، فقد توغل مسلحون إثيوبيون داخل الأراضي السودانية، قاموا باختطاف مواطنين سودانيين والذهاب بهم إلى داخل الأراضي الإثيوبية، فضلًا عن عمليات النهب التي يتعرض لها المزارعون السودانيون والسيطرة على أراضيهم.

وتُعد الفشقة جزءًا من ولاية القضارف ويشقها نهر "باسلام" إلى جانب نهري "ستيت" و"عطبرة"، وتوجد بها أراض زراعية خصبة تصل مساحتها إلى 600 ألف فدان. وتمتد الفشقة على طول الحدود السودانية الإثيوبية بمسافة 168 كم، وتقع على مساحة تبلغ 5700 كم مربع، وهي مقسمة لثلاث مناطق، هي: الفشقة الكبرى، والفشقة الصغرى، والمنطقة الجنوبية.

وفي أعقاب توغل المسلحين الإثيوبيين في الفشقة، أعلن الجيش السوداني أن ميليشيات إثيوبية مدعومة بالجيش الإثيوبي اعتدت على أراضي وموارد البلاد، وأن الاعتداءات أسفرت عن مقتل ضابط سوداني وإصابة ستة جنود، وفقدان آخر، كما قام رئيس المجلس السيادي السوداني "عبدالفتاح البرهان"، بتفقد عدد من الحاميات العسكرية بولاية القضارف، وأكد أن الجيش السوداني لن يسمح بالتعدي على أراضي وحدود البلاد، كما تم إرسال تعزيزات عسكرية سودانية إلى الحدود المتنازع عليها.

وقد أعلن الجيش السوداني أن الاتصالات بين السودان وإثيوبيا لتهدئة الأوضاع على الشريط الحدودي لم تتوقف، لاحتواء التوتر بين البلدين، قبل اندلاع الحرب الشاملة بين البلدين، وفي ضوء ذلك عملت الحكومة السودانية والإثيوبية على إجراء مباحثات من أجل التوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود بين الجانبين، وتشكيل لجنة لوضع العلامات المحددة للحدود في أكتوبر القادم، على أن تنتهي من عملها في مارس 2021، وتم الاتفاق على وضع حدٍّ من دخول المزارعين الإثيوبيين إلى الأراضي السودانية.

ولا يُعد التوتر الحدودي بين السودان وإثيوبيا ظاهرة جديدة، حيث يعود تاريخ أزمة تلك المنطقة إلى عام 1957، عندما سمحت إثيوبيا لمزارعين إثيوبيين بالعمل في تلك المنطقة المتنازع عليها، وفي عام 1992 تصاعدت الأمور بشكل كبير حين دخل أحد المزارعين الإثيوبيين بآليات ضخمة وتوغل في عمق أراضي السودان تحت حماية قوات إثيوبية. وفي عام 2013 توصلت لجان ترسيم الحدود المُشتركة بين البلدين إلى اتفاق قضى بإعادة أراضي الفشقة للسودان لكنه لم ينفذ.

وقد تمّ الإعلان عن التوصل لاتفاق لترسيم الحدود بين الجانبين في عام 2017، عدا منطقة الفشقة، كما أصدرت الحكومة السودانية قرارًا بمنع المزارعين السودانيين من تأجير أراضيهم للمزارعين الإثيوبيين، وفي أغسطس عام 2018، اتفق الجانبان على نشر قوات مشتركة على الحدود بين البلدين لمنع التوترات بين البلدين. فضلًا عن اتفاق عام 2019، بتنمية مشتركة للأراضي والقرى وضبط الحدود بين الجانبين.

ب- التداخل مع الصراع الليبي:

تُعدُّ ليبيا من دول الجوار المباشر بالنسبة إلى السودان، حيث تتداخل حدود السودان الغربية مع ليبيا، ومنذ اندلاع الأزمة الليبية أصبحت الحدود بين ليبيا والسودان منفذًا لتجارة البشر تجاه الدول الأوروبية، باعتبار أن السودان تجاور دولًا إفريقية عدّة يعاني سكانها من الفقر، فضلًا عن استخدام بعضهم في المشاركة في القتال الدائر بين الفرقاء الليبيين، ما جعل أطرافًا ليبية عديدة تصدر اتّهامات بمشاركة قوات سودانية في الصراع الليبي، الأمر الذي ظلّت الحكومة السودانية تنفيه باستمرار.

فقد أكد رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان "عبدالفتاح البرهان"، أن السودان لم يرسل أي قوات سودانية إلى ليبيا، كما أن السودان ليس طرفًا في النزاع الليبي. كما نفى الناطق باسم قوات الدعم السريع السودانية، العميد "جمال جمعة"، ما تردد من اتهامات ليبية، وأكد أن قواته المنتشرة على الحدود مع ليبيا أو غيرها من الدول تعمل على منع الاتّجار بالبشر، ومكافحة الهجرة غير الشرعية فقط.

وقد كشف نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان وقائد قوات الدعم السريع الفريق أول "محمد حمدان دقلو"، في مايو 2020، أنه عرض مبادرة للمصالحة بين الأطراف الليبية، لكن المشير "خليفة حفتر" -قائد الجيش الوطني- رفضها، فيما قبلتها حكومة الوفاق، كما أكد أنه لا توجد قوات سودانية تحارب في ليبيا، وأنه لن تتواجد قوات هناك، حيث الحرب الدائرة لا معنى لها، ومن الأفضل أن يتصالح الطرفان.

ونجد أن سياسة السودان الرسمية تجاه الأزمة الليبية ترتكز على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، وعدم التورط في صراعات الجوار، وأن حلّ الصراع في ليبيا يكون عن طريق الحوار والتوافق بين الفرقاء على معالجة خلافاتهم السياسية بالوسائل السلمية. لكن مع ذلك تشير التطورات إلى قدرة الصراع في ليبيا على تشكيل مصدر ضغط أمني كبير على الحكومة الانتقالية في السودان وعبر طرق متعددة.

خامسًا- الإرهاب في السودان:

خلقت ممارسات نظام الرئيس السوداني "عمر البشير" المعزول خلال ثلاثة عقود ماضية روابط مباشرة بين السودان والإرهاب العالمي. فقد عمل على دعم وإيواء الجماعات الإرهابية، وإنشاء عدد من معسكرات التدريب بهدف تأهيل العناصر الإرهابية عسكريًا، ومن ثم تحول السودان لمركز عمليات لقيادات تنظيم القاعدة خلال الفترة منذ عام 1990 إلى 1996، ودعمهم بشكل مباشر في أكثر من هجوم إرهابي، مثل تدمير المدمرة الأمريكية كول قرب ميناء عدن اليمني عام 2000، وقبلها التورط في تفجيرات السفارات الأمريكية في نيروبي بكينيا، ودار السلام في تنزانيا عام 1998. وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج السودان على قائمتها للدول الراعية للإرهاب في عام 1993 بسبب علاقته بتنظيمات إسلامية متطرفة في مقدّمتها تنظيم "القاعدة" الذي أقام مؤسسه وزعيمه السابق "أسامة بن لادن" في الخرطوم من 1992 حتى 1996.

وقد أدت التوجهات الإيجابية للحكومة السودانية الانتقالية منذ توليها السلطة إلى تنامي مخاطر تعرض السودان لهجمات إرهابية انتقامية، **ومؤشرات ذلك تتضح على النحو التالي:**

- في 13 فبراير 2020، قررت النيابة العامة في السودان تحريك دعوى جنائية ضد "خلية إرهابية" تتبع لجماعة الإخوان في مصر وتركيا بعد إلقاء القبض على مجموعة من أعضائها في العاصمة الخرطوم.
- تعرض موكب رئيس الوزراء السوداني "عبدالله حمدوك" في الخرطوم لتفجير وهجوم مسلح في اعتداء "إرهابي"، أسفر عن جريح واحد فقط في التاسع من مارس 2020. وقد أعلنت الحكومة السودانية، أن موكب "حمدوك" "تعرض لتفجير إرهابي وإطلاق رصاص أسفل كوبري كوبر، ولم يصب السيد رئيس مجلس الوزراء بأي أذى وكذلك المجموعة

المرافقة له، ما عدا أحد أفراد الفرقة التشريفية الذي أصيب بشكل طفيف في كتفه. وقامت السلطات الأمنية السودانية بإلقاء القبض على شخصين أجنبيين على صلة بمحاولة الاغتيال، وأكّدت الشرطة السودانية أن التفجير تم عن بعد، وأن زنة العبوة الناسفة التي انفجرت تبلغ 750 غرامًا صنعت محليًّا، ووضعت على جانب الطريق.

- أعلن النائب العام السوداني "تاج السر علي الحبر"، في 16 سبتمبر 2020، ضبط خلية إرهابية وكمية كبيرة من المتفجرات في العاصمة الخرطوم، وقد تم إلقاء القبض على 41 شخصًا. وقد رصدت السلطات السودانية ظهور "خلايا إرهابية" في الخرطوم، وأنها تعمل على تفكيكها. وأشار إلى أن المتفجرات تشمل 850 لوحًا من متفجر الـ"تي إن تي" و3594 كبسولة تفجير وأربعة جوالات بودرة نترات. وهذه العملية نفذتها قوات مشتركة من الشرطة والمخابرات السودانية والدعم السريع بعد متابعة ورصد أمني استمرت لأكثر من شهر.

وخلاصة القول، تحتاج الحكومة الانتقالية في السودان إلى رؤية استراتيجية وطنية لاستعادة الأمن ومكافحة مختلف التهديدات الأمنية المتنوعة، وذلك من أجل توجيه مسار الفترة الانتقالية نحو القضايا المحورية التي تساهم في تهيئة المناخ لإحداث انتقال ديمقراطي مستدامٍ في السودان.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

أزمة السودان الاقتصادية:

مشكلات متعددة وسياسات محدودة الأثر

* هايدي الشافعي

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

خَلق تغيير النظام في السودان والإطاحة بالرئيس السابق "عمر البشير"، في أبريل 2019، فرصة أمام الحكومة الانتقالية التي تولت السلطة لإجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاد السوداني، وإرساء الأساس للنمو الشامل. ومع ذلك لم تتوقع الحكومة أن الطريق لإصلاح الاقتصاد السوداني سهل، في ظل وجود تحديات واختلالات مالية كبيرة، ورثها الاقتصاد من النظام السابق، مع بقاء اسم السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وتحاول الدراسة الوقوف على أهم ملامح الأزمة الاقتصادية في السودان، وكيف تعاملت معها الحكومة الانتقالية، لوضع تصور عام عن الأداء الاقتصادي للحكومة بعد 15 شهرًا من الإطاحة بـ"البشير"، ومرور عام كامل على تشكيل الحكومة الانتقالية.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

أولًا- ملامح الأزمة الاقتصادية في السودان:

لـم تنتـهِ الأزمـات الاقتصاديـة بعـد الإطاحـة بـ"البشـير"، بـل تصاعـدت حدتهـا سـريعًا بالرغـم مـن الإجـراءات المتبعـة للسـيطرة علـى الأزمـة، ممـا دفـع الحكومـة الانتقاليـة إلـى تشـكيل آليـة مختصـة لمتابعـة الأزمـة الاقتصاديـة فـي السـودان، هـي "اللجنـة العليـا لإدارة الأزمـة الاقتصاديـة" برئاسـة الفريـق أول محمـد حمـدان دقلـو "حميدتـي"، وينوبـه رئيـس الـوزراء "عبداللـه حمـدوك"، وكان للجنـة دور بـارز فـي إدارة الأزمـة خـلال الشـهور الماضيـة. وفيمـا يلـي أبـرز تلـك الأزمـات وكيـف تعاملـت معهـا الحكومـة الانتقاليـة.

1. تدهور سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار:

شـهدت المرحلـة الأولـى مـن الفتـرة الانتقاليـة فـي السـودان فـي ظـل حكـم المجلـس العسـكري حالـة مـن التذبـذب فـي سـعر صـرف الجنيـه السـوداني مقابـل الـدولار، وذلـك نتيجـة لمـرور السـودان بعـدة أحـداث أثـرت بشـكل مباشـر فـي تحديـد قيمـة العملـة السـودانية سـلبًا وإيجابًـا، بـدءًا مـن عـزل «البشـير»، ومـرورًا بحالـة التفـاؤل التـي انتشـرت بعـد إعـلان قـرار السـعودية والإمـارات تقديـم مسـاعدات للسـودان بـ3 مليـارات دولار، الأمـر الـذي انتقـل بقيمـة سـعر الصـرف تدريجيًّـا مـن 73 جنيهًـا سـودانيًّا إلـى نحـو 47 جنيهًـا سـودانيًا لـكل دولار.

ولكـن مـع فـض المجلـس العسـكري السـوداني اعتصـام المتظاهريـن السـودانيين فـي يوليـو 2019، ومـا تبعـه مـن التوتـرات التـي مـرت بهـا البـلاد، ارتفـع سـعر صـرف الجنيـه السـوداني فـي السـوق المـوازي مـرة ثانيـة مـن 47 جنيهًـا إلـى 71 جنيهًـا، ثـم عـاود الانخفـاض قليـلًا بعـد إعـلان المجلـس العسـكري الانتقالـي التوصـل إلـى اتفـاق مـع المعارضـة السـودانية، ومـا أعقـب ذلـك مـن تشـكيل الحكومـة الانتقاليـة فـي السـودان، وتسـلُّم الدكتـور «عبداللـه حمـدوك» رئاسـة الـوزراء.

وسـرعان مـا عـاود سـعر الصـرف الارتفـاع مـرة ثانيـة، وصـولًا إلـى 88 جنيهًـا سـودانيًا مقابـل كل دولار فـي ينايـر 2020، ثـم واصلـت قيمـة العملـة السـودانية تدهورهـا مـع انتشـار أزمـة كوفيـد19-، ومـا تبعهـا مـن إجـراءات احترازيـة، وذلـك فـي ظـل انتقـال طفيـف فـي سـعر الصـرف الرسـمي مـن 47.5 إلـى 45 ثـم إلـى 55 جنيهًـا لـكل دولار فـي بنـك السـودان المركـزي، وشـهدت الأسـابيع القليلـة الماضيـة زيـادات كبيـرة فـي سـعر الصـرف حتـى وصلـت قيمـة العملـة السـودانية إلـى 255 جنيهًـا سـودانيًا لـكل دولار فـي 10 سـبتمبر 2020.

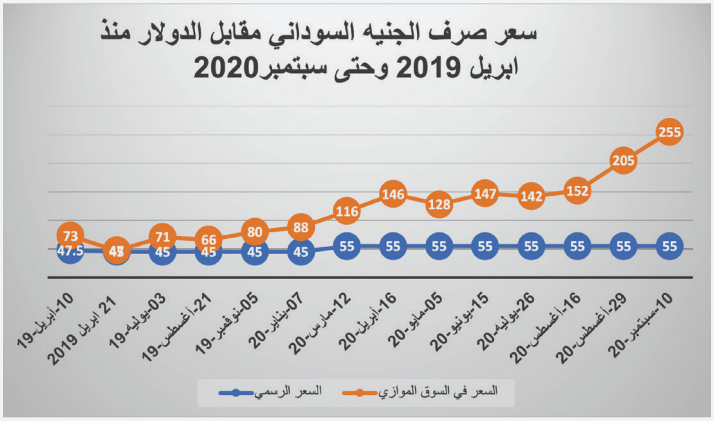

المصدر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية بالاعتماد على البيانات اليومية لسعر صرف الجنيه السوداني في «أخبار السودان»

ويرجـع السـبب فـي هـذا الارتفـاع إلـى عـدم اسـتقرار الأوضـاع السياسـية، بالإضافـة إلـى زيـادة الطلـب علـى العمـلات الصعبـة مـن قبـل المواطنيـن بغـرض التحـوط وحفـظ المدخـرات فـي ظـل نـدرة المعـروض منهـا، وزيـادة المعـروض النقـدي مـن العملـة المحليـة، بالإضافـة إلـى المضاربـات التـي يقـوم بهـا تجـار العملـة مـن أجـل تحقيـق أربـاح سـريعة، بينمـا تـرى الحكومـة السـودانية أن السـبب فـي هـذا الارتفـاع وجـود عمليـات تخريـب ممنهجـة تحـاول خلـق أزمـات اقتصاديـة لخنـق الحكومـة.

وفي محاولة الحكومة السودانية السيطرة على أسعار الصرف، قامت بإجراء حملات موسعة لضبط تجار العملة المتلاعبين، وغلق منافذ تِجارة العملة خارج القنوات الرسمية، كما تدرس الحكومة قرار تغيير عملة السودان للسيطرة على انهيار قيمتها، وكانت الحكومة قد أعلنت عن نيتها تحرير سعر الصرف في خطة وزارة المالية منذ ديسمبر 2019، وفي يوليو 2020 وافقت الحكومة السودانية على تعديل سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار تدريجيًّا على مدى عامين للوصول للسعر الحقيقي، وهو أحد الإجراءات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي، حيث إن الفجوة بين سعر العملة في السوق الرسمي وسعرها في السوق الموازي كبيرة جدًّا مما يزيد المشاكل التضخمية التي تواجه المستهلكين السودانيين.

2.ارتفاع معدل التضخم:

استهدفت حكومة السودان في ميزانية 2020 المعلن عنها في ديسمبر 2019 تخفيض معدل التضخم من 57% إلى 30% بنهاية عام 2020، ولكن تشير إحصاءات البنك المركزي السوداني إلى أن نسبة التضخم وصلت في شهر يونيو إلى 136.3%، ثم واصلت الصعود حتى 166.8% في أغسطس، وهو الرقم الذي يمثل أكثر من 5 أضعاف النسبة المستهدفة من الحكومة.

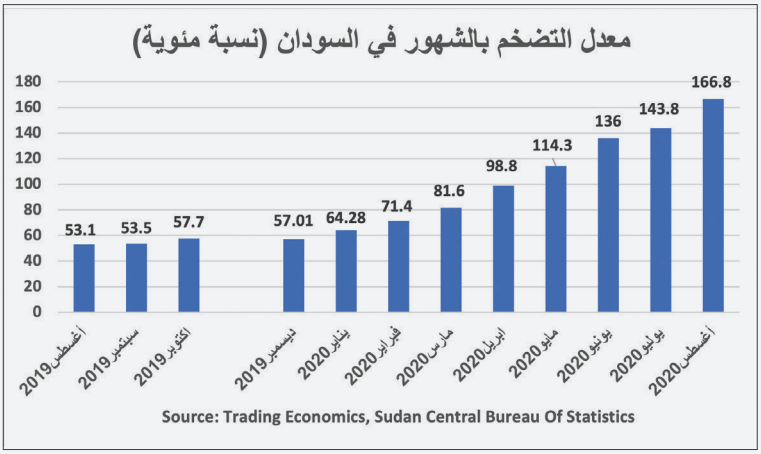

ويتضح من الشكل (2) أن معدل التضخم أخذ في النمو بشكل متسارع منذ يناير 2020، وواصلت أرقام التضخم صعودها المستمر بنسب صادمة جعلت الأزمة خارج حدود سيطرة الحكومة، وتخطت النسبة حاجز الـ100% في شهر مايو، وصولًا إلى 166.8% في شهر أغسطس 2020، وأرجع الجهاز المركزي للإحصاء في السودان ارتفاع التضخم إلى زيادة أسعار الأغذية والمشروبات، إضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود.

يأتي ذلك بالتزامن مع تطبيق قرار الحكومة زيادة الأجور في مايو للعاملين بالدولة، بنسبة بلغت 569% في المتوسط، في محاولة لمواكبة تغيرات الأسعار، وتدهور قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى لجوء الحكومة السودانية إلى طبع النقود بشكل متزايد لمقابلة دعم السلع والوقود وزيادة الأجور دون غطاء نقدي حقيقي، في ظل ضعف الاحتياطي النقدي من العملة الاجنبية والذي لا يتعدى 1.4 مليار دولار، الأمر الذي سيخلق مشكلة جديدة للاقتصاد السوداني، لأن السوق ستمتص السيولة النقدية الجديدة، وبالتالي تزداد أسعار السلع بشكل أكبر مما هي عليه.

3. ارتفاع أسعار السلع الأساسية:

ألقت أزمة التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية للسودان، بظلالها على أسعار السلع الأساسية التي ارتفعت بدورها بشكل غير مسبوق تخطى 500% لبعض السلع، وربما كان الوقود والخبز هما المثالين الأبرز في هذا الشأن لما لهما من أثر مباشر وملموس على معيشة المواطن السوداني. وشهدت الفترة الانتقالية تكرارًا لأزمتي الخبز والوقود في أكثر من ولاية، حيث وصل سعر رغيف الخبز في مدينة الفاشر -على سبيل المثال- إلى 10 جنيهات سوداني، ورغم محاولات الحكومة لحل الأزمة في كل مرة إلا أن المشكلة ما زالت تطفو على السطح في فترات متقاربة، وسرعان ما تسرع الدولة في تبريرها بأن الأسباب إدارية.

كما شهدت السلع الأساسية الأخرى ارتفاعًا حادًّا في أسعارها، ويُعد ذلك رد فعل طبيعيًّا لزيادة الأجور وارتفاع أسعار الوقود وانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، بالإضافة إلى نقص النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الاحتياجات من السلع الأساسية، وتهريب نحو 40% من السلع المدعومة -خاصة الوقود- إلى دول الجوار لبيعها بسعر أعلى، فضلًا عن تأثير أزمة كوفيد19- التي حالت دون انتقال التجار بين الولايات.

والشكل التالي يوضح تذبذب أسعار بعض السلع الأساسية في السوق السوداني وارتفاعها بشكل غير مسبوق:

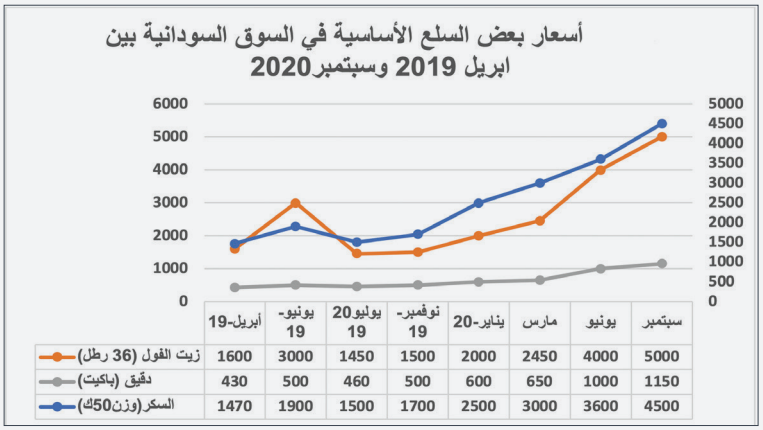

	أبريل-19	يونيو-19	يوليو20-19	نوفمبر-19	يناير-20	مارس	يونيو	سبتمبر
زيت الفول (36 رطل)	1600	3000	1450	1500	2000	2450	4000	5000
دقيق (باكيت)	430	500	460	500	600	650	1000	1150
السكر(وزن50ك)	1470	1900	1500	1700	2500	3000	3600	4500

المصدر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية بالاعتماد على البيانات اليومية لسعر صرف الجنيه السوداني في «أخبار السودان»

في سبيل تخفيض أسعار السلع الأساسية، بذلت الحكومة الانتقالية جهودًا واسعة، حيث عملت على إلغاء نظام الوكلاء في توزيع الدقيق للمخابز، وإنشاء الجهاز القومي لحماية المستهلك، وتفعيل الجمعيات الاستهلاكية، وإصدار قوانين رادعة، وإنشاء محكمة طوارئ فورية لمحاكمة مهربي السلع الاستراتيجية والمدعومة، فضلًا عن تطبيق القوانين التي تحد من الممارسات التجارية السالبة (مثل: الغش، والاحتكار، والتخزين، والمضاربات)، وفرض العقوبات على كل من يحاول خلق الندرة. كما أعلنت لجنة الطوارئ تأسيس محفظة استثمارية لتوفير السلع الاستراتيجية، يساهم بها 27 مصرفًا تجاريًا إلى جانب الحكومة، وتم إطلاق مبادرات مثل "سلعتي" التي تستهدف تخفيض أسعار السلع بنسبة تتراوح بين (20 - 40 %) من قيمة السوق، والوصول إلى حوالي 65 % من المواطنين.

على جانب آخر، يمثل دعم السلع إحدى المشاكل الأساسية التي تواجه موازنة الحكومة السودانية، ويتخطى 36% من نفقاتها، لذلك أوصى صندوق النقد الدولي الحكومة بمعالجة دعم السلع والوقود، ورفعه تدريجيًّا مع زيادة الإنفاق في الوقت نفسه على القطاعات الضعيفة في المجتمع، حتى لا تحدث أزمة سياسية، مع بقاء الدعم على باقي السلع لحين حسم الأمر في المؤتمر الوطني للسودان. وبالفعل بدأت وزارة المالية في تطبيق تحويل دعم الوقود والخبز إلى دعم نقدي مباشر من خلال برنامج "دعم الأسر الفقيرة" الذي يستهدف الوصول إلى 80% من السكان، وهو ما حذر صندوق النقد أيضًا من صعوبة الخروج منه، حيث ستكون ضريبته السياسية باهظة.

وفي سياق متصل، لا تتوقف أزمة السلع الأساسية عند ارتفاع أسعارها، حيث تواجه السودان مشكلة مضاعفة تتمثل في ضعف الإنتاجية، وعدم القدرة على توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الاحتياجات السلعية من الخارج، ما دعا الحكومة إلى تخصيص عائدات الذهب لشراء السلع الاستراتيجية.

4. اضطراب عملية تصدير خام الذهب:

يمثل الذهب سلعة نقدية هامة للسودان، وأحد أهم مصادر إيراداتها من العملة الأجنبية، حيث أنتج السودان ما يقدر بـ93 ألف طن من الذهب في عام 2018، مما يجعله ثالث أكبر مُنتج للذهب بعد جنوب إفريقيا وغانا. وبالرغم من ذلك، يفقد السودان جانبًا كبيرًا من إيرادات الذهب التي يحتاجها لإنعاش اقتصاده المتدهور، بسبب التهريب وانتشار الفساد. ومؤخرًا أقرت اللجنة العليا للطوارئ الاقتصادية بالسودان مجموعة من الإجراءات الهامة في خطوة تهدف إلى تضييق الخناق على التهريب، وجذب النقد الأجنبي لخزانة الدولة.

وتمنح السياسات الجديدة المصدرين مزيدًا من الحريات في تصدير الذهب، على أن يكون الحد الأدنى لاعتماد عقد صادرات الذهب 10 كلجم من الذهب الصافي، ويقتصر دور بنك السودان المركزي في شراء الذهب لأغراض بناء الاحتياطات

العينية، على أن يتم الشراء من سوق الذهب مباشرة، بالإضافة لقرار إغلاق كافة منافذ التهريب خارج البلاد، وتشكيل قوات حدودية لمحاربته، مع تشديد العقوبات على المهربين، وإنشاء نيابة لمحاربة التهريب ومحاكم خاصة به، فضلًا عن إنشاء بورصة للذهب.

5. بُطء إجراءات مكافحة الفساد:

عانى اقتصاد السودان خلال عقود من انتشار الفساد، حيث تُعد السودان واحدة من أكثر دول العالم فسادًا، ويأتي السودان في المرتبة 176 على العالم من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019، الصادر في يناير 2020، ومع تولي المجلس العسكري للسطلة في السودان بعد الإطاحة بالرئيس السابق "عمر البشير" اتخذ مجموعة من القرارات في إطار مكافحة الفساد للسيطرة على الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد، كما تقدم بمقترح لتشكيل هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، وبعد تولي الحكومة الانتقالية برئاسة رئيس الوزراء "عبدالله حمدوك" للسلطة استكملت هذه الإجراءات وأُنشِئت لجنة إزالة التمكين في يناير 2020، تفعيلًا لقانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 وإزالة التمكين لعام 2019 الذي تم إقراره في نوفمبر 2019، وتهدف اللجنة إلى تفكيك آثار نظام "البشير" وإزالة تمكينه السياسي والاقتصادي والأمني الذي امتد لثلاثة عقود متتالية.

وخلال الستة شهور الأولى فقط من عمل اللجنة استطاعت أن تستعيد العديد من الأصول المنهوبة، وأنهت عمل الكثير من العاملين في الدولة، منهم سفراء ودبلوماسيون ووزراء ومفوضون ومستشارون قانونيون بوزارة العدل وغيرهم من العمال في مختلف قطاعات الدولة، بالإضافة إلى حل مجالس إدارات البنك المركزي و11 بنكًا آخر والعديد من المؤسسات، فضلًا عن استردادها أدوية وعقارات طبية بقيمة 28.6 مليون جنيه سوداني، فيما قدر وزير المالية السابق "إبراهيم البدوي" قيمة الأصول المستردة بـ158 مليار جنيه.

وعلى جانب آخر، أوصت اللجنة العليا لإدارة الأزمة الاقتصادية بحصر الشركات الحكومية البالغ عددها 650 شركة منها 431 شركة تابعة للوزارات والجهات التنفيذية و200 شركة في منظومة الصناعات الدفاعية والقوات النظامية، حيث إن 12 شركة فقط من هذه الشركات ظلت تسهم في الإيرادات العامة لوزارة المالية.

وبناء على ما تقدم، وبالرغم من تأييد الحركات السياسية المختلفة في السودان للقرارات المتعلقة بمكافحة الفساد، يبدو أن الهجمة التي شنتها الحكومة الانتقالية على الفساد تسببت في غضب كبير من أتباع النظام السابق، وهو ما يفسر اتهام الحكومة السودانية لمجموعة منظمة تقوم بإجراءات ممنهجة لشراء الدولار من السوق الموازي لتعمل على تفاقم الأزمة بالرغم من كل السياسات التي تحاول الحكومة أن تسيطر بها على أسعار الصرف والتضخم.

6. زيادة حجم الدين الخارجي:

أشار تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في مارس 2020، إلى ضعف الموقف الخارجي للسودان بشكل عام، حيث بلغ عجز الحساب الجاري 7.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019، وانخفض الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى نحو 1.4 مليار دولار في أكتوبر 2019، مع ارتفاع نسب الدين الحكومي، حيث بلغ الدين العام والخارجي حوالي 211.7% من الناتج المحلي الإجمالي و198.2% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في عام 2019.

ويذكر أن السودان يعاني من ضغوط الديون الخارجية التي بدأت تتراكم منذ عام 1958، ووصلت إلى نحو 58 مليار دولار بحلول مايو 2019، وتتراوح قيمة أصل الدين منها بين 17 و18 مليار، بينما تمثل النسبة الأكبر منه فوائد وغرامات تأخير، وتضم قائمة دائني السودان مؤسسات متعددة الجنسيات بنسبة 15%، ونادي باريس 37%، بجانب 14% للقطاع الخاص، و36% لأطراف أخرى، ويذكر ان الدين الخارجي للسودان كان يمثل حوالي 50 مليار دولار بنهاية عام 2018، بينما ارتفع الدين الخارجي للسودان إلى ما يزيد على 60 مليار دولار في مايو 2020.

هـذه الأوضـاع تمثـل عائقًـا كبيـرًا أمـام التنميـة الاقتصاديـة فـي السـودان، ويكبـل قدرتهـا علـى الاقتـراض مـرة ثانيـة، خاصـة فـي ظـل وجـود السـودان فـي قائمـة الـدول الراعيـة للإرهـاب، ممـا يمنـع السـودان مـن الانتفـاع مـن التمويـل الدولـي للمشـاريع الإنتاجيـة والتنمويـة، فضـلًا عـن جعلـه غيـر مؤهـل مـن الناحيـة الفنيـة للحصـول علـى إعفـاء مـن الديـون، ويحـد مـن قدرتـه علـى اسـتثمار مـوارده، حيـث بلغـت قيمـة الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة فـي السـودان حوالـي 116 مليـون دولار فـي شـهر يوليـو 2020، وهـي أقـل ممـا كانـت عليـه فـي أبريـل 2019 (242 مليـون دولار)، وقـت تسـلم السـلطة مـن "البشـير".

وتجـدر الإشـارة إلـى أنـه خـلال النصـف الأول مـن عـام 2020 لـم تسـتطع الحكومـة الانتقاليـة فـي السـودان تسـديد أي مبلـغ

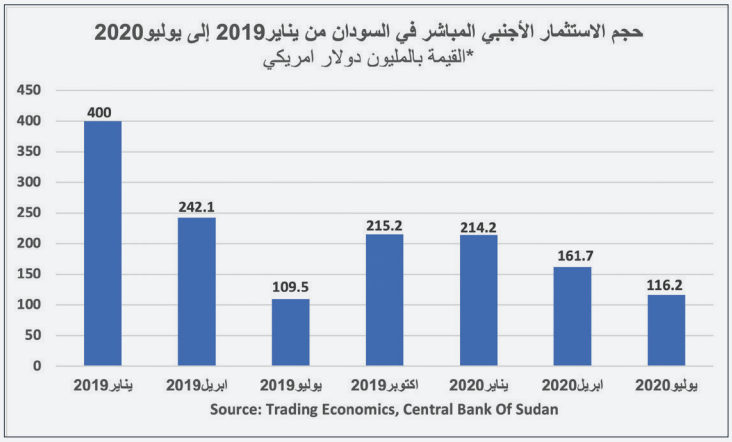

مـن مسـتحقات الديـون عليهـا، وفقًـا لإحصـاءات البنـك المركـزي السـوداني، علـى عكـس عـام 2019 الـذي شـهد تسـديد الحكومـة الانتقاليـة حوالـي 69 مليـون دولار مـن المسـتحقات، ومـن غيـر المنتظـر أن تسـدد الحكومـة خـلال العـام الجـاري أي مبلـغ، الأمـر الـذي سـيؤدي إلـى تراكـم مزيـد مـن المتأخـرات، وذلـك نظـرًا لتعـرض السـودان خـلال العـام لمجموعـة مـن الأزمـات الطارئـة التـي أثـرت سـلبًا علـى الاقتصـاد السـوداني المتدهـور أصـلًا.

ثانيًا- الأزمات الطارئة وأثرها على الاقتصاد السوداني:

مـر السـودان خـلال الشـهور المنصرمة من عـام 2020 بمجموعة مـن الأزمـات غيـر المتوقعـة، بـدءًا مـن أزمـة كوفيـد- 19 التـي وصلـت السـودان فـي مـارس 2020، ومـرورًا بتفشـي شـلل الأطفـال، وانتهـاءً بالفيضانـات التـي اجتاحـت البـلاد الأسـابيع الماضيـة. أثـرت تلـك الأزمـات مجتمعـة سـلبًا علـى الاقتصـاد السـوداني المنهـك، وعمّقـت الأزمـة أكثـر علـى النحـو التالـي:

1. انتشار فيروس "كورونا":

ظهـرت أول حالـة كوفيـد19- فـي السـودان فـي 12 مـارس 2020، وسـارعت الحكومـة الانتقاليـة باتخـاذ مجموعـة مـن الإجـراءات الاحترازيـة لمنـع تفشـي الوبـاء، وألحقـت إجـراءات الإغـلاق أضـرارًا بالغـة بملاييـن السـودانيين الذيـن يعملـون فـي القطـاع غيـر الرسـمي ويعتمـدون علـى أجـور الكفـاف اليوميـة. وفـي 7 مايـو 2020، صـرح وزيـر الماليـة إبراهيـم البـدوي بأن الإيـرادات الحكومية انخفضـت بنسـبة 37% عـن التوقعـات السـابقة، وأن الإيـرادات الضريبيـة أقـل بنسـبة 21%، وكان دعـم المانحيـن أقـل بنسـبة 36% مقارنـة بالمبالـغ المتوقعـة فـي ميزانيـة ديسـمبر 2019.

ومـع انخفـاض الإيـرادات العامـة للدولـة بنحـو 200 مليـار جنيـه (3.225 مليـار دولار)، أعلنـت الحكومـة السـودانية أنهـا سـتلجأ إلـى الاسـتدانة مـن الجهـاز المصرفـي، إضافـة إلـى الدعـم المقـدَّم مـن أصدقـاء السـودان. وفـي سـياق متصـل، توقـع صنـدوق النقـد الدولـي انكمـاش الاقتصـاد السـوداني بنسـبة 7.2% خـلال عـام 2020، بافتـراض الاحتـواء المبكـر لكوفيـد19- بحلـول يوليـو2020، علـى أن تصـل النسـبة إلـى 8.9% إذا اسـتمرت الجائحـة حتـى نهايـة 2020.

2. تفشي شلل الأطفال:

بالتزامن مع انتشار فيروس كورونا، ظهرت أول حالة "شلل الأطفال المشتق من اللقاح" في السودان في جنوب دارفور في 7 مارس، وتم الإبلاغ عنها في 12 مارس 2020، ومن حينها حتى 7 سبتمبر تم الإبلاغ عن 320 حالة منهم 19 حالة مؤكدة فقط. وفي 9 أغسطس أبلغ السودان منظمة الصحة العالمية بتفشي الوباء الجديد الذي انتقل إليه عن طريق الجارة "تشاد".

وحال انتشار فيروس كورونا، والتدابير الاحترازية المرتبطة به، دون وصول المساعدات الطبية والتطعيمات الروتينية للمحتاجين. ومنذ إعلام منظمة الصحة العالمية تقرر إعادة البدء بالتطعيم الروتيني مرة ثانية في 26 أغسطس 2020، وتخطط الحكومة لجولتين من حملات التطعيم الوطنية التي تستهدف 8.6 ملايين طفل دون سن الخامسة، وفي غضون ذلك، ستكون الحكومة السودانية في حاجة إلى ما يقرب من 20 مليون دولار أمريكي للاستجابة للفاشية الحالية لشلل الأطفال المشتق من اللقاحات، وأعلنت منظمتا اليونيسيف والصحة العالمية تحمل التكلفة.

3. السيول والفيضانات:

أدت الفيضانات التي ضربت السودان إلى مقتل نحو 103 أشخاص، وإصابة المئات، إلى جانب تضرر أكثر من 730000 شخص في كل ولايات السودان الـ18، فضلًا عن تدمير وإتلاف أكثر من 146000 منزل، بالإضافة إلى تضرر ما يقدر بنحو 85000 من النازحين داخليًا و40.000 لاجئ، مما ترك الآلاف من الأشخاص بلا مأوى، كما دمرت الفيضانات 1700 هكتار من الأراضي الزراعية، و179 مرفقًا عامًا شملت مدارس ومراكز صحية ومكاتب حكومية، و359 متجرًا ومخزنًا، ونفوق 11000 رأس ماشية، وكان الخرطوم وشمال دارفور وسنار الولايات الأكثر تضررًا، بنسبة 43% من إجمالي المتضررين.

وأعلن مجلس الأمن والدفاع في السودان حالة الطوارئ يوم 5 سبتمبر لمدة 3 شهور، وتحديد السودان كمنطقة كوارث طبيعية، وتشكيل لجنة عليا لدرء ومعالجة آثار الفيضانات، كما تقدمت العديد من الدول، على رأسها مصر والإمارات والمفوضية السامية لشئون اللاجئين، بمساعدات إيوائية وغذائية ودوائية للمتضررين من الفيضانات، في إطار الاستجابة العاجلة لمساعدة الأشقاء السودانيين، وتظل الخسائر التي تعرضت لها السودان كبيرة جدًا، وفي ظل نقص إيرادات الدولة فهي تحتاج إلى مزيدٍ من الدعم المالي وليس فقط المادي، وإعادة إعمار ما تم تخريبه، بينما تم تمويل 44% فقط من خطة الاستجابة الإنسانية الشاملة للسودان .

ثالثًا- الجهود المحلية والدولية لتجاوز الأزمة الاقتصادية في السودان:

بالتزامن مع الأوضاع الاقتصادية المتأزمة في السودان، بدأت حكومة عبدالله حمدوك في التحرك في اتجاهات محلية وإقليمية ودولية متعددة على النحو الذي يمكن رصده في أربعة اتجاهات أساسية.

1. الحملات الوطنية لدعم الاقتصاد:

أطلق رئيس الوزراء السوداني "عبدالله حمدوك" في أغسطس 2019، حملة بعنوان "نعم لدولار الكرامة، ولا للاستدانة" لدعم الاقتصاد السوداني، وأعلن حاجة البلاد لمساعدات أجنبية تقدر بنحو 8 مليارات دولار لتغطية الواردات، وإعادة بناء الاقتصاد، بالإضافة إلى ملياري دولار كاحتياطي في البنك المركزي لوقف تراجع العملة المحلية. وتقوم المبادرة على مساهمة السودانيين العاملين بالخارج، فقد دعا "حمدوك" المغتربين والمهاجرين لإيداع مبلغ 500 دولار مستردة من دون فوائد، لتوفير المبلغ المطلوب حتى لا تضطر حكومة السودان لطلب مساعدات خارجية. وبالرغم من عدم إعلان الحكومة عن حجم الإيرادات التي تحصّلت عليها المبادرة، يبدو أنها لم تكن مجدية على الإطلاق، مما دعا «حمدوك» إلى إطلاق مبادرة جديدة في أبريل 2020 تحت اسم «القومة للسودان».

فقد دشّن رئيس الوزراء السوداني «عبدالله حمدوك»، يوم 2 أبريل 2020، مبادرة جديدة أطلق عليها «القومة للسودان – الحملة الشعبية للبناء والتعمير»، وتعتمد المبادرة الجديدة على التحويلات المباشرة للمتبرعين داخل وخارج السودان، ووصلت إجمالي التبرعات للحملة حتى 12 سبتمبر 2020 حوالي 125.7 مليون جنيه سوداني، من 672.5 ألف معاملة، بينما بلغت التبرعات الدولارية حوالي 41 دولارًا فقط، من 9 معاملات.

ومن هنا، بالنظر إلى حجم التبرعات الدولارية التي تحصلت عليها المبادرة في 5 شهور، والذي لم يتجاوز 41 دولارًا، يمكن فهم ما تم في إطار مبادرة «دولار الكرامة»، التي كانت تستهدف بالأساس الودائع الدولارية، مما يشير إلى عدم ثقة المواطنين في قدرة الحكومة الانتقالية على تخطي الأزمة الاقتصادية في السودان، وحرصهم على الاحتفاظ بالدولار كمخزن للقيمة، في ظل انهيار قيمة الجنيه السوداني في السوق، وبالتالي لم تتمكن أيٌّ من المبادرتين من توفير الدولارات التي يحتاجها «حمدوك» لإدارة الأزمة، وفي ظل التدهور السريع للاقتصاد السوداني، لجأ «عبدالله حمدوك» إلى صندوق النقد الدولي لمساعدته على تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

2. المساعدات الاقتصادية من أطراف إقليمية:

حظيت التطورات المتسارعة في السودان باهتمام عدد من دول المنطقة، فقد أعلنت السعودية والإمارات، يوم الأحد 21 أبريل 2019، عزمهما تقديم حزمة مساعدات للسودان تقدر بنحو 3 مليارات دولار، في شكل 500 مليون دولار كوديعة في البنك المركزي السوداني، لتعزيز الوضع المالي والاقتصادي في السودان، ويوجه باقي المبلغ لتلبية احتياجات السودان الأساسية من الغذاء والدواء والقمح والمشتقات النفطية، والمعدات الزراعية. وحتى أكتوبر 2019، لم تتسلم الحكومة السودانية سوى 1.5 مليار دولار من الدعم الذي تعهدت به السعودية والإمارات، بينما أعلنت كل من السعودية والإمارات استكمال الدعم في 2020، وهو ما أوفت به الدولتان في النصف الأول من 2020.

وبجانب الدعم المقدم من السعودية والإمارات، وقّع السودان في أبريل 2019 على قرض بمبلغ 200 مليون دولار مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الذي يضم في عضويته كل الدول العربية، على أن يوجه القرض لدعم المشروعات التنموية في السودان. إضافة لذلك، تم الاتفاق مع صندوق النقد العربي على تقديم قرضين ماليين أحدهما بـ300 مليون دولار في مايو 2019، والثاني بقيمة 305 ملايين

دولار في نوفمبر 2019، للمساهمة في خفض العجز في ميزان المدفوعات وتمويل التجارة، فضلًا عن تنفيذ قرضين آخرين في 2020، الأول قيمته 45 مليون دولار، والثاني 80 مليون دولار. كما تحصّل السودان على منحة من بنك التنمية الإفريقي في نوفمبر 2019، بحوالي 33 مليون دولار لتمويل مشروع مياه ولايتي شمال وجنوب كردفان.

كما لعبت العديد من الدول الإقليمية دورًا مهمًّا في مساعدة السودان على تجاوز الأزمات الطارئة والاستثنائية، وهو المجال الذي قدمت فيه جمهورية مصر العربية دعمًا قويًّا للسودان. فمنذ تشكيل الحكومة الانتقالية في السودان في مطلع سبتمبر 2019 بدأت مصر في التفاعل الإيجابي مع ما تمر به السودان من أزمات طارئة. فعلى إثر أزمة السيول التي ضربت مناطق متعددة من السودان خاصة ولاية النيل الأبيض، بادرت مصر بإرسال حزمتين متتاليتين من المساعدات في نهاية سبتمبر.

ومع تزايد احتياجات السودان للدعم بالتجهيزات الطبية لمواجهة أزمة انتشار فيروس كورونا قامت مصر بإرسال كميات كبيرة من المساعدات الطبية والغذائية في مايو 2020. ومع حلول موسم السيول في أغسطس بادرت مصر بإرسال مساعدات غذائية عاجلة للسودان لمساعدة الحكومة على دعم المناطق المتضررة. وفي السابع من سبتمبر 2020، وأمام موجة الفيضانات غير المسبوقة، أرسلت مصر مساعدات غذائية وطبية تزن 42 طنًّا للسودان جاءت بعد توجيهات الرئيس المصري «عبدالفتاح السيسي» بافتتاح جسر جوي جديد للمساعدات المصرية لدولتي السودان وجنوب السودان. كما توجهت وزيرة الصحة المصرية الدكتورة «هالة زايد» إلى الخرطوم على رأس وفد طبي مصري، لبحث احتياجات المنظومة الصحية في السودان لمساندتها في تخطي أزمة السيول والفيضانات، ولإطلاق مبادرة مصرية شاملة لدعم القطاع الطبي في السودان عبر تقديم الخدمات العلاجية المباشرة للمواطنين وعبر نقل الخبرات للأطباء السودانيين.

3.المساعدات الاقتصادية من أطراف دولية:

في الوقت الذي شهدت فيه الخرطوم حزمة من المساعدات في محيطها الإقليمي، خلال عام 2019، لم تتلقَّ سوى أقل القليل على المستوى الدولي، حيث قامت هيئة التعاون الإنمائي الإيطالية بإرسال شحنة مساعدات إنسانية تقدر بحوالي 10 أطنان من الإمدادات الطبية، بالإضافة إلى 2 مليون دولار منحة من الصين، في فبراير2020، ويحول وجود السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب دون حصوله على التمويل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث أعلن الصندوق عدم قدرته تزويد السودان بتمويل إضافي بسبب متأخرات الديون، بموجب لوائح الصندوق. كما أعلن الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2019 تقديم 466 مليون يورو (516.61 مليون دولار) منحًا ومساعدات إنسانية للسودان، مقسمة إلى: منحة بـ200 مليون يورو، ثم منحة أخرى بـ141 مليون يورو لاحقًا، إلى جانب 100 مليون يورو، و25 مليون يورو مساعدات إنسانية.

وفي يونيو 2020، شهد مؤتمر شركاء السودان الذي استضافته برلين عبر «الفيديو كونفرانس»، تعهدات بحوالي 1.8 مليار دولار، منها 400 مليون دولار من البنك الدولي (منحة للمقاصة)، و600 مليون يورو مساعدات إنسانية من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى 150 مليون يورو من ألمانيا، فضلًا عن 365 مليون دولار مساعدات من الحكومة الأمريكية، رغم وجود السودان على القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب.

وبالرغم من التعهدات الكبيرة، وصل السودان من تلك التعهدات في يوليو 2020، شحنة مساعدات طبية تزن حوالي 93 طنًا، بالإضافة لشحنة مساعدات إنسانية في سبتمبر بعد الفيضانات التي ضربت السودان، وبالرغم من انخفاض قيمة المتحصل عليه بالفعل من تلك المساعدات حتى الآن، وبالتالي عدم تحقيق الهدف الاقتصادي من المؤتمر، خاصة وأن التعهدات موجهة لبرامج محددة؛ إلا أن المؤتمر حقق هدفًا سياسيًّا هامًا للسودان، تمثل في كسب دعم دولي للحكومة الانتقالية في السودان بقيادة «حمدوك». بجانب ما سبق، قدمت

المنظمات الإنسانية في السودان مساعدات منقذة للحياة لما يقرب من 7.5 ملايين شخص في 179 محلية من أصل 189 محلية في البلاد خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2020.

وفي ظل الخسائر التي لم تكن في الحسبان بسبب الأزمات الطارئة، وعدم تحصُّل الحكومة السودانية على المنح والمساعدات التي كانت تنتظرها، الأمر الذي دعا الحكومة الانتقالية إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي لمساعدتها على تخطي الأزمة الاقتصادية، في ظل وعود بمساعدة السودان في تسهيل استفادته من مبادرة الصندوق لإعفاء الدول الفقيرة والأكثر عرضة لأثر فيروس كورونا من مدفوعات الديون.

4. دور الهيئات الدولية المانحة:

منذ تولّى «حمدوك» السلطة في السودان، أعلن عدم تفضيله اللجوء إلى تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي على السودان، وكان يرى أن الخيار الأمثل هو اعتماد بلاده على كوادرها الوطنية ومواردها الذاتية في إصلاحاتها الاقتصادية، بعيدًا عن أجندة المانحين الدوليين، وعن تلقي المساعدات والمنح من الدول الصديقة والمجتمع الدولي، فأطلق مبادرات مثل «دولار الكرامة» و«القومة للسودان» لتجميع المبالغ المطلوبة، ولكن في يوليو 2020 أعلنت الحكومة الانتقالية عن تطبيق برنامج اقتصادي جديد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

توصلت الحكومة السودانية إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن إجراء إصلاحات هيكلية للاقتصاد السوداني، من خلال تطبيق برنامج مدته 12 شهرًا يخضع لرقابة صندوق النقد الدولي، لدعم جهود استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، ووضع الأساس لنمو قوي وشامل، ويهدف البرنامج إلى تضييق الخلل الكبير في الاقتصاد الكلي، والحد من التشوهات الهيكلية التي تعرقل النشاط الاقتصادي، وتوفير الوظائف، وتعزيز الحوكمة وشبكات الأمان الاجتماعي، وبالرغم من كونه برنامجًا غير ممول ولا يحمل أي وعود بقروض من الصندوق، لكنه يمهد الطريق أمام الحصول على دعم مالي دولي. ويأمل السودان في أن يؤدي الالتزام بالبرنامج إلى الاستفادة من مبادرة الصندوق لإعفاء البلدان الفقيرة من الديون، ويُسهم في رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

ويتضمن البرنامج المطروح حزمة من الإجراءات، تشتمل على إصلاح دعم الطاقة، ومعالجة سعر الصرف بطريقة تدريجية، ومكافحة الفساد، وتعديل قانون بنك السودان المركزي لتكريس استقلاليته، وتوجيه جهود الإنفاق الحكومي للقطاعات ذات الطابع الاجتماعي كالصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية، فضلًا عن بسط الرقابة الكاملة للحكومة الانتقالية على المؤسسات المملوكة للدولة، بالإضافة إلى مشاركة الصندوق في برنامج دعم الأسر الفقيرة للتخفيف من الأعباء الاقتصادية عليهم خلال مرحلة الإصلاح الهيكلي.

رابعًا- تقييم الأداء الاقتصادي للحكومة:

يتضح من العرض السابق أن الأزمة الاقتصادية في السودان تذبذبت مؤشراتها بين التحسن والسوء خلال الفترة من أبريل وحتى أغسطس 2019؛ إلا أنها سارت في مسار تنازلي منذ ذلك الحين، فقد شهدت هذه الفترة مشكلات متعددة أهمها تفاقم أزمة التضخم الذي وصل إلى 166.8% في أغسطس 2020 بعد 44.6% في أبريل 2019، والانخفاض الحاد في سعر العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بما يعادل 255 جنيهًا سودانيًّا بعد أن كانت 73 جنيهًا سودانيًا لكل دولار واحد، وما يقابله من ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية زادت عن 500% لبعض السلع، بالإضافة إلى استمرار طفو أزمتي الوقود والخبز على السطح بين حين وآخر، مما يؤدي إلى ارتفاع العبء المعيشي على المواطن.

كل هذه المشكلات جاءت بجانب ارتفاع قيمة الدين الخارجي للسودان، الذي وصل إلى 60 مليار دولار، بما له من تأثيرات سلبية في الاقتصاد، وبالرغم من كل محاولات الحكومة الانتقالية السيطرة على الأوضاع الاقتصادية، إلا أنها باءت بالفشل، الأمر الذي اضطرها للجوء لصندوق النقد الدولي لطلب المساعدة في تخطي الأزمة، واتباع سياساته الصعبة التي لا مفر منها لإنقاذ الاقتصاد السوداني قبل أن يسقط في هوة سحيقة يصعب بعدها إجراء أي محاولات لإنعاشه. وبالرغم من عدم ربط سياسات الصندوق بقروض للسودان، يمكن أن يُشكل اتباع سياسات صندوق النقد نقطة الانطلاق لإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وختامًا، تشير قراءة للأرقام والمؤشرات إلى فشل الحكومة الانتقالية في السودان في إدارة الأزمة الاقتصادية، وتدهور الوضع الاقتصادي للبلاد بدرجة تفوق ما كان عليه الوضع في ظل حكم "البشير" الذي ثار عليه الشعب، وتمت الإطاحة به في أبريل 2019، فضلًا عن حالة التخبط وعدم وضوح الرؤية في السياسات المتبعة لمعالجة الأزمات المختلفة. ولا يمكن إغفال الأزمات الطارئة التي ألقت بظلالها على الاقتصاد السوداني، فضلًا عن التشابك الكبير بين مساري الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

السياسة الخارجية في المرحلة الانتقالية:

مسارات كسر عزلة السودان الدولية

* عبد المنعم علي

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شكلت تحولات السياسة الخارجية السودانية إحدى النتائج الحتمية لتطورات المشهد السياسي السوداني الداخلي الناجم عن الحراك الشعبي منذ نهاية عام 2018، وما شهدته البيئة السياسية من تغييرات هامة، ترتب عليها عزل الرئيس السابق "عمر البشير"، وتشكيل مجلس عسكري انتقالي لإدارة المرحلة الانتقالية تمهيدًا لتسليم السلطة لقوى مدنية، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في دوائر الاهتمام الخارجية، والعمل على فك العزلة الدولية الناجمة عن سياسات "البشير" الممتدة لربع قرن.

ومنذ تشكيل المجلس العسكري الانتقالي في الحادي عشر من أبريل 2019 وما تبعه من خطوات إجرائية أخرى، منها تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة "عبدالله حمدوك"، سعى السودان إلى خلق حالة من التوازن والتفاعل الإيجابي مع القوى الإقليمية والدولية، رغبةً في إعادة السودان إلى وضعه الطبيعي كفاعل نشط في خضم العلاقات الدولية.

أولًا- أهداف متعددة وملفات عاجلة:

استجابة للتحديات الداخلية والدولية المتعددة، تضمنت أجندة الحكومة السودانية الجديدة جملة من الملفات الهامة تُمثل تحديات جوهرية لسودان "ما بعد البشير"، وهي الأهداف التي تضمنت:

1. كسر العزلة الدولية:

فلا شك أن السودان الجديد بعد حالة التغييرات الجذرية التي شهدها، سعى جاهدًا لاكتساب الشرعية الدولية نحو ذلك التحول حتى لا يُعيق عمل الدولة في مجالها الحيوي، وبما يُعزز -في الوقت ذاته- من مسار التحول الديمقراطي خاصة بعد الاتفاق التاريخي بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي. ولعل الجولات الخارجية الأولى التي قام بها "حمدوك" نهاية عام 2019 وخلال العام الجاري، والتي شملت كلًا من فرنسا وواشنطن وكذلك ألمانيا، جاءت لتحمل في طياتها رغبة الحكومة في تحقيق توافق ودعم دولي، وتأتي أيضًا في إطار حرص السودان على التعريف بمستجدات الواقع والمآلات التي وصل إليها، فضلًا عن العمل على ضخ دماء جديدة في شريان العلاقات الخارجية التي كانت قد تجمدت لفترة طويلة خلال إدارة حكومة الإنقاذ في عهد الرئيس السابق "عمر البشير" والتي تعارضت –إلى حد ما- مع التوجهات الدولية، وأفقدت السودان حقوقه الدولية ببعدها السياسي والتجاري والمالي.

وقد عكست كل هذه التحركات تبني الدبلوماسية السودانية الجديدة منطق الانفتاح على جميع الدول المؤثرة إقليميًا ودوليًا، وكذلك على صعيد المنظمات الدولية، وذلك عبر سياسة خارجية متوازنة تقوم على التواجد والمشاركة في المحافل الدولية لتثبيت أركان الدولة وتحقيق دعم دولي للنهوض مرة أخرى، علاوة على إضفاء الشرعية الدولية على مكتسبات الثورة السودانية، حيث بات جليًا أن التحركات الخارجية خاصة في إطار المشاركة في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة واللقاءات المتعددة التي أجراها "عبدالله حمدوك" على هامش الدورة، تشير إلى أن هناك رغبة لدى الحكومة السودانية الانتقالية لإعادة التموضع مرة أخرى على الساحتين الإقليمية والدولية، وتغيير الصورة النمطية الراسخة لدى القيادة والنخبة الغربية.

2. حذف اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب:

يُعد حذف اسم السودان من القائمة الأمريكية للدور الراعية للإرهاب أهم أولويات الإدارة السودانية الحالية، لكونه من عقبات الانفتاح الفعال على دول العالم وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. وفي ضوء ذلك، اتخذت الحكومة السودانية العديد من الإجراءات المتتابعة التي من شأنها محاولة العودة للبيئة الدولية وتحسين الصورة الذهنية حولها، منها إبداء النية في تسليم "البشير" للمحكمة الجنائية الدولية، وتقديم التعويضات المختلفة لضحايا تفجير المدمرة "يو إس كول" الأمريكية. كما وسعت الحكومة السودانية دائرة التواصل مع الإدارة الأمريكية عبر الزيارات المختلفة للمسئولين السودانيين، ومنها زيارة رئيس الوزراء السوداني "عبدالله حمدوك" إلى أمريكا في ديسمبر 2019، والمباحثات التي أُجريت منذ توليه رئاسة الحكومة السودانية مع وزارة الخزانة الأمريكية، علاوة على التواصل بين مجلس السيادة الانتقالي وبين وزارة الخارجية الأمريكية في نهاية أبريل الماضي، وما تبعها من زيارة "مايك بومبيو" وزير الخارجية الأمريكي إلى الخرطوم في الخامس والعشرين من أغسطس الماضي، وجميعها تحركات تستهدف وضع أرضية ثابتة من أجل بلورة سياسة أكثر تفاعلًا وانفتاحًا بين الجانبين.

ولدعم هذه الجهود المباشرة، استهدفت كافة التحركات السودانية وانتهجت نهجًا إيجابيًا في تصحيح الصورة القائمة حولها، خاصة فيما يتعلق بدعمها للإرهاب، لذا ركزت جولات رئيس الوزراء السوداني "عبدالله حمدوك" الخارجية على القضايا التي تتعلق بمشاركة السودان في مكافحة الإرهاب، وتحقيق وإقرار السلام الداخلي، وإبداء حسن النوايا، والرغبة الحقيقية في تصحيح النظرة الدولية للسودان.

3. دعم المسار الانتقالي في السودان:

من بين الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية في السودان منذ سقوط "البشير" تأمين الدعم الدولي للمسار الانتقالي لتوفير ضمانة فعالة لإتمام المرحلة الانتقالية وفق ما تم التوصل إليه في الوثيقة السياسية في السودان. كما تسعى السياسة الخارجية السودانية لضمان الدعم الدولي لكافة الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والسلم الداخلي وتأمين السلامة الإقليمية للسودان، وضبط الحدود منعًا لحدوث اختراقات في حالة الفوضى الأمنية التي كانت تشهدها البلاد، الأمر الذي دفع السودان لسرعة التعاون مع دول الجوار الإفريقي ذات الحدود المباشرة مع الخرطوم، كما هو الحال بالنسبة لدولة جنوب السودان وتشاد وإثيوبيا، وكذلك على صعيد الدول الإقليمية ذات الثقل السياسي متمثلة في مصر والسعودية والإمارات، رغبة في تقويض أي تحركات مناهضة تقوض مسار عملية التحول السلمي للسلطة. وعلى الجانب الاقتصادي سعت السياسة الخارجية للسودان لدعم جهود البحث عن مخرج للمأزق الاقتصادي وفك العزلة الدولية التي لطالما عانت منها إبان فترة الرئيس السابق "عمر البشير"، لذا جاءت تحركات الخرطوم لتوائم بين الهدف السياسي والاقتصادي، وكان أحد الأهداف الموضوعة على أجندة "حمدوك" خلال زيارته لواشنطن نهاية العام الماضي وألمانيا خلال المشاركة في قمة ميونخ للأمن مطلع العام الجاري.

ثانيًا- دوائر الاهتمام السوداني في مرحلة ما بعد «البشير»:

اتصالًا بالسابق، وتحقيقًا للأهداف المذكورة أعلاه ومعالجة للملفات المُشار إليها، بات السودان يتحرك في عدد من الدوائر الخارجية الرئيسية التي تنقسم إلى دائرتين إقليميتين، هما: الدائرة الإفريقية، والدائرة العربية، ودائرة دولية تتمثل في تفاعلات السودان مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

1. الدائرة الإفريقية:

انطلاقًا من مقتضيات الأمن القومي السوداني، يأتي الجوار الإقليمي الإفريقي على رأس أولويات العلاقات الخارجية السودانية، وذلك لما يمثله البعد الجغرافي من أهمية ضرورية نحو تحقيق الاستقرار والتكامل السياسي والاقتصادي، لذا كان ذلك البعد حاضرًا وبقوة في السياسة الخارجية السودانية، تحقيقًا للأهداف وخريطة المصالح داخل ذلك النطاق الهام، وعلى رأسها تحقيق التعاون في مجال الأمن، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز التواجد السوداني في البيئة الإفريقية. وقد انعكس ذلك الأمر في الزيارات المتعددة للمسئولين السودانيين لدول الجوار المباشر للسودان، كما هو الحال بالنسبة لمصر وجنوب السودان وتشاد وإريتريا وإثيوبيا.

2. الدائرة الخليجية:

تسعى السودان إلى توسيع دائرة التواصل الإقليمي، والعمل على خلق مسارات إضافية لدعم الاقتصاد الوطني. وتكمن أهمية الدول الخليجية (وبصورة خاصة السعودية والإمارات) للسودان في تعدد مجالات تقاطع المصالح المشتركة بين الجانبين. فبالإضافة إلى الارتباط المشترك بين كل من الرياض وأبو ظبي والخرطوم في الصراع اليمني، ومشاركة القوات السودانية بنحو 8 آلاف جندي ضمن قوات التحالف

العربي التي تقودها السعودية في اليمن، ترتبط السعودية والسودان بملف بالغ الأهمية يتعلق بأمن البحر الأحمر. كما يلعب البعد الاقتصادي دورًا هامًا بالنسبة للخرطوم في علاقتها بالدول الخليجية نظرًا لما شهدته السودان من تردٍّ في الأوضاع الاقتصادية (أحد العوامل التي أشعلت فتيل الثورة)، الأمر الذي يعزز من انفتاحها على الرياض وأبو ظبي.

3. الدائرة الأوروبية والأمريكية :

تُعد الدائرة الأوروبية والأمريكية من بين الدوائر الأساسية لحركة السياسية الخارجية السودانية بعد سقوط "البشير"، وذلك تطلعًا إلى تحقيق الأهداف المشار إليها، خاصة فيما يتعلق بملف حذف السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، إلى جانب اكتساب داعمين جدد داخل الدائرة الأوروبية لدعم الخرطوم سياسيًا واقتصاديًا، وتخفيف عبء الديون المتراكمة التي تبلغ نحو 350 مليار دولار. وقد تجلى هذا التوجه في الكثير من الزيارات، أهمها زيارة "عبدالله حمدوك" إلى نيويورك للمشاركة في الدورة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وعقد لقاءات مع الشركاء الدوليين على هامش تلك القمة، وما تبعها من زيارة فرنسا في سبتمبر من العام الماضي، ثم زيارته المطولة لواشنطن، قبل أن يتوجه إلى ألمانيا التي تعتبر ثالث الجولات الأوروبية التي قام بها "حمدوك" في الخامس عشر من فبراير 2020 للمشاركة في قمة ميونخ للأمن.

وفي المقابل، تعددت زيارات المسئولين الأمريكيين والأوروبيين للخرطوم، وهو ما بدأ بزيارة الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي نائب رئيس المفوضية الأوروبية "جوزيب بوريل" إلى الخرطوم في فبراير الماضي، وكذا زيارة الرئيس الألماني "فرانك فالتر شتاينماير" للخرطوم في الشهر ذاته كأول رئيس ألماني يزور السودان منذ 35 عامًا، وكذلك زيارة وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" في أغسطس الماضي. كل هذه التفاعلات تؤكد على جدية التغيرات التي تشهدها السياسة الخارجية للسودان منذ سقوط "البشير".

ثالثًا- تحولات السياسة الخارجية السودانية:

حملت السياسة الخارجية السودانية في مرحلة ما بعد "البشير" عددًا من مظاهر التحول الجذري عما كان سائدًا خلال العقود الثلاثة لحكم نظام الإنقاذ، وهو ما يمكن رصده على النحو التالي:

1. التحول من الأيديولوجيا إلى البراجماتية:

منذ الإطاحة بنظام "البشير" باتت الدولة السودانية تنتهج سياسات خارجية ترتكز على الاعتبارات العملية البراجماتية أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية، وبرز ذلك في عدة قضايا أبرزها التقارب الملحوظ من جانب الحكومة السودانية مع كل من السعودية والإمارات مقارنة بدولة قطر وتركيا، وهو ما عكسته الزيارات المتلاحقة لذلك البلدين وانخراطهما بشكل كبير في إقرار السلام بين الدولة السودانية والحركات المسلحة، فضلًا عن إعلان انتهاء العمل بالاتفاقية الخاصة بملف إدارة جزيرة سواكن السودانية الموقعة بين "البشير" وأنقرة عام 2018، بما يُعزز ذلك المبدأ المستجد في التفاعل الخارجي. كما برز الطابع العملي بشكل كبير في التفاعل مع سد النهضة والذي وضعت فيه السودان مصالحها القومية فوق أي اعتبار، وتجلّى ذلك في رفضها الكثير من الخطوات أحادية الجانب التي تتخذها أديس أبابا في خضم ذلك الملف، إلى جانب تقديمها مذكرة إلى مجلس الأمن، وهي إحدى الخطوات المستجدة في تفاعلها في ذلك الملف.

2. السعي لتحقيق التوازن في العلاقات الخارجية:

أصبحت سياسة تعدد المحاور والأقطاب واحدة من سمات

السياسة الخارجية لمرحلة ما بعد "البشير"، بعدما كانت قائمة على المصالح الضيقة والانخراط في المحاور والتجاذبات الإقليمية المختلفة، وهو الأمر الذي كان جليًا في أجندة وزارة الخارجية السودانية وعبر عنه "حمدوك" منذ توليه الحكومه حين أكد على انتهاج سياسة خارجية تبتعد عن سياسة المحاور الإقليمية والدولية. وقد تأكد هذا السعي لتحقيق علاقات متوازنة في استمرارية التفاعل السوداني الحذر مع كل من تركيا وقطر من خلال اللقاءات المحدودة التي جمعت مسئولين سودانيين بمسئولي البلدين خلال الفترة الماضية.

3. تنوع الشركاء الدوليين:

شهد ملف العلاقات الخارجية للسودان تطورًا كبيرًا في أعقاب تغيير نظام "حكومة الإنقاذ"، حيث برز تعدد الشركاء الدوليين كسمة أساسية من خلال الانفتاح على دول الاتحاد الأوروبي وواشنطن بعد عقود من التباعد. حيث عملت الخرطوم على إعادة ترتيب مسار جديد للعلاقات الثنائية مع واشنطن، فضلًا عن التقارب مع العديد من الشركاء الأوروبيين، وذلك من أجل تحقيق التطلعات والأولويات المختلفة للسودان خاصة في جانبها الاقتصادي. لكن على الجانب الآخر، انفتحت السياسة الخارجية السودانية إيجابيًا على روسيا التي تظل تشكل رقمًا هامًا في المعادلة الدولية، وهو ما تأكد في استقبال الفريق "عبدالفتاح البرهان" نائب وزير الخارجية ومبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "ميخائيل بوغدانوف" في الثامن عشر من أبريل 2020، وذلك للاطلاع على المستجدات المختلفة ومسار العملية السياسية الداخلية، فضلًا عن تعزيز وتطوير التعاون مع المجلس العسكري كسلطة مستجدة في السودان، وأبدى "بوغدانوف" حرص روسيا دعم الجهود لتطبيع الأوضاع وضمان الاستقرار والأمن في السودان.

رابعًا- النتائج الأولية للسياسة الخارجية الجديدة للسودان:

لقد ترتب على الانفتاح الخارجي السوداني والتحرك على العديد من الدوائر الخارجية العديد من النتائج الإيجابية الأولية، حيث حققت السودان عدة نجاحات مهمة على الساحة الدولية تشكل دعمًا لاستقرار وأمن السودان، وهو ما تضمن:

1. التفاعل العالمي الإيجابي مع "سودان ما بعد البشير":

أحد مكتسبات التحول النوعي في السياسة الخارجية السودانية هو التفاعل الإيجابي من جانب القوى الدولية مع سودان ما بعد "البشير"، وقد تجلى ذلك فيما حققته السودان من تقدم في ملف الإرهاب، وذلك عبر خطوة رفع السودان من قائمة الدول "غير المتعاونة" في مكافحة الإرهاب الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية في الثالث عشر من شهر مايو للعام الجاري. ويأتي هذا بجانب جهود القوى الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا والسويد في دعم مسار الإصلاح السياسي والاقتصادي السوداني عبر منصة المؤتمرات الدولية المتضمنة المانحين الدوليين كما هو الحال بالنسبة لمؤتمر "أصدقاء السودان".

ولم يكن ذلك التفاعل النشط والإيجابي من جانب القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، بمنأى عن التحركات الداخلية لحكومة "حمدوك" والمتمثلة في انتهاج سياسة أكثر انفتاحًا مع الحركات المسلحة في مناطق التوتر كما هو الحال بالنسبة لإقليم "دارفور" وولاية "كردفان والنيل الأزرق" والانخراط في مفاوضات متعددة مع تلك الحركات تحقيقًا لسلام عادل وشامل كخيار استراتيجي. فقد كان لبريطانيا وفرنسا دور كبير في الضغط على "حركة العدل والمساواة السودانية" للانخراط في عملية السلام وذلك عقب لقاءات متتالية جمعت بين

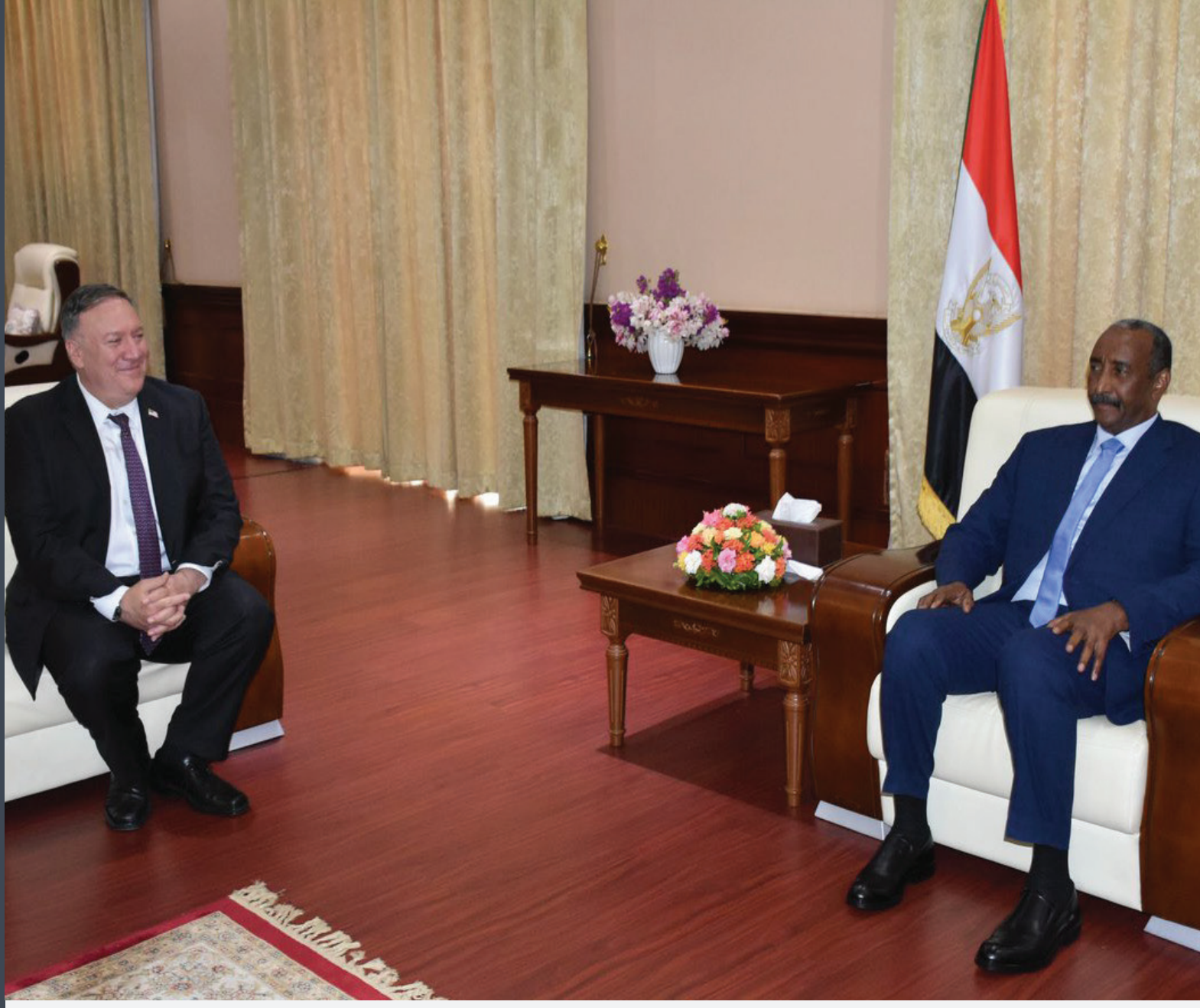

السفير البريطاني والقائم بالأعمال الفرنسي في دولة جنوب السودان مع الدكتور "جبريل إبراهيم" قائد تلك الحركة، وكان نتاجًا لذلك أن كُللت تلك التحركات بالنجاح متمثلة في توقيع "اتفاق السلام" بين الحكومة السودانية والجبهة الثورية السودانية في نهاية أغسطس 2020.

2. انخراط السودان المتنامي في البيئة الدولية:

أحد مكاسب التحول في السياسة الخارجية السودانية تجلى في عودتها إلى البيئة الدولية مرة أخرى، سواء على صعيد التفاعل مع الدول أو المنظمات الدولية، وهناك عدد من المؤشرات الدالة على ذلك منها الدعوة الرسمية من قِبل الأمم المتحدة لحضور السودان للمشاركة في القمة العادية السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (74)، والتي جاءت لتُجسد نقطة هامة للتعاطي الدولي مع السودان، وهي الدعوة الأولى من نوعها منذ نحو ربع قرن بعد عزلة طويلة. أما المؤشر الآخر فيتمثل في حالة الزخم والالتفاف الدولي خاصة الأوروبي حول السودان، وبرز ذلك خلال دعوة ألمانيا للسودان للمشاركة في مؤتمر "ميونخ للأمن" في دورته "الخامسة والستين" خلال الفترة من 16-14 فبراير (2020) والذي يُعد أحد أكبر وأهم المؤتمرات الدولية التي تناقش السياسات الدولية والتحديات الأمنية على مستوى العالم.

3. تزايد حجم المساعدات الدولية الاقتصادية والإنسانية للسودان:

ساهمت التغيرات الإيجابية التي تشهدها البيئة السودانية الداخلية، وما تبعها من حالة انفتاح خارجي، بقدر كبير في عودة المنظمات الإنسانية الدولية (البالغ عددها 21 منظمة إنسانية تتبع الأمم المتحدة بالإضافة إلى 104 منظمات أجنبية) للعمل في كافة الأقاليم السودانية، وتقديم الخدمات العامة لمواطنيها بما يُعزز من تحقيق الاستقرار الداخلي، علاوة على عودة المساعدات الأمريكية عبر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، والمتمثلة بنحو 102 مليون دولار، بعد انقطاع دام أكثر من ثماني سنوات. هذه التطورات تكاملت مع التحرك البريطاني الرامي إلى دعم السودان اقتصاديًّا وذلك عبر استراتيجية "القمم"، فقد عقدت لندن بالتعاون مع السويد ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية (أوتشا) اجتماعًا مطلع يناير من العام الجاري بحضور ممثلين عن دولة السودان و19 مانحًا دوليًا بغرض تكثيف المساعدات الإنسانية المقدمة للسودان في 2020، إلى جانب عقد مؤتمر "أصدقاء السودان" الذي استضافته السويد فبراير الماضي وخلصت مخرجاته إلى عقد مؤتمر لدعم الاقتصاد السوداني وتقديم كافة أوجه الدعم لتقليل الديون والدفع بالاقتصاد إلى الأمام.

كما حظيت السودان بدعم اقتصادي آخر من خلال المنح المالية التي تجلت في إعلان باريس دعم الاقتصاد السوداني بحزمة مساعدات مالية تُقدر بنحو 67 مليون يورو، وذلك وفقًا لجان إيف لودريان –وزير الخارجية الفرنسي- خلال زيارته إلى السودان في السادس عشر من سبتمبر للعام المنصرم. كما أعلن البرلمان الألماني مطلع شهر فبراير 2020 إلغاء قرار حرمان السودان من الحصول على أي دعم تنموي، ورفع الحظر المفروض عليها منذ قرابة 30 عامًا، والتوجه لاستئناف التعاون الإنمائي وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والمالي والتقني لتطوير البنية التحتية السودانية، وتعهدت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" بتقديم الدعم المالي والتوجه الاستثماري لمعالجة الاقتصاد السوداني المتعثر، وجاءت استضافة ألمانيا لمؤتمر "برلين" الخاص بدعم السودان اقتصاديًا الذي انعقد في الخامس والعشرين من يونيو للعام الجاري، لتؤكد الرغبة الأوروبية في تحقيق الاستقرار الداخلي للسودان، خاصة وأن ذلك المؤتمر أفضى إلى منح السودان 1.8 مليار دولار للتغلب على الأزمات الاقتصادية. كل تلك التحركات تعتبر نقطة هامة نحو تعزيز الوضع الاقتصادي السوداني وورقة جيدة لمعالجة تراكمات الفترة السابقة، وتُعد بمثابة خطوة هامة في إحداث تحول في التفاعلات السودانية الخارجية.

ختامًا؛ لقد شهد ملف العلاقات الخارجية للسودان تطورًا هامًا وإيجابيًا وحراكًا ناجحًا، عقب التطورات الداخلية التي غيرت المشهد السياسي الداخلي، هذا التطور الإيجابي لم يُعد قاصرًا على دائرة خارجية بعينها، بل يشهد حالة من التنوع الكبير الذي يستهدف تعزيز المصالح السودانية، وهو ما عكسته الزيارات رفيعة المستوى المتتالية بين مسئولي الخرطوم ونظرائهم بالدول العربية والإفريقية وكذلك الغربية، الأمر الذي يُعيد للسودان توازنه ونشاطه مرة أخرى. ومن كل ما سبق يمكن القول بوجود استراتيجية سودانية واضحة الملامح تسعى إلى خلق علاقات دبلوماسية قوية مع أطراف متعددة أحدثت قطيعة مع الماضي، وأصبحت أكثر قدرة على دعم الجهود السودانية لاستعادة مكانتها الإقليمية والعالمية في المستقبل.

رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب:
الأسباب والتداعيات المستقبلية

*** محمود سلامة**

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بالرغم من صدور قرار برفع العقوبات الأمريكية عن السودان في أكتوبر 2017؛ إلا أن اسم السودان ظل مرافقًا لكل من كوريا الشمالية وإيران وسوريا في قائمة الدول الراعية للإرهاب. وقد حاول المسئولون السودانيون منذ ذلك الحين أن يتخذوا جملةً من الإجراءات التي من شأنها أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع اسم السودان من هذه القائمة، إلى أن أعلن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في الثالث والعشرين من أكتوبر 2020 أخبارًا سارة للسودانيين تفيد برفع اسم السودان من القائمة بالتزامن مع إعلان التطبيع مع إسرائيل وإنهاء حالة العداء بينهما.

رفع العقوبات الأمريكية عن السودان

تم إدراج السودان على القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب منذ عام 1993 بسبب استضافة "البشير" زعيم تنظيم "القاعدة" آنذاك "أسامة بن لادن"، كما فرضت الولايات المتحدة حزمة من العقوبات بدءًا من عام 1997 تم بموجبها تجميد الأصول المالية السودانية، ومنع تصدير التكنولوجيا الأمريكية إلى السودان، وإلزام المستثمرين الأمريكيين سواء من الشركات أو الأفراد بوقف التعاون الاقتصادي مع السودان باعتبارها مهددًا للأمن القومي الأمريكي وسياستها الخارجية، الأمر الذي منع السودان من التعامل مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي طوال تلك الفترة، وحرمها من الحصول على مساعدات تخفف من الضغوط الاقتصادية التي مرت بها البلاد وما زالت.

وبالرغم من التقارب بين السودان والولايات المتحدة في 2017، والذي أسفر عن رفع العقوبات الأمريكية عن السودان؛ إلا أن استمرار وضع اسم السودان في قائمة الإرهاب حرمها من الاستفادة من هذا القرار، لتستمر في مساعيها التي نتج عنها التوصل إلى مجموعة من التفاهمات مع الولايات المتحدة في 2018، مثّلت الشروط الأمريكية لرفع السودان من قائمة الإرهاب، وهي أن تحقق السودان تقدمًا ملموسًا في ستة ملفات رئيسية تتحدد **فيما يلي:**

- تغيير جوهري في قيادة وسياسات الدولة السودانية وتسليم المجلس العسكري الانتقالي السلطة للمدنيين.
- تعزيز حماية حقوق الإنسان وممارساتها بما في ذلك حرية الدين والصحافة.
- تحسين وصول المساعدات الإنسانية.
- وقف الأعمال العدائية الداخلية.
- خلق بيئة أكثر ملاءمة للتقدم في عملية السلام في السودان، واتخاذ خطوات لمعالجة بعض الأعمال الإرهابية البارزة.
- الالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في شأن كوريا الشمالية.

ولم ينتهِ الأمر عند هذا الحد، بل طالبت الولايات المتحدة السودان بدفع تعويضات تصل إلى 335 مليون دولار لصالح أسر ضحايا العمليات الإرهابية التي مر عليها عِقدان من الزمن مثل تفجيرات سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا عام 1998، وتفجير حاملة الطائرات الأمريكية "يو إس إس كول" التي كانت تتزود بالوقود في ميناء عدن اليمني عام 2000 وراح ضحيته 17 بحارًا أمريكيًا وأصيب العشرات من طاقم السفينة. وقد أبدت الحكومة السودانية استعدادها لدفع المبلغ، ولكن بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي أمثال "تشاك شومر" و"بوب مينينديز" عارضوا منح السودان السلام القانوني بحجة احترام ضحايا حادث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث تطالب بعض أسرهم السودان بتعويضات على الرغم من تشكك المسئولين الأمريكيين في وجود أية علاقة بين النظام السوداني وتنظيم "القاعدة" في ذلك التوقيت.

التطبيع مع إسرائيل كشرط أمريكي

تنفيذًا لما تم الاتفاق عليه بين السودان والولايات المتحدة، تمّ تسليم السلطة إلى المدنيين، وأدى "عبدالله حمدوك" اليمين الدستورية لرئاسة الحكومة الانتقالية في 21 أغسطس 2019، كما تعهد بحماية حرية الصحفيين، وأكد على ألا يتعرض أي صحفي في السودان الجديد للقمع أو السجن، وأعرب عن التزام حكومته بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة بعد نهاية المرحلة الانتقالية. إضافة إلى ذلك، فقد وقعت وزيرة الخارجية السابقة "أسماء محمد عبدالله" والمفوضة السامية لحقوق الإنسان "ميشيل باشليت"، في 25 سبتمبر 2019، اتفاقية تقضي بتأسيس مكتب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالخرطوم. وتعد هذه الخطوات تأكيدًا على حماية حقوق وحريات المواطنين وتعزيزها.

وعلى الرغم من التزام السودان بما تم الاتفاق عليه، إلا أن إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" كان لها رأي آخر، حيث ربطت بين ضرورة تطبيع العلاقات مع إسرائيل ورفع اسم السودان من قائمة الإرهاب، وطلبت من مجلس السيادة الانتقالي أن تسارع بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل في مقابل تقديم حزمة من المساعدات الإنسانية والتنموية التي كانت السودان في حاجة ماسة لها، ولكن الحكومة السودانية برئاسة "عبدالله حمدوك" أبدت قدرًا من المقاومة لهذا الطلب الأمريكي، بعد أن أعلن "حمدوك" في أكثر من مناسبة رفضه منطق الربط بين ملفي التطبيع ورفع السودان من قائمة الإرهاب.

ولم تكن قضية التطبيع مع إسرائيل مقابل رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب محل اتفاق بين المكونين العسكري والمدني للحكومة الانتقالية في السودان، حيث أبدى رئيس مجلس السيادة الفريق أول "عبدالفتاح البرهان" ونائبه الفريق أول "محمد حمدان دقلو" (حميدتي) حماسة واضحة لإتمام عملية التطبيع مع إسرائيل لأنها ستفتح الباب أمام مساعدات اقتصادية كثيرة بعد رفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للإرهاب، كما ستفتح الباب أمام دعم من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولكن العديد من العوامل عجلت بإتمام التوافق بين السودان وإسرائيل على تطبيع العلاقات الثنائية برعاية أمريكية، حيث جمعت بين العوامل الداخلية والخارجية. فعلى المستوى الداخلي، تمر السودان بأوضاع اقتصادية ومعيشية بالغة الصعوبة والتي تجعل البلاد في أمس الحاجة للدعم الدولي، حيث مرت السودان بعام صعب على المستوى الاقتصادي نتيجة جائحة كورونا التي تسببت في غلق الحدود وتوقف الإنتاج، وتبع تلك الجائحة آثار كارثية لفيضان لم تشهده السودان منذ ما يقرب من مائة عام نتج عنه خسائر بشرية ومادية كبيرة، كما شهدت السودان أزمة كبيرة في توافر الخبز لتعلن الأمم المتحدة أن عدد السودانيين الذين يعانون من فقر غذائي حاد بلغ 9.6 ملايين مواطن، وعجزت الحكومة عن توفير المواد البترولية، الأمر الذي دفع مواطنين هناك للتظاهر احتجاجًا على الأوضاع الاقتصادية المتردية.

أما على المستوى الخارجي فيأتي تسارع خطوات التطبيع بين إسرائيل وعدد من الدول العربية والإسلامية كتشاد والإمارات والبحرين، وأخيرًا رغبة الرئيس الأمريكي "دونالد" ترامب في إتمام هذا الاتفاق قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية من أجل توظيفه كنجاح دبلوماسي قد يعزز من دعم العديد من جماعات المصالح له في السباق الانتخابي. وبالجمع بين هذه العوامل تم تجاوز الخلافات بشأن اتفاق التطبيع بين السودان وإسرائيل ليعلن الرئيس الأمريكي في الثالث والعشرين من أكتوبر الماضي عن اتفاق يتضمن البنود التالية:

- تطبيع العلاقات بين السودان وإسرائيل وإنهاء حالة العداء.
- الشروع في علاقات اقتصادية وتجارية تركز في البداية على مجال الزراعة.
- عقد اجتماعات مشتركة للتفاوض لصياغة اتفاقيات في مجالات الزراعة والطيران والهجرة.
- تعزيز السلام في المنطقة وتحسين الأمن الإقليمي.
- ضمان الولايات المتحدة وإسرائيل الاندماج الكامل للسودان في المجتمع الدولي.
- عمل الولايات المتحدة على استعادة الحصانة السيادية للسودان، والعمل مع الشركاء الدوليين لتخفيف أعباء الديون المستحقة على السودان، بما في ذلك دفع المناقشات بشأن إعفاء السودان من الديون.
- التزام الولايات المتحدة بتعزيز الديمقراطية في السودان، وتحسين الأمن الغذائي، ومكافحة الإرهاب والتطرف.

التداعيات المستقبلية

جاءت الطريقة التي أعلن بها الرئيس الأمريكي عن الاتفاق لتؤكد أن رفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب لم يكن ليتحقق لولا قبول السودان للوساطة الأمريكية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهو الأمر الذي يمكن معه توقع تداعيات مختلطة للتحولات الأخيرة تتمثل في:

إعادة دمج السودان في المجتمع الدولي:

منذ خروج الرئيس السابق "عمر البشير" من السلطة تنامت مظاهر استعادة السودان دورها الإقليمي والدولي والذي تضرر كثيرًا بفعل سياسات "البشير" التي أدخلت السودان في عزلة دولية طويلة. لكن ظل بقاء اسم السودان على القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب ليعيق عودة الحضور السوداني دوليًّا للمستويات الطبيعية. على هذا، من المنتظر أن تساهم التطورات الأخيرة في دمج السودان بقوة في المجتمع الدولي.

تخفيف أعباء الديون عن السودان:

توقع رئيس وزراء الحكومة الانتقالية "عبدالله حمدوك" أن يساعد رفع اسم بلاده من قائمة الإرهاب في إعفائها من بعض فوائد الديون الخارجية التي تقدر بـ60 مليار دولار، يمثل أصل الدين منها 18 مليار دولار فقط، بينما يمثل باقي المبلغ تراكمًا للفوائد. وقد أثرت أزمة الديون على النمو والتنمية الاقتصادية في السودان بشكل كبير، حيث نتج عنها تراجع العديد من القطاعات الاقتصادية، وتدهور البنى التحتية، ونتج عن ذلك تراجع لرأس المال، والاستثمارات المرتبطة بالقطاع الخاص بسبب الخوف من اختلال التوازن الاقتصادي في السودان.

استفادة من المساعدات الإنسانية:

لم تمر سوى ساعات قليلة على إعلان التطبيع إلا وأعلنت الولايات المتحدة تقديم مساعدات بقيمة 81 مليون دولار للتخفيف عن الشعب السوداني، ولحقت بها حكومة "نتنياهو" لتعلن عن مساعدات بقيمة 5 ملايين دولار للأصدقاء الجدد، هذا بالإضافة إلى الدعم الإماراتي المستمر للسودان. ومن المتوقع أن تُسهم المساعدات في تخفيف الضغط على العملة الأجنبية التي شهدت ارتفاعًا جنونيًّا أمام الجنيه السوداني، حيث بلغ آخر سعر للدولار في السوق الموازية 237 جنيهًا سودانيًّا، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير بلغت 212% في سبتمبر الماضي.

تطوير التعاون بين السودان وإسرائيل في مجالات الطيران والزراعة:

من المنتظر أن يحقق البلدان منافع متبادلة على المستوى الاقتصادي، حيث ستستفيد إسرائيل من إعادة المتسللين السودانيين الذي يعيشون حاليًّا في إسرائيل، بعد الحصول على ضمانات بعدم التنكيل بهم بعد عودتهم، وتوفير وقت

الرحلات الجوية إلى دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وتخفيض تكاليفها، بعد سماح السودان باستخدام مجالها الجوي. أما السودان فستستفيد من خبرة إسرائيل الكبيرة في مجال الزراعة في الأماكن الجافة وتحلية المياه، وهي المجالات التي تهم السودان بشدة، كون الزراعة أحد أهم الموارد الرئيسية للبلاد، كما يمكن أن تقدم إسرائيل حلولًا في مجال أنظمة الطاقة البديلة للسودانيين الذين يعاني 40% منهم من نقص الكهرباء، حيث تعتمد إسرائيل على الطاقة الشمسية بشكل أساسي، ولديها خبرة كبيرة في هذا المجال.

إجمالًا، يمكن القول إن رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب لم يكن ليتم لولا موافقتها على التطبيع مع إسرائيل وإنهاء حالة العداء معها وفق شروط الإدارة الأمريكية، لكن في كل الأحوال تتيح التطورات الأخيرة فرصًا مهمة للسودان لاستعادة الحضور الدولي، ولتعزيز الوضع الاقتصادي المتدهور بسبب مشكلات بعضها متراكم من سنوات حكم "البشير"، والبعض الآخر ظهر نتيجة لتعقيدات الانتقال السياسي. ويبقى على السلطات الانتقالية السودانية توظيف التطورات الجديدة بسرعة لدعم المسار الانتقالي، وتجاوز العقبات المختلفة التي قد تواجهها.

دور بعثات الأمم المتحدة في السودان:
من حفظ السلام إلى دعم المسار الانتقالي

* شيماء البكش
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

على خلفية المساعي الأخيرة للحكومة السودانية برئاسة "عبدالله حمدوك" لاستقدام بعثة أممية جديدة، تسهم في دعم عملية التحول الديمقراطي في البلاد، تصاعدت حالة من الجدل والانقسام، ليس على مستوى شركاء الحكم بشقيه المدني والعسكري فحسب، وإنما امتد هذا الجدل إلى الرأي العام السوداني. فقد تباينت مواقف السودانيين ما بين مؤيد لضرورة وجود هذه البعثة في ظل حالة الضعف الهيكلي التي يعاني منها السودان، والحاجة لمساعدة دولية في استيفاء متطلبات المرحلة الانتقالية، وبين من يرفض تدخل الأمم المتحدة بشكل مطلق، متعللًا بأنها ستسهم في استمرار الهيمنة الدولية والإقليمية وتحقيق مصالح الدول المشاركة في البعثة بالتوافق مع المسئولين وأصحاب المصالح الداخلية، وذلك على حساب تطلعات ومصالح الشعب السوداني. كما ظهر تيار ثالث يتبنى موقف القبول المشروط لدور البعثة الأممية، بالتشديد على وجود ضوابط محددة تتحقق معها المصلحة السودانية، دون انتقاص لسيادتها، باعتبار أن السودان دولة عضو في الأمم المتحدة، يمكنها الاستفادة من مزاياها وفتح نافذه جديدة للسودان للانخراط في المجتمع الدولي.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

أولًا- تطور البعثات الأممية لحفظ السلام في السودان

تُولِي الأمم المتحدة اهتمامًا كبيرًا بالتطورات الأمنية والسياسية في السودان منذ وقت مبكر. وقد تجسد هذا الاهتمام في إنشاء العديد من بعثات السلام الأممية، والتي كان أولها في عام 2004 لدعم اتفاق السلام الشامل بين شمال وجنوب السودان "يونميس" وفقًا للقرار رقم 1590. أعقبها البعثة التي استقرت عليها دائرة حفظ السلام بالأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي "يوناميد" وفقًا للفصل السابع، وبقرار مجلس الأمن رقم "1769" الصادر في عام 2007، وهي البعثة المستمرة حتى يومنا هذا والحادث جدل بشأنها، أثارته المساعي الأخيرة للحكومة الانتقالية لاستقدام بعثة جديدة، يمكنها ملء الفراغ بعد الانسحاب النهائي لليوناميد.

هذا فضلًا عن البعثات التي تشكلت بعد انفصال جنوب السودان عام 2011 لحفظ السلام في "آبيي" والمناطق المتنازع عليها بين السودان ودولة جنوب السودان؛ وذلك عبر تكوين مكتب المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان لمساعدة الدولتين في ترتيبات ما بعد الانفصال. وقد ساهم هذا المكتب في التوصل للاتفاق الإطاري المعروف باتفاق "نافع-عقار"، في يونيو 2011. وقد انتهت مهمة البعثة وغادرت البلاد، في أكتوبر 2018، وأحيلت مهامها إلى ما يعرف الآن بـ"مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الإفريقي".

ومع انسحاب البعثات الأممية من السودان بقيت "يوناميد" بدارفور مستفيدة من طابعها الهجين الذي يضم الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، لكن بدأ تقليص قوامها العسكري تدريجيًا منذ عام 2017، وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 2363، والذي أقر سحب أعضاء البعثة من أفراد الشرطة على مرحلتين مع رصد التطورات على الأرض عن كثب. وقد جاء هذا التقليص نتاج ضغط الحكومة السودانية من جانب، وضغط الدول الممولة للبعثة والتي تسعى لخفض تكاليف نشرها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، من جانب آخر.

وفي 31 ديسمبر 2018، قامت "يوناميد" بتسليم عشرة من مواقعها بدارفور لحكومة السودان، في بداية للمرحلة الثانية من عملية إعادة هيكلة البعثة الجارية كما فوضها بذلك مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 2429 الصادر في يوليو 2018، ليتم الاتفاق بين الحكومة السودانية والبعثة على ضرورة استغلالها من أجل المنفعة والتنمية المحلية، والأغراض المدنية، كبناء الجامعات والمستشفيات والمدارس.

وبعد التغير السياسي الذي شهدته السودان في أبريل 2019، التقى وفد إدارة شرق إفريقيا التابع للأمم المتحدة، ونائبة رئيس البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي "أنيتا كيكي جبيهو"، مع رئيس المجلس السيادي الانتقالي السوداني الفريق أول "عبدالفتاح البرهان"، وذلك في 15 ديسمبر 2019، ليشهد اللقاء تأكيد "البرهان" أهمية شراكة الأمم المتحدة في القضايا الأمنية والاقتصادية.

ثانيًا- يونيتامس والانتقال إلى دعم العملية الانتقالية:

في خطابها لمجلس الأمن، طالبت الحكومة السودانية الانتقالية في السابع والعشرين من فبراير 2020 بتشكيل بعثة جديدة، حددت شروطها وضوابط عملها، وفقًا لبنود الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وتحددت أولويات البعثة في دعم مفاوضات السلام الجارية، والتنمية، وتعبئة الدعم الدولي للاقتصاد السوداني، والمساهمة في الانتقال من مرحلة العون الإنساني إلى دعم برامج التنمية المستدامة، وعودة اللاجئين، والانتقال الديمقراطي بالبلاد، والانتقال بمهام البعثة من حفظ السلام إلى دعم السلام، والمساعدة في تعزيز ما تحقق من مكاسب في دارفور في السنوات الماضية، وتوفير الدعم لعمليات الإحصاء السكاني والتمهيد للانتخابات.

وعلى خلفية هذا الخطاب، جرت مشاورات عدة على مستوى كلٍّ من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي؛ إذ طالب الأخير في خطاب له في الحادي والعشرين من مايو، بضرورة الفصل بين مهام حفظ السلام في دارفور وبين عملية التحول الديمقراطي. ومن ثم، فقد طالب مجلس الأمن بضرورة تمديد بعثة اليوناميد حتى 31 ديسمبر 2020. وفي الأخير أسفرت المشاورات عن صدور قرارين لمجلس الأمن في الرابع من يونيو يتصلان بالأوضاع السودانية. يتعلق القرار الأول بالبعثة الحالية "يوناميد"، وهي بعثة ذات مهام وطابع أمني، والتي تمّ تمديد عملها حتى 31 ديسمبر المقبل، بعدما كان مقررًا لها الانسحاب في أكتوبر. وبحسب قرار مجلس الأمن رقم 2525، فإن المكون العسكري والشرطي للبعثة سيبقى دون تغيير، وذلك وفقًا للإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام "جان بيير لاكروا"، في الرابع والعشرين من إبريل. وبحلول نهاية العام الجاري ستتم البعثة المكونة من 4404 عسكريًا و2500 شرطي انسحابها من السودان بصورة كاملة.

أما القرار الثاني الصادر عن مجلس الأمن فقد أسس لبعثة أممية جديدة تحمل اسم "بعثة المساعدة الانتقالية المتكاملة في السودان" (يونيتامس)، بموجب القرار رقم 2524، وهي بعثة الهدف منها القيام بدور سياسي بالأساس، يخلو من أي مشاركة لمكونات عسكرية، وتكون مهمتها المساعدة على اجتياز الفترة الانتقالية بنجاح.

وقد تم تحديد الأول من يناير 2021 بداية انطلاق البعثة الجديدة في مهامها ولمدة 12 شهرًا كمرحلة أولى. وتشير التقارير إلى قيام كل من ألمانيا وبريطانيا بصياغة القرار الأول المتعلق باليوناميد، والذي اعتمده مجلس الأمن بإجماع أعضائه. وعلى غرار القرار الأول، فإن القرار الثاني المتعلق ببعثة يوناميد صاغت مسودته كل من روسيا والصين، بما يعكس رؤى الأطراف المختلفة حول السلام في البلاد.

ثالثًا- مواقف الأطراف السياسية السودانية من البعثة الأممية الجديدة:

صاحب قرار مجلس الأمن الأخير حالة من الجدل على كافة الأصعدة ومن كافة الأطراف، حول مدى فاعلية دور البعثات الأممية في حفظ السلام، ومصالح الأطراف الداخلية والخارجية ودوافعهم للإبقاء على التواجد الأممي في السودان، وفقًا لما سبقت الإشارة إليه، والتي يمكن إيرادها على النحو التالي:

1 - موقف المكوّن العسكري لمؤسسات الحكم الانتقالي

بداية، تجدر الإشارة إلى أنه تم استبدال الخطاب الأول الذي بعثه "حمدوك" في السابع والعشرين من يناير بآخر في السابع والعشرين من فبراير. وذلك بعد أن أجريت مناقشات بين مجلس السيادة ومجلس الوزراء. ففي اجتماع لمجلس

الأمـن والدفـاع، فـي 10 فبرايـر الماضـي، تـم تكليـف لجنـة برئاسـة عضـو مجلـس السيادة اللـواء "إبراهيم جابر" قائد القـوات البحريـة وعضـو المجلـس السـيادي بصياغـة الخطـاب الجديـد إلـى الأميـن العـام للأمـم المتحـدة، ليحـل محـل الخطـاب الـذي صاغـه رئيـس الـوزراء، ممـا يشـير إلـى أنـه لـم يكـن هنـاك توافـق داخلـي علـى مسـتوى مكونـات الحكـم، وهـو الجـدل الـذي اسـتمر بشـأن طبيعـة الـدور الـذي يمكـن أن تلعبـه الأمـم المتحـدة فـي المرحلـة الانتقاليـة.

وفـي محاولـة مـن المجلـس العسـكري لتأكيـد رؤيتـه وموقفـه مـن حـدود اختصـاص البعثـة، التقـى "البرهـان" برئيـس البعثـة المشـتركة للأمـم المتحدة والاتحـاد الإفريقي العاملـة فـي دارفـور "جيرمايـا مامابولـو"، فـي 18 مايـو، وقبيـل انعقـاد مجلسـي السـلم والأمـن الإفريقـي ومجلـس الأمـن، وذلـك لمناقشـة كيفيـة مـلء الفـراغ عقـب رحيـل اليوناميـد، خاصـة أن مهـام تأميـن المدنييـن ومواجهـة قضايـا العنـف سـتقع علـى عاتـق الحكومـة السـودانية. وفـي اتصـال هاتفـي مـع كل مـن "تيبـور تاجـي" مسـاعد وزيـر الخارجيـة الأمريكـي، و"دونالـد بـوث" المبعـوث الأمريكـي إلـى السـودان، أكـدّ "البرهـان" علـى ضـرورة تشـكيل البعثـة الجديـدة وفقًـا للرؤيـة الوطنيـة للحكومـة السـودانية، والتـي أوضحتهـا فـي الخطـاب الثانـي المعـد فـي 27 فبرايـر.

واستمرارًا لحالة التردد وعدم التوافق، رحب مجلس الأمن والدفاع في 7 يونيو بقراري مجلس الأمن، وفقًا لما أعلنه عضو مجلس الأمن والدفاع نائب رئيس اللجنة الوطنية العليا "حسن محمد شيخ إدريس قاضي"، بأنه سيدعم استقرار السودان وعودتها إلى الأسرة الدولية؛ إلا أنه أبدى بعض التحفظات على القرارين، وأكد الاستمرار في العمل المشترك مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والاتحاد الإفريقي والأصدقاء والشركاء للتوصل إلى حلول تتسق مع ما ورد في خطاب طلب السودان وحقوقة في الحصول على الدعم الفني المطلوب والمحافظة على أمن وسيادة السودان.

2 - موقف المكون المدني لمؤسسات الحكم الانتقالي

تبدّى موقف الحكومة الانتقالية بصورة واضحة في الخطاب الأول الذي تقدم به "عبدالله حمدوك" للأمم المتحدة في يناير، والذي عكس رغبة في توسيع نطاق مهام البعثة الأممية الجديدة للحد الأقصى، وهو ما تسبب في أزمة داخلية، حيث اعتبر الكثير من الأطراف هذا التوجه ينتقص من سيادة مؤسسات الحكم الانتقالي في السودان.

من جانبها، أبدت قوى الحرية والتغيير (الظهير السياسي للحكومة الانتقالية) تأييدها للقرارات الجديدة الخاصة بدور الأمم المتحدة في السودان خلال المرحلة الانتقالية. وقد لاقى القرار تأييدًا من بعض القوى اليسارية على وجه الخصوص، والتي رأت في البعثة الأممية شريكًا قادرًا على الحفاظ على الحقوق المدنية وتحقيق الديمقراطية بالبلاد. كما وافق حزب الأمة القومي بتحفظ على قرارات مجلس الأمن؛ إذ رفض البنود التي تقتضي مطالبة الأمم المتحدة بدعم تنفيذ الإعلان الدستوري، والرصد المنتظم لتنفيذ نقاطه، فضلًا عن دور الأمم المتحدة في وضع الدستور والإصلاح القانوني والقضائي وإصلاح قطاع الأمن وحماية المواطنين. بينما أبدى حزب الأمة القومي استعداده لمساعدة الأمم المتحدة وفقًا للفصل السادس في دعم جهود بناء القدرات، والدعم التقني والمادي لعمليات نزع السلاح والتسريح والدمج لقوات المقاومة المسلحة، علاوة على استمرار دور الأمم المتحدة الرقابي في منطقة أبيي.

رابعًا- الجدل بشأن دور بعثة الأمم المتحدة في السودان

امتد الجدل الدائر من دوائر الحكم إلى الدوائر السياسية والأكاديمية والإعلامية، فقد انطلقت العديد من الآراء السودانية، الرافضة رافضًا قاطعًا لاستقدام أو التجديد لبعثة أممية، من فرضية أن وجود قوات أممية ينقل إليها صلاحيات اتخاذ القرار؛ سواء كانت سياسية أم أمنية، بما يعد انتهاكًا صارخًا للسيادة السودانية. ويذهب أنصار هذا الرأي إلى ضرورة رفض القوات المسلحة لوجود البعثة الأممية، وضرورة أن تتحمل الحكومة الانتقالية مسئوليتها بنفسها، وتلبي تطلعات السودانيين وفقًا لمبادئ الثورة. وينتقد هذا الاتجاه تنازل السودان طواعية عن جزء من سيادته؛ إذ يرون أنه رغم صدور القرار الجديد وفقًا للفصل السادس وليس السابع، إلا أنه اشتمل على الكثير من المقررات، التي تقيد السودان في قضايا داخلية على قدر من الحساسية مثل الدستور وعملية السلام والانتخابات.

بينما يرى أنصار الفريق المؤيد لاستقدام بعثة أممية سياسية أهمية دورها في تقدم العون في المهام الفنية في ظل حالة الضعف التي تعاني منها كافة المؤسسات السودانية. ويسترشد أنصار هذا الفريق بالنماذج المضيئة للأمم المتحدة في هذا المجال، خاصة في القارة الإفريقية. وتوفر الاشتباكات القبلية المستمرة في دارفور وغيرها من مناطق السودان حجة

قوية لأنصار هذا الاتجاه، يستدلون بها على حتمية وجود تلك البعثة، بل وضرورة مد مهلة اليوناميد ذاتها، نظرًا لاستمرار الحاجة السودانية لوحدات أمنية قادرة على بسط السيطرة في مناطق النزاعات والتوتر. ويقترح الخبراء الداعمون لهذا الرأي الاستمرار في وجود وحدات شرطة مشكلة من قوات حفظ السلام والدعم السريع في المناطق الساخنة في دارفور، حتى في إطار بعثة أوسع لدعم الانتقال السياسي.

وهناك اتجاه ثالث يتوسط الرأيين؛ يرى ضرورة وضع سقف للبعثة السياسية المرتقبة، تخضع بعدها للمتابعة والتقييم، ليرتهن التجديد بأدائها. كما يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة التوافق بين مجلسي السيادة والوزراء على شروط وضوابط عمل البعثة، بما يحفظ السلم والأمن، وسيادة السودان في الوقت ذاته. ويتعلل أنصار هذا الاتجاه أيضًا بأنه لا تزال التصورات غير واضحة بشأن التعامل مع قضايا الأمن عقب انسحاب اليوناميد، ما يجعل انسحابها في الوقت الراهن يتسبب في فراغ أمني لا يمكن سدّه. ومن ثم يرون وجود ضرورة ملحّة لاستمرار سريان قرارات الفصل السابع بالنظر لخطورة الوضع في دارفور، لارتباطه بحماية المواطنين، في وقت لا يزال ملايين الناس في معسكرات اللجوء والنزوح غير قادرين على العودة لمناطقهم الأصلية بسبب انعدام الأمن والاعتداءات المتكررة.

ختامًا، لم يعد التساؤل حول استقدام البعثة الأممية السياسية للسودان من عدمه هو القضية التي تتمتع بأولوية، خاصة بعد اتخاذ القرار من جانب مجلس الأمن بالفعل، حيث تبقى النقطة الأهم التي تتفاعل بشأنها الآراء والمواقف هي تحديد آليات التفاعل مع البعثة الأممية الجديدة، وكيفية المساهمة في دعمها في القيام بمهامها المتعددة، بعدما ارتبط مصير المرحلة الانتقالية بقدرة البعثة الأممية على تقديم الدعم الفني والسياسي لها، لكن مع الحفاظ على سيادة الدولة السودانية في الوقت نفسه.

63 السودان بعد عام من التغيير السياسي

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecsstudies.com
Website www.ecsstudies.com
Social links /ecsstudies

100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo